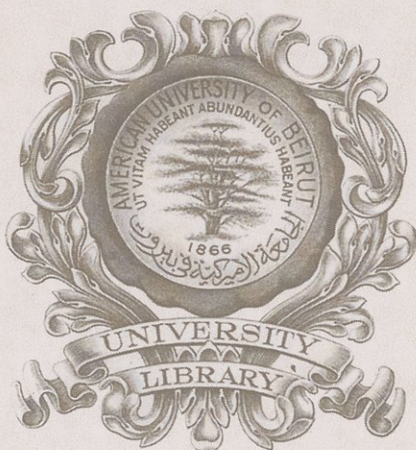


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



A.U.B. LIBRARY

268370

[REDACTED]

ليبي و حسن

65843
LHA

JAN 29 58

JAN 10

30 Dec 65

OCT 1973

JAFET LIB.
8 JUL 1975

658.15

L118PA

حَسَنُ بْنُ سُبُو

وكيل كلية التجارة بجامعة إبراهيم



فخص ونفت الميزانيات

الطبعة الثانية

١٩٥٣

[حقوق الطبع محفوظة]

Cat. 16 Oct. 53

الأهداء

إلى طلبة كلية التجارة بجامعة ابراهيم ،
إلى طلبة التجارة بجامعات القاهرة والاسكندرية وأسيوط ،
إلى رجال المال والأعمال في مصر والبلاد العربية الشقيقة ،
إلى المشتغلين بشئون الضرائب ،
إلى كل هؤلاء وهؤلاء أقدم الطبعة الثانية من كتاب « فخص ونقد
الميزانيات » راجياً أن يجدوا فيه ما ينشدونه من فائدة ، والله ولي التوفيق .

مصطفى لبيب

ديسمبر سنة ١٩٥٢

فهرس الكتاب الأول

صفحة

الموضوع

١٣

Assets

تعريف الاصول

١٣

انواع الاصول

١٥

أصول الثابتة :

١٧

الأراضي

١٧

الإيجارات الطويلة

١٨

المباني

١٩

الآلات

٢٠

الأصول الثابتة الأخرى

٢٠

الأصول المتداولة :

٢٠

الذمم

٢٢

البضاعة الباقية

٢٢

الأعمال القائمة

٢٣

الأصول السائلة :

٢٣

النقود

٢٣

الأموال المستثمرة

٢٤

أوراق القبض

٢٤

الأصول الوهمية :

٢٥

براءات الاختراع

٢٥

حقوق الطبع

٢٥	الرسوم والعينات
٢٦	شهرة المحل
٣٦	رأس المال :
٣٦	في المشروعات الفردية
٣٧	في شركات الأشخاص
٤٣	في شركات الأموال
٥١	رأس المال الاعتباري :
٥٢	أنواع الأسهم والسندات
٥٣	الأسهم العادية
٥٣	أسهم الإمتياز
٥٧	الأسهم المؤخرة
٥٨	أسهم المؤسسين
٥٩	الأسهم القابلة للاستهلاك
٦٠	الأسهم ذات الحد الأقصى
٦٠	الأسهم الأصلية
٦٠	الأسهم الجديدة
٦٠	الأسهم الموحدة
٦٠	أسهم المنحة
٦١	أسهم التمتع
٦٢	السندات العادية
٦٢	السندات الموثقة برهن عقارى
٦٣	سندات القرض

٦٤	الاحتياطيات :
٦٤	الإحتياطي جزء من رأس المال
٦٥	الإحتياطي المستثمر وغير المستثمر
٦٨	الإحتياطي الخاص المستثمر
٧٠	الإحتياطي السرى
٧١	القروض العادية
٧٢	الدائرون المختلفون (المطالبات)
٧٢	القروض المصرفية
٧٥	الحسابات النظامية

فهرس الكتاب الثانى

٨٣	مهربد
٨٥	تقسيم الميزانيات
	التقسيم الأول :
٨٨	المنشآت الفردية
٩٠	شركات التضامن
٩٢	شركات التوصية البسيطة
٩٢	شركات التوصية بالأسهم
٩٥	شركات المساهمة
٩٦	الهيئات العامة

التقسيم الثاني :

٩٩	شركات الانتاج
١٠٠	المشروعات التجارية
١٠٠	شركات الخدمات المساعدة
١٠١	الشركات المالية
١٠٢	الملاهي
١٠٣	الهيئات المهنية
١٠٣	الجمعيات الخيرية والمنتديات

التقسيم الثالث :

١٠٦	شركات الاراضي
١٠٩	المشروعات الزراعية
١١١	التعدين
١١٤	شركات الاستغلال والشمير
١١٥	شركات المباني
١١٧	الصناعة
١١٩	المقاولات
١٢١	الأعمال الهندسية
١٢٣	بيوت الاتجار
١٢٥	الملاهي
١٢٧	المصارف
١٣٠	شركات التأمين
١٣٣	شركات النقل
١٣٥	الخدمات

التقسيم الرابع :

١٣٦	الشركات المستقلة
١٣٦	الشركات التابعة
١٣٦	الشركات القابضة
١٣٦	الشركات الأصلية
١٣٩	الشركات المتحدة

التقسيم الخامس :

١٤٢	طريقة الحساب الواحد في تحضير الميزانية
١٤٢	طريقة الحسابات المزدوجة

فهرس الكتاب الثالث

قراءة وتحليل الميزانيات .

١٤٧	مقدمة
١٤٧	أهمية قراءة الميزانية بالنسبة للمستثمر
١٤٨	أهميتها بالنسبة لرجال الأعمال ورجال الصناعة
١٤٩	قراءة الميزانية أمر هين
١٤٩	تحليل وخص الميزانيات
١٥١	تقسيم بنود الميزانية إلى مجموعات متناسقة

مجموع المشروع وثبات دعائمه :

١٥٣	مقدمة
١٥٣	علاقة رأس مال المشروع بثبات دعائمه
١٥٤	ربيع الأسهم العادية دليل على الاستقرار
١٥٧	رأس المال المستثمر والأرباح والخسائر والإحتياطيات
١٦٥	ملاحظات عامة

الوضع التقديرى للمشروع :

١٦٧	مقدمة
١٦٧	الأصول السائلة وأهميتها
١٦٩	القروض ودلائلها
١٧٠	أوراق القبض والذمم
١٧١	الذمم وعلاقتها ببعض بنود الميزانية
	مجموع المشروع ومدى عمق فائده التجارية :

١٧٢	مقدمة
١٧٢	الذمم
١٧٤	المطلوبات وعلاقتها بالذمم
١٧٥	البضاعة الباقية وعلاقتها بالأرباح
١٧٦	الأعمال القائمة
١٧٧	خلاصة

مرونة المشروع :

١٧٩	مقدمة
١٨٠	أهمية المرونة
١٨٢	العوامل الواجب توافرها
١٨٢	الأصول الثابتة
١٨٤	الأصول الوهمية

درجة اليسر فى المشروع :

١٨٦	الإعسار ودلائله
١٨٧	مقياس درجة اليسر
١٨٧	أمثلة
١٩٥	مصطلحات خاصة بالعربية والإنجليزية

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٥	١٨	والعنيات	والعنيات	٩٨	١٥	التي	الذي
٢٦	٢	تعتمد	تعتمد	١٠٣	٢٠	انسابي	انسابي
٢٧	٨	٢٤٢٠٠	١٤٢٠	١٠٦	١٩	الصفحة المقابلة	صفحة ١٠٨
٣٦	٥	الاعتیادی	الاعتباری	١٠٨	١٢	برهن	رهن
٤٩	٧	٢٥٠٠	٥٠٠٠	١٠٨	٢٢	٩٢٧١٢	١٩٢٧١٢
٥٠	١٤	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	١١١	١٥	أو	أن
٥١	٦	الاعتیادی	الاعتباری	١٢١	٦	للمال	المال
٦٨	٢٤	المستمر	المستثمر	١٢٣	٤	المقابلة	التالية
٧٢	٢	الدائن	للدائن	١٣٨	٢٢	بريدها	يزيدها
٧٥	١٧	اسم	أسهم	١٣٩	١٧	المظاهر	الظاهر
٩٤	١٩	٤٢٠٦٠	٤٢٩٦٠	١٤٧	١٢	لموضوع	الموضوع
٩٤	٢٢	١٢٤٥٣٠	١٣٤٥٣٠	١٤٨	١٩	بادارة	بادارة
٩٥	١٠	وأحد	واحد	١٥٨	١٧	متناسبا	متناسبا
٩٥	٢٢	باس	بأس				

الفصل الأول

الأصول

تعريف الأصول — أنواع الأصول — تقسيم الأصول — الأصول
الثابتة : الأراضي ، الإيجارات الطويلة والحكر ، المباني والعمارات ،
المكائن والآلات ، الأصول الثابتة الأخرى — الأصول المتداولة :
الذمم ، البضائع الباقية ، الأعمال القائمة — الأصول السائلة : النقود ،
الأموال المستمرة ، أوراق القبض — الأصول الوهمية : براءات
الاختراع . حقوق الطبع ، الرسوم والعيات ، شهرة المحل .

تعريف الأصول :

يمكن تعريف الأصول بأنها تلك الموجودات التي تحتفظ بها المنشأة لما
تجنّبه منها من فائدة أو تجده فيها من قيمة اقتصادية ، وعليه فإن الأصول التي
تتعدى فائدتها أو تفقد قيمتها الاقتصادية يجب أن تشطب من الدفاتر فلا تظهر
في حسابات الشركة ولا في ميزانيتها العامة .

كذلك يمكن تعريف الأصول بأنها تلك الرصد المدينة التي تبقى بالدفاتر
بعد أقفال حساب المتاجرة في المؤسسات التجارية أو التشغيل في المؤسسات
الصناعية وحساب الأرباح والخسائر .

أنواع الأصول — نظرة عامة :

الآن وقد أتينا على هذين التعريفين ، فإلحق بعد ذلك نظرة عابرة على
مختلف البنود التي يتكوّن منها جانب الأصول في الميزانية العامة : فهناك
الأصول الحقيقية أو الأصول المنهوسة « Tangible Assets » كالأراضي

وهناك الأصول الوهمية أو الأصول غير الملموسة «Intangible Assets» كشهرة المحل .

وإذا رجعنا إلى التعريف الأول وطبقناه على الأصول التي تصادفنا في كثير من الميزانيات العامة ، لوجدنا أن الموجودات التي تحتفظ بها المنشأة لما تجده فيها من قيمة اقتصادية تشمل بطبيعة الحال النقدية التي بالصندوق والبنك والأموال المودعة Cash on deposit كما أنها تشمل الأوراق المالية المضمونة التي تشتريها المنشأة بقصد الاستثمار Investments وأسهم الشركات التابعة Subsidiary Companies وتشمل كذلك أوراق القبض والذمم والبضاعة الباقية عند الجرد ، وهذه نجدها في الميزانيات العامة الإنجليزية بإحدى المسميات الآتية : Stock on hand, Stock of goods, Stock in trade, Stock وتظهر قيمتها أما :

(١) بسعر التكلفة At Cost أو

(ب) كتقدير المديرين As valued by the Directors أو

(ج) كشهادة المدير المسئول As certified by the Managing Director أو

(د) كما هو مبين بدفاتر الجرد As per Stock Books

وتشمل كذلك البضائع المرسلة تحت القبول Goods on Approbation وهذه تقدر بنسبة معينة من أثمانها المبينة بالفواتير الخاصة بمثل تلك البضائع وتشمل أيضا أثاث المكتب ، والثوابت والمعدات ، والخيول والعربات وسيارات النقل الكبيرة ، والمكائن والآلات والأدوات Plant, Machinery and Tools والأراضي والمباني التي تملكها المنشأة Freehold والأراضي المحرر Leasehold .

ولو طبقنا التعريف نفسه على الأصول التي تحتفظ بها المنشأة لما تجنيه منها من فائدة ، لو وجدنا أنها تشمل شهرة المحل والعلامات التجارية المميزة Trade Marks والنماذج والرسوم وبراءات الاختراع Patents وحقوق الطبع Copyright وغير ذلك من الأصول التي تساعد على تنشيط أعمال الشركة وزيادة أرباحها .

ولو رجعنا أخيراً إلى التعريف الثاني الذي يميز الأصول برصدها المدينة الظاهرة في الدفاتر — فأننا نجد أن التعريف المذكور ينطبق على جميع الأصول الآتية الذكر دون استثناء ، كما أنه يشمل الرصد الآتية التي تصادفنا في كثير من الميزانيات والتي لا نجد تعليلاً لوجودها في جانب الأصول فهناك المدفوعات المقدمة Prepayments أو Payments in Advance من إيجارات وعوائد وضرائب وأجور ومهايا وتأمين وإعلان والمصروفات المختلفة Sundries المدفوعة عن مدة لاحقة للتاريخ الذي نظمت فيه الميزانية العامة . وهناك أيضاً تأمينات التليفون Telephone Deposits وما إليها من المبالغ التي تودعها المنشأة لدى شركات الغاز والمياه والكهرباء . وهناك أيضاً رصيد حساب مصروفات التأسيس Preliminary Expenses وأخيراً فهناك رصيد حساب الأرباح والخسائر الذي يشمل الخسارة المتجمعة التي أصابت الشركة حتى تاريخ الميزانية .

تقسيم الأصول :

يمكن تقسيم الأصول إلى فئات أربع وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة والأصول الحاضرة أو السائلة والأصول الوهمية .

أولاً - الأصول الثابتة .

وهذه تظهر في الميزانية العامة بثمن الشراء ناقصاً مقدار الاستهلاك .

ومع ذلك فنندر ما تظهر الميزانية القيمة السوقية الحقيقية لمختلف الأصول الثابتة : فرغم جميع الاحتياطات التي تتخذها المنشأة لتحديد النسبة الفعلية الواجب خصمها من هذه الأصول التي تبلى من كثرة الاستعمال وطول الزمن ، إلا أن تحديد تلك النسبة يعد من الأمور المستحيلة .

فلو نظرنا إلى طبيعة الأشياء لوجدنا أن الأصل الواحد لا يمكن أن تنخفض قيمته بنفس النسبة سنة بعد سنة : فقد تنقص هذه في عام وتزداد في عام آخر ، وقد تبقى مدة طويلة دون أن يصبها أى تخفيض ، وقد يأتى على الأصل حين من الدهر تزداد فيه قيمته ، وقد يصبح عديم النفع فتتعدم قيمته بصورة فجائية .

والموجودات لا يمكن أن يتم استهلاكها بشكل منتظم ، كما أن الأصول لا يمكن أن تفقد قيمتها في فترات منتظمة وبصفة مستمرة ولذلك فإن المبالغ التي تخصم من هذه الأصول وتلك الموجودات والتي تمثل الاستهلاك لا يصح أن تكون متساوية في القيمة أو تحسب على أساس معدلات مئوية ثابتة .

وليس هناك قياس صحيح يمكن الاعتماد عليه ، ذلك لأن مدى الاستهلاك الفعلي الذي يصيب مختلف الأصول يعتمد على أسباب عرضية لا ضابط لها مهما سارعنا في عمل كل ما تحتاج إليه تلك الأصول من تجديدات وإصلاحات .

وعليه فإن الأصول الثابتة لا يمكن أن تقوم بصورة صحيحة إلا إذا تم بيعها ، وما دام الأمر كذلك فإن إظهار قيمة الأصول الثابتة بالميزانية على أساس ثمن الشراء لا يمثل الواقع تمثيلاً صحيحاً ، ومع ذلك ، فإن هذا الاجراء — رغم جميع الانتقادات الموجهة إليه — هو إجراء سليم يصح الاعتماد عليه ، شأنه في ذلك شأن أية طريقة من الطرق الأخرى التي ينصح المحاسبون باتباعها .

وحقنى هذا الموضوع بعض حقه ، فسنناول بالبحث كل أصل من الأصول الثابتة ووسائل الوصول إلى قيمة الاستهلاك بالنسبة إلى كل منها.

الأراضى

وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين : أراضى ملك «Freehold» وأراضى حكر «Leasehold» . ويفرق بين هذين النوعين :

- ١ - أن الأراضى الحكر يستحق عليها إيجار واجب الدفع .
- ٢ - أن الأراضى الحكر تنتهى ملكيتها بعد ٥٠ أو ٩٩ عاماً من تاريخ منح الحكر ، وقد تصل هذه المدة فى بعض الأحيان إلى ٥٠٠ أو ٩٩٩ سنة
- ٣ - أن الأراضى الحكر تحمل صاحبها مسئوليات جسام من حيث ضرورة قيامه بالإصلاحات اللازمة - فهو مكلف بتسليم تلك الأراضى بنفس الحالة التى كانت عليها وقت تسلمها .
- ٤ - أن تملك الأراضى الحكر لا يتم إلا بعد تنفيذ إجراءات طويلة وفرض الإشتراطات القاسية التى تضمن صيانة حقوق الهيئة التى تمنح ذلك الحكر .

نستنتج مما تقدم أن ليس هناك حاجة إلى استهلاك الأراضى الملك ما دامت محتفظة بقيمتها . أما قيمة الحكر فتتناقص بطبيعتها سنة بعد أخرى لذلك يجب استهلاكها على أقساط متساوية بحيث لا ينقضى أجل الحكر إلا ويكون الاستهلاك قد تم بصورة نهائية .

الإيجارات الطويلة «Leases» :

وتختلف الإيجارات الطويلة عن الحكر فى أن الثانية تعطى حق التملك بينما لا تعطى الأولى غير حق الإلتفاع بالشئ موضوع الإيجار سواء أكان هذا أراضى أم مبانى ، ويتفق الإثنان (الإيجارات الطويلة والحكر) فى

كون حق التملك وحق الانتفاع يستمران لأجل مسمى ولو أن حق الانتفاع يكون في العادة أقصر أجلاً : فلا تزيد مدة الايجار عن ثلاث أو خمس أو سبع سنوات ، وقد تصل أحياناً إلى أربع عشرة أو إحدى وعشرين سنة .

والمبلغ الذي يدفع مقابل حق الانتفاع هذا يمكن إعتباره إيجاراً مقدماً « Rent in Advance » أو قسطاً دفع مقابل الحصول على شروط أكثر ملائمة وسخاء .

ومن ناحية المحاسبة العملية البحتة يجب أن تظهر الايجارات الطويلة في جانب الأصول بقيمتها الأصلية ناقصاً ذلك الجزء الذي يتناسب مع المدة التي انقضت من أجلها . ولنفرض أن المنشأة دفعت ٧٠٠ جنيه مقابل إيجارة طويلة مدتها سبع سنوات . فمن واجب هذه المنشأة أن تخفض هذا المبلغ ١٠٠ جنيه كل سنة ، وبذلك تظهر قيمة الايجارة بالميزانية في نهاية العام الخامس مقدرة بمبلغ ٢٠٠ جنيه (٧٠٠ - ٥٠٠) أما في نهاية العام السابع فتكون قيمتها قد انعدمت تماماً فلا تظهر بالميزانية ، وهذا يتفق مع انتهاء مدة الايجارة بطبيعة الحال .

المباني والعمارات « Buildings and Premises » :

أما المباني والعمارات فتختلف طبيعتها عن طبيعة الاراضى المقامة عليها . إذ اتوقف قيمة الاولى على مبلغ ما صرف في تشييدها وعلى مدى ما تحتاج إليه من إصلاحات .

وتظهر المباني في الميزانية العامة بسعر التكلفة ناقصاً قيمة الاستهلاك الذي يجب أن يتراوح زيادة ونقصاً بعكس قيمة المصروفات التي تقتضيها حالة الإصلاحات .

وهناك أسباب وجيهة تحملنا على اتباع مثل هذا الإجراء نذكر منها ما يأتي :

أولاً : تحميل حساب الأرباح والخسائر كل سنة بنسبة متساوية من تكاليف المباني فلا تثقل السنوات الأخيرة — دون السنوات الأولى — بالمصروفات الباهظة التي تستلزمها عملية الصيانة والترميم .

ثانياً — ما من شك في أن المباني تظل قائمة مدة طويلة ، ولكنه من المؤكد أيضاً أن حالتها تسوء بسرعة وبشكل واضح في سنواتها الأولى ، ليس هذا فقط ، بل وكثيراً ما يلاحظ أن المباني الجديدة تفقد روعتها وجمال رونقها بعد إتمام إقامتها بأشهر قليلة .

ثالثاً — وينحصر السبب الثالث في أن المباني — مهما بالغنا في توخي أبواب الاقتصاد في إقامتها — فلن تباع في الظروف العادية — إلا بجزء مما تكلفه البناء .

ولذلك فإن المباني مهما يطول عمرها تستهلك عادة بنسبة تتراوح بين ($2\frac{1}{4}\%$ و $7\frac{1}{4}\%$) أى بمتوسط قدره 5% من قيمتها المتناقصة .

فلو أن مبنى تكلفت إقامته ٢٠,٠٠٠ جنيه لبلغ مقدار الاستهلاك في سنته الأولى ١٠٠٠ جنيه وبذلك تكون قيمته كما تظهر بالميزانية في نهاية ذلك العام ١٩٠٠٠ جنيه . أما الاستهلاك في سنته الثانية فيبلغ ٩٥٠ جنيه وتكون قيمة المباني ١٩٠٠٠ — ٩٥٠ = ١٨٠٥٠ جنيه . وفي العام الثالث يبلغ الاستهلاك ٩٠٢,٥٠٠ وتكون قيمة المباني كما تظهر بالميزانية العامة في نهاية ذلك العام ١٨٠٥٠ — ٩٠٢,٥٠٠ = ١٧١٤٧,٥٠٠ جنيه وهكذا ... في كل سنة من السنوات التالية .

المطاحن والآلات « Plant and Machinery »

تتوقف قيمة المكين والآلات على ما تقدرها لها المنشأة من أعمار ، وبصفة عامة فإن مثل هذه الأصول لا تظهر بالميزانية إلا وهي مشحونة بما تتحمله من استهلاكات باهظة .

ويجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى أن أى تغيير مفاجئ في الأزياء أو أى مخترع جديد أو أية طريقة مستحدثة عن طرائق التحضير قد تودى بقيمة بعض هذه الآلات أو تلك المكائن وتهدمها من أساسها . فتتعدى منفعتها وتفقد قيمتها كأصل تحتفظ به المنشأة .

أضف إلى ذلك أن المنشأة إذا استغنت عن بعض المكائن أو الآلات وعرضتها للبيع في الأسواق بالطريق المعتاد — كأن تبيعها بالمزاد مثلاً ، فإنها لن تحصل على أكثر من قيمة الخردة Scrap Value أو ما فوقها بقليل . نستنتج مما تقدم أنه مهما بالغنا في استهلاك المكائن والآلات ، فإن قيمتها الظاهرة بالميزانية العامة تفوق بمراحل قيمتها الحقيقية التى تحصل عليها المنشأة عند التصفية .

الأصول الثابتة الأخرى

وتنطبق نفس هذه الملاحظات على باقى الأصول الثابتة كالآثاث والثوابت والأدوات والعربات والسيارات وغيرها مما لا يمكن بيعه عند التصفية بتلك الأثمان التى قدرتها لها المنشأة والظاهرة فى جانب الأصول من الميزانية .

الأصول المتداولة « Floating Assets » :

يترك فى العادة تقدير هذه الأصول إلى حكمة صاحب المنشأة التى اكتسبها من طول مرانه . وقد يترك أمر هذا التقدير لمدير الشركة المفوض أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة .

أما الأصول التى تتكون منها هذه المجموعة فتشمل الذمم والبضائع الباقية بالمحل والبضائع الموجودة بالمخازن والأعمال القائمة ، وقد تشمل أيضاً الأدوات غير أن هذه كثيراً ما تظهر مع المكائن والآلات ضمن الأصول الثابتة .

الذمم « Book Debts » or « Sundry Debtors »

أما الذمم فلا يمكن أن تظهر فى الميزانية العامة بقيمتها المستخرجة من

الدفاتر إذ يجب دائماً أن نحتاط لا مريم يعملان على تخفيض تلك القيمة :
الخصم والديون المعدومة .

ونقصد بالخصم هذا خصم تعجيل الدفع الذى تمنحه المنشأة للعملاء
الذين يقومون بوفاء ما عليهم فى غضون المدة المتفق عليها ، ويزداد معدل
الخصم هذا كلما عجل المدينون بدفع ما فى ذمتهم . ولذلك نجد أن مجموع
الذممات المبينة بالدفاتر يصل إلى ٤٨٠٠ جنيه مثلاً فى حين أنه لا يظهر فى
الميزانية العامة إلا بمبلغ ٤٦٧٠ جنيه فقط (هذا إذا ما فرضنا أن معدل
الخصم السائد هو ٢ ١/٢ %) .

أما الديون المعدومة فلا ينجو منها لسوء الحظ أية منشأة من المنشآت
الصناعية أو التجارية أو المالية مهما بلغت هذه وتلك فى اتخاذ جميع الاجراءات
وعمل كافة الاحتياطات اللازمة لدرء هذا النوع من الخسارة الذى ينجم
عن إعسار بعض المدينين أو إفلاسهم أو اختفائهم ، أو عن أى سبب آخر
من الأسباب التى تجعل بعض ديون المنشأة غير قابلة للتحصيل .

وتختلف نسبة الخسارة التى تتكبدها المنشأة باختلاف السالع موضوع
الاتجار ، غير أنه يمكن لكل واحدة منها - على ضوء الخسائر الفعلية
التي منيت بها فى بحر مدة معينة - أن تحدد على وجه التقريب نسبة الديون
المعدومة إلى مجموع الذمم المبينة بالدفاتر .

لذلك يجب عمل التسويات الخاصة بهذين النوعين من أنواع الخسائر ،
ونعنى بذلك احتياطى الخصم واحتياطى الديون المعدومة . وتكون النسبة
المئوية فى الحالة الاولى على أساس معدل الخصم السائد . أما فى الحالة الثانية
فان تلك النسبة تحدد على ضوء ما مر بالمنشأة من تجارب وما سبق أن
أعدته من ديون .

البضائع الباقية بالمحل وبالمخزن «Stock and Stores» :

وهذه تقدر بسعر التكلفة أو بسعر السوق أيهما الاقل . ولا يقصد هنا بسعر السوق ذلك القدر من المال الذي تحققه البضائع المذكورة إذا ما طرحت للبيع في السوق ، وإنما يقصد به المبلغ الذي يجب أن تدفعه المنشأة لاستبدال بضائعها الباقية بالمحل والمخزن ببضائع مماثلة تحصل عليها من الأسواق وقت تنظيم الميزانية العامة .

والجرد عملية شاقة ، فلا بد من إعداد كشوف جرد البضائع الموجودة بالمتجر وكشوف جرد البضاعة الموجودة بالمخزن عن طريق الجرد الفعلي للبضائع الموجوده بالمتجر وبالمخزن أو باستخراج هذه الكشوف من دفاتر العهدة ، وتعرض تلك القوائم بعد ذلك على أحد أو بعض موظفي المنشأة المشهود لهم بالدراية والكفاية لوضع أثمان مختلف البضائع التي تحويها وتقديرها تقديرأ صحيحا ، إما على أساس سعر التكلفة أو على أساس سعر السوق كما سبق ايضاحه .

الاعمال القائمة « Work in Progress » :

ليس هناك طريقة ثابتة لتقدير قيمة الاعمال القائمة أو الأعمال التي لم يتم انجازها حتى تاريخ تنظيم الميزانية العامة ، ذلك لأن تقدير قيمة تلك الأعمال يختلف باختلاف الطرائق التي تسير عليها المنشآت في عمل حساب التكلفة .

والاعمال القائمة أصل من الاصول الهامة التي تتميز بضخامة أرقامها ، وخاصة في المنشآت التي تقوم بالاعمال الهندسية والمقاولات وإنشاء المباني . ويمثل هذا الاصل العقود غير تامة الانجاز والتي لم تتسلم المنشأة الاجزاء بسيطاً من قيمتها المتفق عليها رغم المبالغ الباهظة التي انفقها في شتى النواحي كالاجور الصناعية والمواد الأولية والمصروفات العامة الاخرى .

وهناك بعض المنشآت التي تضيف إلى القيمة المقدرة للأعمال القائمة تلك النسبة من الأرباح التي تخص الجزء الذي تم انجازه . ولكن غالبية المنشآت لا تتبع مثل هذا الاجراء . وعلى ذلك فلا يستطيع قارئ الميزانية أو فاحصها أن يتعرف على طريقة تقدير قيمة الأعمال القائمة مالم ينصر عليها صراحة في الميزانية العامة نفسها .

الأصول السائلة : « Liquid Assets »

وهذه تشمل النقود والأموال المستثمرة وأوراق القبض . وقد يتبادر إلى الذهن أن ليس هناك أية صعوبة في الوصول إلى قيمة مثل هذه الأصول بيد أن المسألة ليست لسوء الحظ بهذا القدر من البساطة . وزيادة في الإيضاح سنتناول كل أصل من تلك الأصول ببحث منفرد .

فالنقود « Cash in hand and cash at bank » تشمل بطبيعة الحال النقدية التي بالصندوق والموجودة بالبنك . والصعوبة التي تصادفنا في تحديد رقمها الذي يجب أن يظهر في الميزانية العامة تنشأ من العوامل الآتية :

١ - النقدية التي بالطريق « Cash in Transit » بين بعض فروع المنشأة وبعضها الآخر ، أو بين أحد الفروع والمركز .

٢ - الشيكات الواردة التي لم يتم تحصيلها .

٣ - الشيكات الصادرة والتي لم يقدمها أربابها بعد للصرف .

لذلك يجب عمل مذكرة تسوية Reconciliation Statement للتوفيق بين الرصد الموجودة بدفاتر المنشأة وبين حساب البنك والنقود الموجودة فعلا بالصندوق . أما القيمة التي يجب أن تظهر في الميزانية العامة فهي بطبيعة الحال تلك القيمة المبينة بالدفاتر .

والأموال المستثمرة « Investments » تظهر عادة في الميزانية العامة

بسعر الشراء ومعه مذكرة توضح قيمتها السوقية الحقيقية . ويسهل مثل هذا الاجراء إذا ما كان للأوراق المالية التي تملكها المنشأة سوق تتعامل بها وتصدر لها تسعيرة خاصة . ولكن إذا لم يكن هناك بورصة تقوم بتسعير تلك الأوراق . فكيف يمكن الوصول إلى معرفة قيمتها السوقية ؟

لاشك في أن تقدير هذه القيمة تقديراً صحيحاً يعد من أصعب الأمور بالنسبة للخبراء في شؤون البورصات والأوراق المالية ، فما بالك بغيرهم من الأشخاص العاديين . وفي هذا القدر ما يكفي للدلالة على أن تقدير الأموال المستثمرة في الميزانية العامة بسعر الشراء هو الطريقة العملية الوحيدة التي يجب اتباعها ، فضلاً عما في ذلك من تجنب المنشأة تلك المساوئ التي تنجم عن التقلبات المستمرة في أسعار كل فئة من فئات الأوراق موضوع الاستثمار وتعنى المنشأة بطبيعة الحال عناية فائقة باتقاء نوع الأوراق التي تستثمر فيها ما تريد استثماره من أموال : فيجب أن تكون هذه من الأوراق الحكومية أو من قروض البلديات ، أو من سندات القروض المضمونة أو الموثقة برهن ، أو تكون من أسهم الشركات العامة ذات الأسماء اللامعة والمراكز المالية المشهود لها بالقوة والمتانة والعظمة .

أوراق القبض : « Bills Receivable »

ليست هناك أية ملاحظات خاصة بهذا الأصل سوى ما يجب أن تتخذه المنشأة من احتياطات لمقابلة ما قد يقطع أو يرفض من هذه الأوراق ، وكذا لمقابلة المصروفات القضائية والمصروفات الأخرى التي تستلزمها عملية التحصيل .

الأصول الوهمية : « Intangible Assets »

وهذه تشمل - كما سبق أن أوضحنا - الرسوم والعينات وبراءات

الاختراع وحقوق الطبع وشهرة المحل وما إلى ذلك من الأصول غير الحقيقية التي تملكها المنشأة والتي تمثل حقوقاً مختلفة تنتفع بها وتمارسها وتفيد منها في زيادة الأرباح .

براءات الاختراع : « Patents »

وهي التي تعطى لأصحابها حق احتكار الإنتاج والبيع . وتقدر قيمة براءات الاختراع — إذا ما تمت حيازتها عن طريق الشراء — بشمئها الأصلي ناقصاً الاستهلاك الذي يحسب على نفس الأساس الذي أشرنا إليه عند التكلم في موضوع الإيجارات الطويلة . أما إذا أصبحت براءة الاختراع عديمة النفع في عملية الإنتاج ، فيجب على المنشأة أن تعمل في الحال على شطب قيمة مثل هذه البراءة من الدفاتر .

أما إذا لم تكن الحيازة عن طريق الشراء وكانت المنشأة نفسها هي صاحبة الاختراع ، فإن البراءة لا تظهر في الميزانية العامة إلا بقيمة اسمية بسيطة تقوم المنشأة بتقديرها .

مقوق الطبع : « Copyright »

ولا تختلف حقوق الطبع عن براءات الاختراع من حيث أثرها وطريقة إظهارها في الميزانية .

الرسوم والعينات : « Desisgns and Patterns »

أما الرسوم والعينات فلا تكلف المنشأة إلا النذر اليسير إذا ما كانت هذه العينات وتلك الرسوم من إنتاج موظفيها الفنيين ، ولذلك فإنها لا تظهر في الميزانية العامة إلا بقيمة اسمية بسيطة .

وفي حالة شراء المنشأة لما في حوزتها من رسوم وعينات فإنها تظهر في

الميزانية العامة بسعر التكلفة وتبقى كذلك إلى أن يقل أو ينعدم نفعها حينئذ يتعين استهلاكها أو شطبها من الدفاتر حسبما يقتضيه الامر .

ولكن كثيراً ما يحدث أن تعتمد المنشأة إلى استهلاك الرسوم والعينات سنوياً وبمعدل مئوى ثابت رغم استمرارها على الاحتفاظ بنفس القدر الذى تؤديه من منفعة ، حتى ورغم زيادة ذلك القدر . والواقع أنه كلما امتاز نوع الرسوم والعينات كلما زاد انتفاع المنشأة بها فتزداد بذلك قيمتها ، ومع ذلك فإن المنشأة تعتمد إلى استهلاك هذه القيمة بمعدل ثابت سنة بعد أخرى .

شهرة المحل :

أما طبيعة شهرة المحل فموضوع يحتاج شرحه إلى مجلد قائم بنفسه . ولما كنا سنكتفى هنا بذلك القدر الذى يتناول شهرة المحل من حيث وضعها فى الميزانية العامة والرقم التى تظهر به ، فنقول إن هذا كله يعد من المسائل التقديرية البحتة وإن العلاقات التى تربط الرقم الظاهر فى الميزانية بالقيمة الحقيقية لشهرة المحل علاقة ضئيلة .

ولنفهم هذا الموضوع وتقريبه إلى الأذهان سنتناول بالشرح شهرة المحل .

١ - فى المنشآت الخاصة ٢ - فى شركات التضامن ٣ - فى

شركات المساهمة .

١ - فى المنشآت الخاصة :

ويمثل شهرة المحل فى المؤسسة التى يملكها فرد واحد تلك الزيادة فى قيمة ثمن شراء المؤسسة عن الفائض بعد طرح جملة الخصوم من مجموع قيمة الأصول المتنازل عنها .

ولنضرب لذلك مثلاً ولنفرض أن الميزانية العامة وقت الشراء كانت على النحو الآتى :

الميزانية العامة

بتاريخ

الخصوم ورأس المال		الأصول	
البنك	١٢٠٠	ذمم	٣٥٠٠
المطلوبات	١٢٠٠٠	بضاعة باقية	٨٠٠٠
رأس المال	١٠٠٠	ثوابت	١٠٠
		إيجارة طويلة	٢٦٠٠
	١٤٢٠٠		٢٤٢٠٠

وانفرض أيضاً أن المشتري دفع للبائع ٢٠٠٠ جنيه ثمناً للمؤسسة بعد أن انتقلت إليه ملكية كل الأصول وتعهد بأداء جميع الخصوم .
وإذا طرحنا جملة الخصوم وقدرها ١٣٢٠٠ من مجموع قيمة الأصول المتنازل عنها وقدره ١٤٢٠٠ جنيه فإن الفائض بعد ذلك يباغ ١٠٠٠ جنيه فقط .

وبما أن البائع قد تسلم فعلاً ألفي جنيه ثمناً لمؤسسته فإن زيادة الثمن المدفوع عن الفائض الموماً إليه تبلغ ١٠٠٠ جنيه .

هذه الزيادة لا يقابلها بطبيعة الحال أى أصل من الأصول الحقيقية - وحتى يتعادل جانباً الأصول والخصوم في الميزانية العامة ، يجب على المشتري الذى بلغت قيمة رأس ماله المدفوع ٢٠٠٠ جنيه أن ينشئ أصلاً وهمياً بقيمة الزيادة الطارئة . هذا الأصل الوهمى هو « شهرة المحل » وإليك الميزانية العامة التى ينظمها صاحب المؤسسة الجديدة بعد إتمام صفقة الشراء :-

الميزانية العامة

بتاريخ

خصوم ورأس المال	جنيه	الأصول	جنيه
البنك	١٢٠٠	ذمم	٣٥٠٠
مطلوبات	١٢٠٠٠	بضاعة	٨٠٠٠
رأس مال	٢٠٠٠	ثوابت	١٠٠
		إيجارة طويلة	٢٦٠٠
		شهرة المحل	١٠٠٠
	١٥٢٠٠		١٥٢٠٠

أما إذا كانت ملكية المؤسسة لم تنتقل إلى صاحبها عن طريق الشراء فالقاعدة العامة أن ليس هناك ما يدعو إلى إنشاء شهرة المحل والإبقاء عليها ضمن الأصول في الميزانية العامة .

(٢) في شركات التضامن :

لنتناول الآن بالبحث موضوع شهرة المحل فيما يتعلق بحسابات شركات التضامن ، ولنفرض أن حازماً وحسماً شريكة تضامن أرادا أن يشركا معهما هشاماً بحق السبع في الأرباح وفي رأس المال . ولنفرض أيضاً أن رأس المال في الشركة القديمة كان ٤٠٠٠ جنيه دفعها حازم وحسام مناصفة وأنه قد تم الاتفاق على أن يدفع هشام في الشركة الجديدة حصة نقدية قدرها ١٠٠٠ جنيه .

إذا افترضنا هذا وذاك فإن رأس مال الشركة الجديدة يجب أن يبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، ومعنى هذا أن يزداد رأس مال الشريكين حازم وحسام من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه بالنسبة لكل منهما ، وبذلك تكون جملة

الزيادة في جانب الخصوم ورأس المال ألقى جنيه يجب أن تقابلها زيادة
مماثلة في جانب الأصول . وهكذا تخلق الشركة الجديدة شهرة المحل بمبلغ
٢٠٠٠ جنيه وبذلك فقط يمكن أن تتعادل كفتا الميزانية :

والميزانيتان التاليتان تمثلان مركز الشركة .

(١) قبل انضمام هشام (ب) بعد انضمامه : —

الميزانية « أ »

بتاريخ

الخصوم ورأس المال			الأصول	
	جنيه	جنيه	جنيه	
دائنون		١٥٠٠	صندوق	٥٠٠
رأس المال			مدينون	٢٧٥٠
حازم	٢٠٠٠		بضاعة	٢٠٠٠
حسام	٢٠٠٠	٤٠٠٠	ثوابت	٢٥٠
		٥٥٠٠		٥٥٠٠

الميزانية « ب »

بتاريخ

الخصوم ورأس المال			الأصول	
	جنيه	جنيه	جنيه	
دائنون		١٥٠٠	صندوق	١٥٠٠
رأس المال			مدينون	٢٧٥٠
حازم	٣٠٠٠		بضاعة	٢٠٠٠
حسام	٣٠٠٠		ثوابت	٢٥٠
هشام	١٠٠٠	٧٠٠٠	شهرة المحل	٢٠٠٠
		٨٥٠٠		٨٥٠٠

(٣) في الشركات المساهمة :

إن ظهور مثل هذا الأصل الوهمي ضمن الموجودات في أية ميزانية من ميزانيات شركات المساهمة لدليل قاطع على أحد أمرين :

أولاً — إما أن تكون الشركة قد عمدت — وقت تأسيسها أو بعده — إلى شراء منشأة قائمة دفعت لها مبلغاً يزيد عن قيمة الفائض بحد استقطاع جملة الخصوم التي تعهدت بها تلك الشركة من مجموع الأصول التي تحولت ملكيتها إليها نتيجة لإتمام صفقة الشراء .

ثانياً — وإما أن يمثل رقم شهرة المحل ذلك المبلغ الذي يتعادل بوساطته جانباً الميزانية العامة طبقاً للاشتراطات التي تم الاتفاق عليها عند إدماج شركتين أو أكثر في شركة واحدة .

ولا تختلف الحالة الأولى عما سبق الإشارة إليه عند الكلام في موضوع المؤسسات الفردية ، ولذلك فسنكتفي بذلك القدر من الإيضاح أما الحالة الثانية فتححتاج إلى الكثير من الشرح لتشعب نواحيها وتعدد موضوعاتها . ولكننا لن تناوّلها هنا بالبحث إلا من ناحية واحدة فقط ، ناحية الميزانية العامة .

فكثيراً ما يحدث أن تندمج شركتان في شركة واحدة عندما تتفق أغراضهما وتريان أن مصلحتهما المشتركة تقتضي مثل هذا الإدماج . ولنفرض أن ميزانية كل من الشركتين كانت على النمط الآتي قبل إتمام عملية الإدماج .

الميزانية العامة للشركة «أ»

بتاريخ

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
١٠	الصندوق		رأس المال المصدر
١٠٦٩٠	الذمم	١٢٠٠٠	٣٠٠٠ سهم سعر ٤ جنيهات
٥٠٠٠	البضاعة	٨٠٠٠	المطلوبات
٢٥٠٠	المكائن	١٢٠٠	حساب الارباح والخسائر
٣٠٠٠	المباني		
٢١٢٠٠		٢١٢٠٠	

الميزانية العامة للشركة «ب»

بتاريخ

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
٢٢٠٠	الصندوق		رأس المال المصدر
٢٩٠٠	الذمم	١٨٠٠٠	٤٥٠٠ سهم سعر ٤ جنيهات
١٨٠٠	البضاعة	٢٠٠	المطلوبات
٢٥٠٠	المكائن		
٣٤٠٠	المباني		
٥٤٠٠	حساب الارباح والخسائر		
١٨٢٠٠		١٨٢٠٠	

لو نظرنا إلى هاتين الميزانيتين لا تضح لنا بصورة جلية أن أسهم الشركة ألف يمكن تقديرها بـ ١٢٠٠٠ جنيه زائد أرصيد حساب الارباح والخسائر البالغة جملته ١٢٠٠ جنيه أى بمبلغ ١٣٢٠٠ جنيه باعتبار ٤٠٠ و٤ جنيهه للسهم الواحد .

أما أسهم الشركة باء فلا تقدر إلا بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه ناقصا مقدار الخسائر المتجمعة وجعلتها ٥٤٠٠ جنيه أى ١٢٦٠٠ جنيه باعتبار ٢٨٠٠ جنيه لكل سهم . ويمكننا أن نستنتج مما تقدم أنه ليس من العدالة فى شيء أن تقدر أسهم الشريكتين ألف وباء بنفس القيمة عند استبدالها بأسهم الشركة الجديدة .

وليس هذا كل ما فى الأمر ، فنظرة عابرة إلى ميزانية الشركة ألف تظهر بوضوح مقدار اتساع أعمالها التجارية . ولا أدل على ذلك من ضخامة رقى الذمم والمطلوبات . كما أن رقم الأرباح والخسائر يدل على مدى ما أصابته تلك الأعمال من نجاح . وخلاصة القول أن ليس هناك ما يعاب على ميزانية الشركة ألف سوى ضالة أصولها السائلة .

أما ميزانية الشركة باء فانها تدل على أن علاقاتها التجارية جد محدودة ، فهى من الناحية النظرية شركة لا شهرة لها ، فضلا عن الخسائر الفادحة التى لحقتها . ومع ذلك فان الشركة باء تملك قدراً لا بأس به من الأصول السائلة ، وعليه فان ادماجها بالشركة ألف يعود بالفائدة على الشريكتين إذ أنه يجمع بين ما حازته الشركة ألف من شهرة وبين ما لدى الشركة باء من أموال حاضرة . سبق أن بينا كيف أنه ليس من العدالة أن تقدر أسهم الشريكتين بنفس القيمة عند استبدالها بأسهم الشركة الجديدة ، ونضيف هنا أنه ليس من العدالة كذلك أن نهمل — عند الإدماج — تقدير الشهرة التى حازتها الشركة ألف بفضل ما كوتته لنفسها من علاقات .

أما كيف يتسنى لنا تقدير تلك الشهرة وما هى الطرائق التى يجب أن تتبعها حتى تتمكن من الوصول إلى تقدير صحيح لها ، فهذا خارج عن نطاق بحثنا ، ولذلك نفرض أن الشريكتين أخذتا بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بهما واتفقتا فى النهاية على أن يضاف إلى أسهم الشركة ألف ٥٠ ٪ من القيمة الميينة بميزانيتها العامة .

ينتج مما تقدم أن مساهمي الشركة باء يأخذون في الشركة الجديدة عدداً مساوياً للأسهم التي كانوا يملكونها في شركتهم القديمة في حين أن مساهمي الشركة ألف يتسلمون ثلاثة أسهم في الشركة الجديدة عن كل سهمين من أسهم شركتهم القديمة .

وينتج كذلك أن تضطر الشركة الجديدة إلى إنشاء أصل وهمي تتعادل بوساطته كفتا الميزانية بعد استبعاد الأرباح والخسائر وزيادة الأسهم التي يجب أن تخصص لمساهمي الشركة ألف .

وهكذا تظهر ميزانية الشركة بعد الإدماج على النحو الآتي :

ميزانية الشركة ، ألف باء »

بتاريخ

رأس المال والخصوم			الأصول		
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
رأس المال المصدر			الصندوق		
شركة أ	١٨٠٠٠		شركة أ	١٠	
شركة ب	١٨٠٠٠		شركة ب	٢٢٠٠	
		٣٦٠٠٠			٢٢١٠
المطلوبات			الذمم		
شركة أ	٨٠٠٠		شركة أ	١٠٦٩٠	
شركة ب	٢٠٠		شركة ب	٢٩٠٠	
		٨٢٠٠			١٣٥٩٠
			• البضاعة		
			شركة أ	٥٠٠٠	
			شركة ب	١٨٠٠	
					٦٨٠٠
			المكان		
			شركة أ	٢٥٠٠	
			شركة ب	٢٥٠٠	
					٥٠٠٠
			المباني		
			شركة أ	٣٠٠٠	
			شركة ب	٣٤٠٠	
					٦٤٠٠
			شهرة المحل		١٠٢٠٠
		٤٤٢٠٠			٤٤٢٠٠

خصوم المشروع

كما تظهر في الميزانية

الفصل الثاني

رأس المال

تعريف رأس المال — رأس المال في مختلف صورته : رأس المال في المشروعات الفردية ، رأس المال في شركات الأشخاص ، رأس المال في الشركات المساهمة ، رأس المال الإعتيادي .

تعريف رأس المال :

يمكن تعريف رأس المال بأنه ذلك الفائض الذي يتبقى بعد طرح مجموع قيمة خصوم المشروع من مجموع قيمة أصوله .

رأس المال في مختلف صورته :

أولاً — في المشروعات الفردية :

لنبحث الآن رأس المال في أبسط صورته ، رأس مال المشروعات الفردية — تلك المشروعات التي يكون قوامها شخص واحد — وهنا يظهر رأس المال في صورة مبسطة حقاً رغم ما يصيب قيمته من تغيير عاماً بعد عام بقدر ما ينحصر منها من خسائر (إن وجدت) أو مسحوبات ، وبقدر ما يضاف إليها من أرباح صافية .

وإليك ميزانية لإحدى المؤسسات الفردية :

الميزانية العامة

بتاريخ

أصول			خصوم رأس المال		
٢٩٠	نقدية بالبنك		٢٠٠٠	رأس المال	
١٤٣٠	بضاعة باقية		١٠٠	- المسحوبات	
٢٠٠	أثاث		١٩٠٠		
١٤٠	معدات		٢٥٠	+ الأرباح	
٩٠	إيجار مقدم				
٢١٥٠			٢١٥٠		

ثانياً - رأس المال في شركات الأشخاص :

سبق أن أوضحنا طبيعة رأس المال في أبسط صورته ، وسنتناول الآن بالبحث بعض الحالات المعقدة ، فنبداً بدراسة موضوع رأس المال في شركات التضامن «Partnerships»

لا تختلف طبيعة رأس المال في شركات التضامن عن طبيعته في المشروعات الفردية ، ولكن لا مندوحة من أن نقابلنا بعض الصعوبات التي تنشأ عن اختلاف الحصص التي يتعهد الشركاء بتقديمها في رأس المال ، وعن اختلاف نصيب كل شريك في الأرباح والخسائر . وتزداد تلك الصعوبات كلما اختلفت المبالغ التي يسحبها كل واحد من الشركاء مما تضطر معه الشركة في كثير من الأحيان إلى احتساب الفوائد على كل من رأس المال والمسحوبات

ولنضرب لذلك مثلاً لنهس به هذا الموضوع من بعض نواحيه ، لنفرض أن حميد وفريد ومجيد شركاء في شركة تضامن تقسم فيها الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالي ، ولنفرض أن حصصهم التي قدمت في رأس المال

كانت ١٠٠ جنيه بالنسبة للأول ، ١٠٠٠ جنيه للثاني ، ٥٠٠٠ جنيه للثالث
لو فرضنا هذا فإن الميزانية الافتتاحية للشركة تظهر على النحو الآتي :

الميزانية الافتتاحية

بتاريخ

الأصول			الخصوم ورأس المال		
٩٢٠	نقدية بالبنك		٢٠٠٠		دائون مختلفون
٣٥٠٠	مدينون مختلفون				رأس المال
٢٠٠٠	بضاعة بالمحل وبالمخزن		١٠٠	حميد	
١٨٠	أثاث ومعدات		١٠٠٠	فريد	
١٥٠٠	حكر		٥٠٠٠	مجيد	
٨١٠٠			٨١٠٠		

ولنفرض أن صافي الأرباح الفعلية التي حققها الشركة أثناء العام
بلغت ١٢٠٠ جنيه وأن مسحوبات الشركاء كانت ٥٠٠ ، ٨٠٠ ، ٣٠٠ ، جنيه
على التوالي — إذا فرضنا هذا وذاك فإن الميزانية في نهاية السنة التجارية
تظهر بما يقرب من الشكل الآتي :

ميزانية الشركة

كما تظهر بتاريخ

الأصول		الخصوم ورأس المال	
صندوق	٨١٠	دائنون مختلفون	١٨٩٠
مدينون مختلفون	٣٠٠٠	رأس المال	
بضاعة باقية	٢١٠٠	فريد (رصيده)	١٠٠٠
أثاث ومعدات	١٨٠	+ أرباحه	٤٠٠
حكر	١٥٠٠		١٤٠٠
رأس المال		— مسحوباته	٨٠٠
حميد (رصيده)	١٠٠	مجيد (رصيده)	٥٠٠٠
+ أرباحه	٢٠٠	+ أرباحه	٦٠٠
	٣٠٠		٥٦٠٠
— مسحوباته	٥٠٠	— مسحوباته	٣٠٠
	٢٠٠		٥٣٠٠
	٧٧٩٠		٧٧٩٠

وهناك طريقة أخرى لتبيان قيمة رأس المال في جانب الخصوم من الميزانية وهي طريقة منطقية :

رأس المال			
فريد (رصيد حسابه)	١٠٠٠		
+ نصيبه في الأرباح	٤٠٠		
	١٤٠٠		
- مسحوباته	٨٠٠	٦٠٠	
حميد (رصيد حسابه)	٥٠٠٠		
+ نصيبه في الأرباح	٦٠٠		
	٥٦٠٠		
- مسحوباته	٣٠٠	٥٣٠٠	
حميد (رصيد حسابه)	١٠٠	٥٩٠٠	
+ نصيبه في الأرباح	٢٠٠		
	٣٠٠		
- مسحوباته	٥٠٠	٢٠٠	٥٧٠٠

وللطريقة الأولى محاسنها وعيوبها فمن محاسنها أنها تظهر أن رصيد حساب رأس مال حميد وقدره مائة جنيه قد هلك كله ، ليس هذا فقط ، بل وأن الشريك حميد هذا مدين للشركة بمبلغ ٢٠٠ جنيه يجب أن يدفعها للشركة حتى يؤدي قيمة العجز « Deficit » الذي ظهر في جانب الأصول . ومن عيوب هذه الطريقة أنها تشطر رأس المال شطرين : شطر في جانب الخصوم والشطرن الثاني في جانب الأصول — لذلك كان لزاما على الباحث عن قيمة رأس مال الشركة ألا يكتفى بالاطلاع على جانب الخصوم وحده ، بل عليه أن يمعن النظر إلى جانبي الخصوم والأصول حتى يستطيع معرفة الرقم المطلوب .

هذا وقد يتفق الشركاء فيما بينهم على اتباع نظام خاص يظهر نصيب كل شريك في أموال الشركة . ولإيضاح ما تقدم نفرض أن حميد وفريد ومجيد هؤلاء كونوا شركة تضامن برأس مال أولى قدره ٦٠٠٠ جنيه دفع منها الأول ١٠٠٠ والثاني ٢٠٠٠ والثالث ٣٠٠٠ جنيه، ولنفرض أيضاً أن اتفاقاً قد تم بين الشركاء الثلاثة على ثبات قيمة رأس المال المدفوع وقيمة النسبة التي قدمها كل شريك : بمعنى أن رأس المال يجب أن يظهر دائماً في الميزانية على النمط الآتي :

رأس المال

١٠٠٠ حميد

٢٠٠٠ فريد

٣٠٠٠ مجيد

———— ٦٠٠٠

ولكن كيف يمكننا في هذه الحالة أن نجرى التسويات الخاصة بالأرباح والخسائر وفوائد رأس المال والمسحوبات وفوائدها إن وجدت ؟ هذه التسويات تجري في حسابات أخرى تفتح لهذا الغرض ويطلق عليها اسم « الحسابات الشخصية » أو « الحسابات الجارية » ، أو أية تسمية أخرى تؤدي هذا المعنى ، ترحل إليها الأرباح والخسائر وفوائد رأس المال والمسحوبات وفوائدها بدلا من ترحيلها إلى حسابات رأس المال ، وبذلك تبقى هذه ثابتة لا تتغير .

وعليه فإن حسابات رؤوس الأموال في الميزانية التي سبق الإشارة إليها يجب أن تعدل بالشكل الآتي :

حساب حميد

١٠٠٠ حساب رأس ماله

٩٠٠ حسابه الجارى (مدين)

وإليك صورة الميزانية الختامية :

ميزانية شركة

كما تظهر بتاريخ

الأصول		الخصوم ورأس المال	
صندوق	٨١٠	دائنون مختلفون	١٨٩٠
مدينون مختلفون	٣٠٠٠	حساب جارى مجيد	
بضاعة باقية	٢١٠٠	رصيد قديم	٢٠٠٠
أثاث ومعدات	١٨٠	مسحوباته	٣٠٠
حكر	١٥٠٠		١٧٠٠
حساب جارى حميد		أرباحه	٦٠٠
رصيد قديم	٩٠٠	رأس المال	
مسحوباته	٥٠٠	حميد	١٠٠٠
	١٤٠٠	فريد	٢٠٠٠
أرباحه	٢٠٠	مجيد	٣٠٠٠
	١٢٠٠		٦٠٠٠
حساب جارى فريد			
رصيد قديم	١٠٠٠		
مسحوباته	٨٠٠		
	١٨٠٠		
أرباحه	٤٠٠		
	١٤٠٠		
	١٠١٩٠		١٠١٩٠

ولا شك في أن تنظيم الميزانية بهذا الشكل يزيد لها جلاء ووضوحا .

ثالثاً — رأس المال في الشركات المساهمة :

لقد أفضى القانون على رأس المال في الشركات المساهمة معنى فنياً : إذ

اشترط أن ينص في عقد الشركة على رأس مال الأسهم الذى يجب أن تسجل به الشركة وعدد الأسهم المصدرة وقيمة كل سهم .

وملخص عقد الشركة — كما يدل عليه اسمه — ما هو فى الواقع إلا خلاصة لعقدها ، ولا بد لهذا الملخص أن يتضمن البيانات الآتية : (١) اسم الشركة . (٢) مركز إدارتها . (٣) الغرض من إنشائها . (٤) الإشارة إلى أن مسؤولية الشركاء محدودة . (٥) مقدار رأس المال وعدد الأسهم التى يقسم إليها وقيمة كل سهم . هذا ويعتبر ملخص العقد بمثابة الالتزام الذى يتعهد به الشركاء المؤسسون بإنشاء الشركة ، ولذا يجب أن يوقع عليه جميع الأشخاص الذين اشتركوا فى تكوين الشركة .

ويحسن بنا فى هذا المقام أن نتكلم ببعض الاختصار عن الأسباب التى دعت إلى نشأة شركات الأموال ، ولو أن فى ذلك خروج عن موضوع هذا الكتاب .

كثيراً ما يحدث أن يشترك عدد كبير من الأشخاص فى مشروع ما بغية الوصول إلى هدف معين ، وقد يحدث أنه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف المشترك إلا بتضامن عدد كبير من الأشخاص ، وقد يحدث أيضاً أن غرض الشركة لا يمكن تحقيقه إلا بتكوين رأس مال ضخم لا يستطيع أن يقدمه عدد محدود من الأفراد — حتى ولو كان فى استطاعتهم تمويل مثل هذا المشروع ، فانه يكون من الحق أن يجازف هذا العدد المحدود من الأفراد بتلك المبالغ الطائلة التى يتطلبها تكوين رأس المال .

وجود هذا العدد الكبير من الأعضاء ذوى المصالح المشتركة يستلزم — بطبيعة الحال — وضع اللوائح وسن القوانين والأنظمة التى تعين حقوق كل شريك وتحدد واجباته قبل الشركة وقبل الغير . كما أن وجود مثل هذا العدد الكبير يقتضى بإسناد إدارة الشركة إلى نخبة قليلة مختارة يطلق عليها اسم لجنة Committee أو مجلس Council أو إدارة Directorate .

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً وألقينا نظرة عابرة على زوايا تاريخ الشركات التي اضطلعت بالمشروعات الضخمة ، لوجدنا أن الفضل الأول في قيام تلك المشروعات يرجع إلى شركات التضامن التي كانت تتجمع وتتوحد وتتكتل حتى يتسنى لها حمل ما يتطلبه المشروع من أعباء جسام .

أتى بعد ذلك دور الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة ، غير أن هذه الشركات كانت مفككة الروابط لا تسير على منهاج واضح وليس لها أنظمة معروفة أو لوائح موضوعة .

وأخيراً نبتت فكرة تحديد مسؤولية الأعضاء أو الشركاء ، وهكذا أنشئت أولى شركات المساهمة المحدودة المسؤولية كما نعرفها في وقتنا الحاضر ويمكن تعريف هذا النوع من الشركات بأنه ذلك الاتفاق الذي يرتبط به عدد من الأشخاص للقيام بعمل مشترك يقصد منه الحصول على ربح ، بحيث تكون مسؤولية الشركاء الشخصية والتضامنية محدودة بذلك القدر المنصوص عنه في عقد الشركة الابتدائي .

وتعريف الشركة هذا يتضمن من ناحيته تعريفاً فنياً لرأس المال فيما يتعلق بالشركات المساهمة .

ولنضرب لذلك مثلاً يوضح المعنى الذي نبغى الوصول إليه — فإذا فرضنا أن شركة مساهمة محدودة أنشئت برأس مال قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه ، فهذا معناه أن الأشخاص الذين تكونت منهم الشركة (ويطلق عليهم هنا اسم أعضاء أو مساهمين ، يتحملون مسؤولية إجمالية — حدها الأقصى ٥٠.٠٠٠ جنيه .

ومتى قام المساهمون بأداء هذه القيمة كاملة ، فإن مسؤوليتهم تنتهي عند هذا الحد بالغاً ما بلغت ديون الشركة وإلتزاماتها قبل الغير ، إذ أن للشركة هنا — بحكم القانون — شخصية معنوية Entity منفصلة عن شخصية الشركاء

وبما أن رأس مال الشركة البالغ قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه مقسم إلى عدد من الأسهم اكتب بها الأعضاء ، فقد أطلقوا عليه اسم «رأس مال الأسهم» والغرض من هذا التقسيم هو إتاحة فرصة الاشتراك في المشروع لأكبر عدد ممكن من الأشخاص ، وأصغر جزء من الأجزاء التي قسم إليها رأس مال يسمى سهماً .

لفرض بعد ذلك أن رأس مال الأسهم السابق الإشارة إليه والبالغ قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه مقسم إلى ١٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها ٥٠ جنيهاً ، فمعنى هذا أنه لا يمكن لأى فرد أن يشترك في هذا المشروع ما لم يصبح مالكا على الأقل لجزء من ألف من أموال الشركة . ويحق لأى عضو — إذا ما أراد وإذا سمحت بذلك أنظمة الشركة ولوائحها — أن يصبح مالكا لسهمين أو عشرة أسهم أو لعشرين سهماً أو لأى عدد آخر طالما أن الشركة تراعى القيود التي يتطلبها القانون من حيث عدد الأعضاء في الشركات الخاصة Private Companies وعددهم في الشركات العامة (١)

Public Companies

كذلك يمكن تقسيم رأس المال هذا إلى ٥٠٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة جنيهات أو إلى ١٢٥٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات أو إلى أى عدد آخر من الأسهم تراه الشركات مناسباً وقانونياً حتى يصل مجموع قيمتها الاسمية إلى ٥٠.٠٠٠ جنيه .

هذه الـ ٥٠.٠٠٠ من الجنيهات تمثل جملة المبلغ الذي تسجل به رأس مال الشركة وهو ما يطلق عليه اسم «رأس المال المسجل» Registered Capital أو «رأس المال المصرح به» Authorised Capital

(١) يشترط القانون الإنجليزي في الشركات الخاصة ألا يقل عدد الأعضاء عن اثنين وإلا يزيد عددهم عن خمسين ، أما في الشركات العامة فقد اشترط القانون ألا يقل عدد الأعضاء عن سبعة

ورأس المال الإسمي يمثل الحد الأقصى للمبالغ التي يحق للشركة أن تستثمرها في المشروع بصفة رأس مال .

ويظهر رأس المال المصرح به عادة على رأس البنود في جانب الخصوم من الميزانية في شكل مذكرة لا يمتد رقها إلى خانة المبالغ ، أما إذا امتد هذا الرقم إليها فيجب أن يوضع تحته خطان حتى لا تضاف قيمته إلى قيمة غيره من الأرقام ، والسبب في ذلك واضح ، حقيقة أن رأس المال المصرح به هو ٥٠.٠٠٠ جنيه ، غير أن الشركة قد لا تحتاج إلى كل هذا القدر دفعة واحدة ، وقد تستغنى عن جزء منه بصفة نهائية ، فهي لذلك لا تطالب أعضاءها إلا بدفع تلك المبالغ التي تراها ضرورية ولازمة لضمان حسن سير العمل .

ولنفرض أن الشركة قررت أن نصف رأس المال المصرح به كاف لحاجات المشروع في بدايته ، فهي والحالة هذه لا تطالب الأعضاء إلا بدفع ٢٥٠٠٠ جنيه فقط . هذا المبلغ يمكن تحصيله منهم عن أحد طريقين :

(١) إذا فرضنا أن الشركة قسمت رأس المال المصرح به إلى ٥٠٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة جنيهات ، فإنها لا تصدر من هذه الأسهم سوى ٢٥٠٠ يكتتب بها الأعضاء .

(ب) تصدر الشركة ٥٠٠٠ سهم ولكن الأعضاء لا يطالبون إلا بدفع خمسة جنيهات فقط عن كل سهم يكتتبون به ، أما الخمسة الجنيهات الباقية فيطالبون بها كلها أو بجزء منها كلما دعت إلى ذلك ضرورة ، وقد لا يطالبون بها أبداً .

وفي كلتا الطريقتين يطلق على مبلغ الـ ٢٥.٠٠٠ جنيه اسم « رأس المال المصدر والمكتتب به » « Issued and Subscribed Capital » ، ويظهر بطبيعة الحال بهذا الاسم أيضاً في الميزانية . وتمتد قيمة رأس المال هذا إلى خانة المبالغ إذ أنها تمثل رأس المال المستثمر فعلا في المشروع والظاهر في دفاتر الشركة وحساباتها .

ويظهر رأس المال المصدر والمكتتب به في الميزانية عقب رأس المال
المصرح به مباشرة كما هو مبين في المثال التالي :

..... شركة

..... الميزانية بتاريخ

الخصوم ورأس المال		الأصول	
رأس المال المصرح به		أصول مختلفة	٣٥٠٠٠
٥٠٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات	٥٠٠٠٠		
رأس المال المصدر والمكتتب به			
٢٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات			
مدفوعة بالكامل	٢٥٠٠٠		
خصوم مختلفة	١٠٠٠٠		
	٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠

هذا إذا كنا قد اتبعنا الطريقة ١ ، أما إذا اتبعنا الطريقة ٢ فإن رأس
المال المصدر والمكتتب به يظهر في الميزانية على النمط الآتي :

شركة

الميزانية بتاريخ

الأصول		الخصوم ورأس المال	
٣٥٠٠٠	أصول مختلفة	٥٠٠٠٠	رأس المال المصرح به
			رأس المال المصدر والمكتتب به
		٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
		١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
		٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠

وقد يظهر رأس المال في الميزانية السابقة كما يلي :

رأس المال المصرح به :

٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات

رأس المال المصدر :

٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات

رأس المال المكتتب به :

٥٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات دفع عن كل

سهم ٥ جنيهات فقط

٢٥٠٠٠

أما من حيث مسؤولية الأعضاء قبل الشركة وقبل الغير فتختلف

في الحالة ا عن الحالة ب :

ففي الحالة أ : حالة إصدار ٢٥٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة جنيهات مدفوعة بالكامل ، فإن مسؤولية كل عضو تنتهى عند هذا الحد ، فهو لا يطالب بعد ذلك بدفع أى شىء مهما ساء مركز الشركة المالى ومهما آل إليه مركز غيره من الأعضاء . ومع ذلك ، فيمكن للشركة — إذا احتاجت إلى بعض الأموال — أن تصدر الـ ٢٥٠٠ السهم الباقية من رأس مالها المصرح به ، وليس لزاما على الشركة أن تطالب بدفع قيمة هذه الأسهم كاملة — أسوة بما اتبعته بصدد أسهم الإصدار الأول — بل يجوز لها أن تطالب المكتتبين بالأسهم الجديدة بجزء من قيمتها . وإذا فرضنا أن الجزء المطلوب كان جنيهين عن كل سهم ، فإن رأس المال يظهر فى الميزانية بالشكل الآتى :

رأس المال المصرح به :

٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات	٥٠٠٠
------------------------	------

رأس المال المصدر والمكتتب به :

٢٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات	
مدفوعة بالكامل	٢٥٠٠٠

٢٥٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات	
دفع منها جنيهان عن كل سهم	٥٠٠٠

٣٠٠٠٠

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأعضاء الذين دفعوا قيمة أسهمهم كاملة تنتهى مسئوليتهم عند هذا الحد ، ولا يتحملون أية أعباء أخرى مهما كان نوعها . أما فى الحالة ب ، حالة إصدار ٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات دفع منها خمسة جنيهات فقط عن كل سهم ، فإن حملة الاسهم هذه يظلون مسئولين عن

دفع الجزء الباقي من قيمتها إذا ما طلب إليهم مجلس الإدارة ذلك أوفى حالة حل الشركة حتى يتسنى لها دفع المبالغ المطلوبة للدائنين .

يتبين مما تقدم أن مسؤولية الشركة الإجمالية تحسب على أساس رأس مالها المصدر ، لا على أساس رأس مالها المصرح به وأن مسؤولية كل مساهم في الشركة تتحدد بذلك الجزء غير المدفوع من قيمة الأسهم التي يملكها .

رأس المال الاعتباري

لم يلق هذا الموضوع حقه من العناية والانتباه إلا منذ عهد قريب وفي أحوال نادرة .

وتطلق كلمة « رأس مال اعتباري » على مختلف أنواع الأموال التي تستثمر في أحياء المشروع وانماؤه ، ولكن المحاسبين لا يظهرونها ضمن رأس المال وإنما يعتبرونها خصماً من الخصوم .

ويتخذ رأس المال الإعتباري أشكالاً مختلفة باختلاف نوع المنشأة نفسها ففي شركات التضامن مثلاً نجد أن رأس المال الإعتباري يظهر بالميزانية العامة في شكل قروض متوسطة الأجل قدمها بعض الشركاء المتضامنين علاوة على حصصهم في رأس المال ، وذلك بقصد تزويد الشركة بما يلزمها من رأس المال العامل أو توسيع دائرة أعمالها . أو حماية رأس المال الموجود ووقايته من الهلاك .

في مثل هذه الشركات وفي شركات الأشخاص عموماً وكذا في المنشآت الخاصة تهمل طبيعة رأس المال الاعتباري في ميزانيتها العامة ، فلا تظهر مثل هذه القروض عقب رأس المال أو قريبة منه ، بل تظهر في غالبية الأحيان مع مطلوبات الشركة .

أما في الشركات المساهمة فإن الصلة تزداد وثوقاً بين رأس المال الفعلي ورأس المال الاعتباري : ففي ميزانية هذه الشركات نجد أن السندات العادية وسندات الدين أو سندات القرض Bonds والسندات الموثقة برهن تأتي في الترتيب مباشرة عقب رأس المال المصدر والمدفوع .

الفصل الثالث

أنواع الأسهم والسندات

الأسهم العادية — أسهم الامتياز الأول وأسهم الامتياز الثاني
أسهم الامتياز المتقاسمة وغير المتقاسمة — أسهم الامتياز المجمعة
وغير المجمعة — الأسهم المؤخرة — أسهم المؤسسين — أنواع
الأسهم الأخرى — الأسهم القابلة للاستهلاك — الأسهم ذات الحد
الأقصى — الأسهم الأصلية والأسهم الجديدة والأسهم الموحدة —
أسهم المنحة — أسهم التمتع — السندات العادية — السندات
الموثقة برهن — سندات القرض .

مقدمة في أنواع الأسهم

هناك أنواع مختلفة من الأسهم، فمنها ما يطلق عليه اسم «الأسهم العادية»
ومنهما ما يعرف باسم «أسهم الامتياز» ، ومنها كذلك ما يسمى «الأسهم
المؤخرة» ومنها ... ومنها ... الخ .

ومع أنه كثيراً ما تختلط بعض هذه المسميات أو يساء تطبيق المعاني
المقصودة منها ، إلا أنه قد جرى العرف في الأوساط المالية والتجارية على
اطلاق بعض المصطلحات على أنواع الأسهم المختلفة بحيث يحمل كل منها
معنى خاصاً معترفاً به .

وسنأتى هنا بشرح مختصر لمختلف أنواع الأسهم — ولا يمكننا أن ندعى
في هذه العجالة أننا سنوفى هذا الموضوع الشيق كل أو بعض حقه من
ضرورة الإلمام بشتى نواحيه — ولما كنا سنحاول في الوقت نفسه أن نعطي
الطالب فكرة عامة عن المعاني الخاصة التي يحملها كل نوع من أنواع الأسهم
التي تصادفه في عدد غير قليل من الميزانيات .

وبما أن الأسهم العادية وأسهم الإمتياز هي أكثر أنواع الأسهم شيوعاً وأعظمها انتشاراً ، لذلك كان لزاماً علينا أن نوليها بعض اهتمامنا فنتناولها بالبحث والشرح قبل غيرها من الأسهم ، ثم نشرح بعد ذلك الأسهم المؤخرة وأسهم المؤسسين إذ أن هذين النوعين يأتيان في المرتبة الثانية بعد الأسهم العادية وأسهم الإمتياز من حيث الذئوع وسعة الانتشار ، وأخيراً سنتكلم بكل اختصار عن غير ما تقدم من أنواع الأسهم المعروفة في السوق .

الأسهم العادية Ordinary Shares

وهذه كما يستدل عليها من تسميتها هي تلك الأسهم المعتادة التي لا تعطى حلتها حقوقاً خاصة أو تفرض عليهم قيوداً معينة : فهم يأخذون نصيبهم من أرباح الشركة ومن ممتلكاتها بعد حملة أسهم الإمتياز .

ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر شيئاً عن حصص الأرباح القابلة للتوزيع ، فنقول بأنها تلك الحصة التي ينصح مجلس الإدارة - بعد استعراض ظروف الشركة وحالتها المالية - بتوزيعها على المساهمين والتي يوافق عليها المساهمون أنفسهم ويقرونها في جمعيتهم العمومية وليس للمساهمين في جمعيتهم العمومية هذه أن يقترحوا زيادة حصة الأرباح التي نصح مجلس الإدارة بتوزيعها ، وإنما يحق لهم في كل الحالات أن يقرروا خفضها .

أسهم الإمتياز « Preference Shares »

يستدل في العادة من هذه التسمية على أن حملة هذه الأسهم يتقاضون حصة ثابتة من الأرباح ، ٤٪ أو ٥٪ أو ٧٪ أو ١٠٪ أو أية نسبة أخرى يعينها قانون نظام الشركة . وطالما أن المشروع قد حقق أرباحاً فعليه قابلة للتوزيع ، فإن حملة أسهم الإمتياز يتقاضون أولاً وقبل غيرهم تلك الحصة الثابتة دون اعتبار لما قد يصيب أنواع الأسهم الأخرى من أرباح .

وأسهم الامتياز مقسمة بدورها إلى أنواع أخرى تختلف عن بعضها باختلاف ما اختص به كل نوع من حق أو حقوق ترمى جميعها إلى هدف واحد .

ويمكن تقسيم أسهم الامتياز إلى مجموعتين تختلف كل واحدة منهما عن الأخرى من حيث :

(١) حق الأولوية .

(ب) قيمة حصة الربح الثابتة .

حق الأولوية : وهنا يمكن تقسيم الأسهم إلى أسهم امتياز أول وأسهم امتياز ثان وهكذا ... وتكون الأولوية بالنسبة للترتيب الذي توزع بمقتضاه حصص الأرباح ، وقد تكون الأولوية أيضاً بالنسبة للترتيب الذي على أساسه يوزع الفائض من أموال الشركة عند التصفية .

حصص الأرباح : وهنا تختلف أسهم الامتياز باختلاف نسبة حصة الأرباح الثابتة ، كأن تصدر الشركة أسهم امتياز ٥ ٪ ثم تصدر بعد ذلك أسهم امتياز ٧ ٪ أو ٤ ٪ وهكذا ...

وعلى كل حال فانه لا يمكن دفع حصص الأرباح إلا باقتراح يصدره مجلس الإدارة بعد التأكد من أن الشركة قد حققت أرباحاً فعلية ، وبقرار يصدره المساهمون في جمعيتهم العمومية الاعتيادية أثر الموافقة على الحسابات الختامية وميزانية الشركة المقدمة إليهم .

ولا يمكن دفع أية حصة من الأرباح إلى الأسهم العادية ما لم تستوف أسهم الامتياز جميع حقوقها ، كذلك لا يمكن لأسهم الامتياز الثانى « Second Preference » أن تتقاضى شيئاً من حصص الأرباح إلا بعد أن تستوفى أسهم الامتياز الأول « First Preference » نصيبها من تلك الحصص .

ومن ناحية أخرى يمكن تقسيم أسهم الامتياز من حيث حصص الأرباح إلى الأقسام الأربعة الآتية :

- (١) أسهم مجمعة .
- (ب) أسهم غير مجمعة .
- (ج) أسهم متقاسمة .
- (د) أسهم غير متقاسمة .

أسهم الامتياز المجمعة « Cumulative Pref. Shares » :

القاعدة العامة في أسهم الامتياز أن يكون لحملتها حق الأولوية في نصيبهم من حصص الأرباح التي يجب أن تتجمع عاما بعد عام ، ما لم ينص على غير ذلك صراحة في قانون نظام الشركة . وتتجمع حصص الأرباح هذه معناه بقاء الحصص التي لا تدفعها الشركة في سنة من السنوات — لعدم كفاية الأرباح القابلة للتوزيع أو لأي سبب آخر — دينا في ذمة الشركة تؤديه إلى حملة الأسهم المجمعة في السنة القادمة أو فيما يليها من سنوات .

ولكن كثيراً ما يحدث في الحياة العملية ، أن يضطر حملة هذه الأسهم إلى التساهل والتنازل عن بعض أو كل ما لهم من حقوق قبل الشركة ، وذلك عندما يرون أن المتجمع لهم من حصص الأرباح قد أصبح عبئا ثقيلا لا يحتمل ، أو إذا تراءى لهم أن المصلحة تدعو إلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة تهض بالشركة من كبوتها وتقليلها من عثرتها وتساعدوها على اجتياز ما يحيط بها من مركز دقيق وظروف غير مواتية .

أسهم الامتياز غير المجمعة « Non-cumulative Pref. Shares » :

يحدث في كثير من الأحيان أن ينص قانون نظام الشركة على أن حصص أرباح أسهم الامتياز لا تتجمع . وفي هذه الحالة لا يوزع شيء

على أسهم الامتياز غير المجمعة في أى عام من الأعوام إلا من الأرباح الفعلية والقابلة للتوزيع في نفس ذلك العام - أما المتأخر لهم ، إن وجد ، فلا يبقى ديناً في ذمة الشركة : فهو لا يؤدي إلى حملة هذه الأسهم لا في السنة المقبلة ولا فيما يليها من سنوات .

أسهم الامتياز المتقاسمة « Participating Preference Shares » :

يقال عن أسهم الامتياز إنها متقاسمة متى كانت تتقاضى فوق النسبة المحددة لها في حصص الأرباح :

(أ) نصيباً في فائض الأرباح القابلة للتوزيع .

(ب) نصيباً في الفائض من أموال الشركة عند التصفية .

وقد يقتصر التقاسم في غالبية الأحيان على الحالة (ب) فقط ، كما ويحدث أحياناً أن يشمل التقاسم الحالتين (أ) ، (ب) معاً .

أسهم الامتياز غير المتقاسمة « Non-participating pref. Shares » :

أما أسهم الامتياز غير المتقاسمة فليس لها إلا أن تتقاضى تلك النسبة المحددة لها من حصص الأرباح ، وأن تسترد قيمة ما دفعته في رأس مال الشركة عند حلها أو تصفيتها - وذلك مع أسهم الامتياز وقبل غيرها من أنواع الأسهم الأخرى . فهي لا تتقاسم اذن في حصص الأرباح الإضافية ، ولا في المبالغ الفائضة من أموال التصفية بعد أداء كافة المطلوبات ورد قيمة رأس المال المدفوع إلى حملة الأسهم .

والآن يمكننا أن نقرأ بوضوح وأن نفهم في سهولة تامة كثيراً من المصطلحات المعقدة التي تصادفنا أحياناً عندما نطلع على بعض الميزانيات العامة أو نقرأ التسعيرات التي تصدرها بورصة الأوراق المالية - فنفهم

مثلاً من أسهم امتياز ثمان ٨٪ مجمعة وغير متقاسمة ، نفهم من ذلك الإشارة إلى وصف بعض أسهم الامتياز بأنها :

أولاً - تتقاضى حصة ثابتة في الأرباح قدرها ٨٪ يرحل المتأخر منها في إحدى السنوات إلى السنة التي تليها .

ثانياً - لا تتقاسم مع غيرها من الأسهم في حصص الأرباح زيادة على ٨٪ المخصصة لها ، ولا في الفائض من قيمة موجودات الشركة عند التصفية .

ثالثاً - ترتيبها في الأولوية يأتي بعد أسهم الامتياز الأول وقبل غيرها من أنواع الأسهم الأخرى .

ملاحظات هامة - كثيراً ما تتساوى أسهم الامتياز والأسهم العادية في حقوق التصويت ، ومع ذلك ، فإننا نجد أسهم الامتياز في عدد غير قليل من الشركات دون الأسهم العادية من حيث حق التصويت ، وقد نجدها محرومة منها تمام الحرمان .

الأسهم المؤجلة « Deferred Shares » •

تتمتع الأسهم المؤجلة بمزايا لا يستهان بها ، فملكيتها تكون في أغلب الأحيان قاصرة على أعضاء مجلس الإدارة طبقاً لما هو منصوص عنه في قانون نظام الشركة . ومثل هذه الأسهم تخول لحائتها حق الحصول على كل أو بعض حصص الأرباح التي تفيض بعد أن تستوفي الأسهم العادية حدها الأقصى الذي يحق لها أن تتقاضاه .

ولإيضاح ما تقدم نفرض أن رأس مال إحدى الشركات مقسم إلى : ١٠,٠٠٠ سهم عادي سعر عشرة جنيهات مدفوعة بالكامل ، ٥٠٠ سهم مؤخر سعر أربعة جنيهات دفع عن كل سهم جنيه واحد . ولنفرض أيضاً أن

قيمة الأرباح القابلة للتوزيع بلغت ٤٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الأسهم المؤخرة لها الحق في جميع الأرباح التي تبقى بعد توزيع حصة ربح بمعدل ٢٠ ٪ على الأسهم العادية .

إذا فرضنا هذا وذاك ، فإن الأسهم العادية يخصها من تلك الأرباح ٢٠,٠٠٠ جنيه (٢٠ ٪ على ١٠٠,٠٠٠ جنيه) ، في حين أن الأسهم المؤخرة يخصها من الأرباح الـ ٢٠,٠٠٠ الباقية - بواقع ٤٠ جنيهًا للسهم الواحد ، أي بنسبة ٤٠٠٠ ٪ من القيمة الحقيقية المدفوعة .

وعلاوة على هذا الحافز الذي يدفع بالإدارة دفعاً نحو الكمال . فتنمو موارد الشركة وتتضاعف أرباحها ، فإن لحصة الأسهم المؤخرة حقوقاً أخرى تضمن لهم سير الشركة على النهج الذي يضعونه وطبقاً للخطة التي يرسمونها وذلك عن طريق الإحتيازات العظيمة التي تمنحها لهم الشركة في قانون نظامها من حيث عدد الأصوات التي يختص بها كل سهم من الأسهم المؤخرة ، ولذلك فإن قانون نظام الشركة يفرض في مثل هذه الحالة من القيود والاشتراطات ما يحد من تداول هذه الأسهم .

أسهم المؤسسين «Founders Shares»

أسهم المؤسسين أو أسهم التأسيس هي تلك الأسهم التي يختص بها الأعضاء الذين قاموا بتأسيس الشركة وإخراج المشروع من حين الفكرة الموضوعة إلى حين الحقيقة الملموسة ، أو الشركاء المتضامنون الذين قاموا بتحويل شركتهم إلى شركة مساهمة محدودة .

وعن طريق أسهم المؤسسين هذه ، يتمكن هؤلاء وهؤلاء من السيطرة على شؤون الشركة وإدارتها ، وذلك لما تتمتع به هذه الأسهم من حقوق واسعة النطاق من حيث قوة التصويت - وفي أغلب الأحيان أيضاً -

من حيث الحصول على نصيب وافر من حصص الأرباح ، شأنها في ذلك شأن الأسهم المؤخرة .

أنواع الأسهم الأخرى

وإليك بعض أنواع الأسهم التي يمكن أن تصادفك في عدد من الميزانيات

١ - الأسهم القابلة للاستهلاك .

٢ - الأسهم ذات الحد الأقصى .

٣ - الأسهم الأصلية .

٤ - الأسهم الجديدة .

٥ - الأسهم الموحدة .

٦ - أسهم المنحة .

٧ - أسهم التمتع .

وبما أن هذه الأنواع نادرة الوجود في الأسواق فسنترككم عنها بكل اختصار .

١ - فالأسهم القابلة للاستهلاك « Redeemable Shares »

تتمثل غالباً في أسهم الامتياز التي يحق للشركة ، إذا ما أرادت ، أن تقوم باستهلاكها . أما الأسهم المستهلكة فهي عبارة عن تلك الأسهم التي قامت الشركة برد قيمتها الاسمية إلى حامليها طبقاً للشروط الواردة بقانون النظام .

ومع ذلك فلا يمكن استهلاك هذه الأسهم إلا من الأرباح الفعلية التي تحققها الشركة أو من الأموال التي تحصل عليها عن طريق إصدار أسهم جديدة .

٢ - أما الأسهم ذات الحد الأقصى «Maximum Shares» فهي تلك الأسهم التي يعين لحصتها في الأرباح حد أقصى لا يمكن أن تتعداه بالغاً ما بلغت جملة هذه الأرباح .

والفرق بين هذا النوع من الأسهم وبين أسهم الامتياز ينحصر في أن الأسهم ذات الحد الأقصى (١٠٪ مثلاً) قد يوزع عليها في بعض السنوات أرباح تقل عن هذا الحد ، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة بتوزيع حصة من الأرباح على حملة أسهمها العادية .

٣ - ، ٤ - ، ٥ - أما الأسهم الأصلية «Original Shares» والأسهم الجديدة New Shares والأسهم الموحدة Consolidated Shares فيحسن أن تتناولها جميعاً بالشرح دفعة واحدة : فكثيراً ما تصادفنا هذه الأنواع الثلاثة من الأسهم في الشركات التي أعيد تنظيمها وإنشاؤها أو في الشركات المندمجة أو في الشركات التي أصبحت تابعة لشركة أخرى .

الأسهم الأصلية والأسهم الجديدة لا يفهم منها أكثر مما يرمى اليه مدلولها : فالأسهم الأصلية بطبيعة الحال هي أسهم الشركة القديمة ، أسهم الشركة قبل إعادة تنظيمها أو إعادة إنشائها . أما الأسهم الجديدة فهي عبارة عن الأسهم التي تصدرها الشركة بعد إتمام عملية التنظيم أو الإنشاء ، أما الأسهم الموحدة فهي الأسهم التي تصدرها الشركة المعاد إنشاؤها وتنظيمها أو الشركة التي أدمجت معها شركة أخرى .

٦ - أسهم المنحة « Bonus Shares » - وهذه هي الأسهم التي تصدرها الشركة عادة بقيمة حصص الأرباح المتجمعة والواجبة التوزيع على المساهمين .

فقد يحدث في بعض الأحيان أن تحقق الشركة أرباحاً طائلة أو يتجمع لديها مثل هذا القدر من الأرباح - قد يحدث هذا أو ذاك في وقت يشح

فيه ما تمتلكه الشركة من أصول سائلة ، فلا تجدد المال الحاضر الذي يكفي لأداء حصص الأرباح الواجبة التوزيع على حملة الأسهم .

وليس في مثل هذا الاجراء ما يضير الشركة أو يقلل من شأن مركزها المالى : فكثيراً ما تستثمر الشركات المساهمة جزءاً كبيراً من حصص أرباحها فى توسيع نطاق المشروع والقيام ببعض الأعمال الضرورية كإجراء الآلات أو المباني أو ما إلى ذلك .

وهكذا يمكن تحويل حصص الأرباح أو الأرباح المجمعة إلى رأس مال إضافي ، وذلك بإصدار أسهم جديدة بقيمة الأرباح المراد تحويلها ، وتوزيعها على حملة الأسهم كل بقدر الحصة التى تخصه من تلك الأرباح . هذه الأسهم التى توزعها الشركة على مساهميها دون أن يدفعوا شيئاً هى ما يطلق عليها اسم « أسهم المنحة » .

٧ - أسهم التمتع :

هناك حالات تتكون فيها الشركة لاستغلال حق امتياز حصلت عليه من الحكومة تعود بعده ملكية موجودات الشركة كلها أو معظمها إلى الدولة صاحبة الامتياز . ففي مثل هذه الحالات يتعذر على الشركة أن تفى مساهميها قيمة أسهمهم عند حلها . إذ تصبح موجودات الشركة ملكاً للدولة . ولذلك فإن هذه الشركات تعتمد إلى استقطاع جزء من أرباحها السنوية لاستخدامه فى استهلاك الأسهم بالتدريج ، حتى يتم رد قيمة جميع أسهم رأس المال فى الوقت الذى ينقضى فيه أجل الامتياز .

ولما كانت شركات الامتياز ملك من الشركات الناجحة ذات الأرباح الوفيرة ، ولما كان استهلاك رأس المال على هذا النحو يعود بأجرى الأضرار على المساهمين ممن قامت الشركة باستهلاك أسهمهم ، ولما كانت العدالة تقضى بتعويض هؤلاء المساهمين عما أصابهم من ضرر بحقوق .

لذلك فانه كثيراً ما ينص في قانون نظام شركات الامتياز على جواز إصدار أسهم تعطى للمساهمين بدلا من الأسهم المستهلكة تخول لهم الحق في تقاضى نصيب معين من الأرباح الفائضة بعد توزيع حصص الأرباح العادية .

هذه الأسهم تعرف باسم « أسهم التمتع » ويطلق عليها بالفرنسية اسم :

Actions de Jouissance

أنواع السندات : سبق أن ذكرنا أن رأس المال الاعتبارى يشمل الفروض والسلفيات على اختلاف أنواعها ومسمياتها ، ويشمل كذلك بالنسبة لشركات المساهمة أنواع السندات المختلفة التى تقوم هذه المنشآت بأصدارها .
وكما أن للاسهم التى يتكون منها رأس المال الفعلى أنواعها ، فإن السندات هى الأخرى يمكن تقسيمها إلى :—

١ — سندات عادية .

٢ — سندات موثقة برهن عقارى .

٣ — سندات قرض .

١ — السندات العادية : « Ordinary Debentures »

وهى تلك السندات التى تمثل أصحاب الديون المضمونة باختصاص عام على أموال الشركة وممتلكاتها الحالية والمستقبلية .

٢ — السندات الموثقة برهن عقارى : « Mortgage Debentures »

أما هذه السندات فتتمثل أصحاب الديون الموثقة باختصاص خاص على كل أو بعض أراضى الشركة ومبانيها .

والفرق بين الاختصاص العام والاختصاص الخاص ينحصر فى أن الأول لا يستقر على مال معين بل يرد على أصول قابلة للتغيير على وجهه

الاستمرار فيمكن للشركة في أى وقت أن تتصرف في هذه الأصول بالطرق العادية التى تتبعها في الاستثمار والعمل . أما الثانى — الاختصاص الخاص — فيستقر على مال معين محدود من أموال الشركة فلا يكون لها إذن حق التصرف بهذا المال إلا برضاء حملة حق الاختصاص .

٣ — سندات القرض « Bonds » .

أما هذا النوع من السندات فيقصد به تلك الشهادات التى تصدرها شركة من الشركات المساهمة أو البلديات أو هيئه لها صفة رسمية أو إحدى الحكومات معترفة فيها بمديونيتها بقدر معين من المال ومحددة لموعد وشروط أطفاء هذا الدين ومعدل الفائدة ووقت أدائها الخ . . .

وأصدار سندات القرض هى الطريقة العادية التى تلجأ إليها الدولة وبعض المشروعات الأخرى ذات المراكز المالية الممتازة كلما عازها مال عاجل أو احتاجت إلى عقد بعض القروض غير طويلة الأجل .

الفصل الرابع

الاحتياطات العادية والاحتياطات المستثمرة

مقدمة — الاحتياطي جزء من رأس المال — الاحتياطي المستثمر
والاحتياطي غير المستثمر — الاحتياطي الخاص المستثمر —
احتياطي الديون المعدومة والمشكوك فيها — الاحتياطي السري.

مقدمة

ليس هناك أدنى شك في أن الاحتياطات بأنواعها هي جزء من رأس مال المشروع ، ويمكن تعريف الإحتياطي من الناحية النظرية بأنه ذلك الجزء من المال المحتجز جانباً لاستعماله في غرض معين أو لمقابلة طارئ من الطوارئ المحتملة الوقوع ، أما ذلك المال المحتجز فيؤخذ في جل الأحوال - لا في كلها - من الأرباح المتجمعة .

وفي كثير من الأحيان يمثل الإحتياطي أصل من الأصول السائلة يكون غالباً في شكل أموال مستثمرة في بعض السندات الحكومية . أما الإحتياطي نفسه فيظهر بطبيعة الحال في جانب الخصوم من الميزانية العامة .

الاحتياطي جزء من رأس المال

والإحتياطي ما هو في الحقيقة إلا جزء من رأس المال ، وبعبارة أخرى هو تلك النسبة من الأرباح المتجمعة التي لم توزعها الشركة على حملة الأسهم والمحتجزة جانباً لغرض ما ، ولنفرض مثلاً أن هذا الإحتجاز كان لغرض تجديد الآلات ولنفرض أيضاً أن هذه الآلات قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه وأنه لا بد من أن يتم تجديدها بعد انقضاء عشرة سنوات .

وإتماماً لهذا الغرض، تحتجز الشركة من أرباحها السنوية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وبذلك يتكون لديها احتياطي قدره ٥٠٠٠٠ جنيه في نهاية المدة المقدرة لعمر الآلات .

وما يقال عن الشركات العامة يمكن أن يقال عن المؤسسات الخاصة ، وبدلاً من ترحيل كل الأرباح الصافية إلى حساب رأس المال، فإن صاحب المتجر يحتجز من أرباحه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنوياً يرحلها إلى حساب آخر ينشئه لهذا الغرض ويطلق عليه اسم « حساب احتياطي تجديد الآلات ، أو « حساب احتياطي استهلاك الآلات ، أو أى تسمية أخرى تؤدي هذا المعنى ، ويظهر هذا الحساب بطبيعة الحال في الميزانية العامة - في نهاية المدة المقررة للاستهلاك - دائناً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

وبما أن هذا الإحتياطي هو في الواقع جزء من رأس المال، فيجب أن يظهر إلى جانب « الخصوم ورأس المال » في الميزانية العامة .

الاحتياطي المستثمر والاحتياطي غير المستثمر

ليس في قولنا إن الاحتياطي جزء من رأس المال ما يحتاج إلى إيضاح فهو ظاهر جلي ، ولكن ما الذي يتم من أمر مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه المحتجز سنوياً من الأرباح ، أن إصالة الرأى وبعد النظر يحتمل أن المنشأة سحب هذا المبلغ من المصرف أو أخذه من الصندوق واستثماره في شراء عدد من السندات الحكومية أو الأوراق الأخرى ذات الحافة الذهبية

Gilt-edge Securities,

وتزداد قيمة هذه الأموال المستثمرة سنة بعد أخرى فيصبح المشروع في نهاية السنة الخامسة مالكا لأوراق مالية مضمونة تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ، وبمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه في نهاية السنة العاشرة ، هذه الأوراق هي جزء من ممتلكات الشركة فيجب أن تظهر على هذا الأساس إلى جانب الأصول في الميزانية العامة .

وهكذا نجد أن « الاحتياطي » الذي يظهر إلى جانب الخصوم وقدره ٥٠٠٠٠ جنيه يقابله في جانب الأصول « أموال مستثمرة » لحساب هذا الاحتياطي وبنفس المبلغ كما يتضح من الميزانية الآتية :

الميزانية العامة

بتاريخ

الخصوم ورأس المال		الأصول	
مطلوبات	١٨٠٠٠	صندوق	٣٥٠٠
احتياطي استهلاك الآلات	٥٠٠٠	أموال مستثمرة لحساب استهلاك الآلات	٥٠٠٠
رأس المال	٨٢٠٠٠	ذمم	٣١٥٠٠
		بضائع بالمخزن	١٥٠٠٠
		آلات	٥٠٠٠
	١٥٠٠٠		١٥٠٠٠

وفي الحياة العملية كثيراً ما نرى أن الاحتياطي لا يقابله في الجانب الآخر أى أصل من الأصول كما أوردنا في المثال المبين بعاليه .

ويحدث هذا في المنشآت التي تشع فيها الأصول السائلة رغم ما تحققه من أرباح وفيرة : فرأس المال كله أو جملة مستثمر في أغراض الشركة نفسها ومرتبطة بأعمالها حتى أنها لا تجد القدر الكافي من الأموال الحاضرة الذي تتمكن به من توزيع الأرباح الناتجة على مستحقيها .

ولذلك فإن الشركة تنشئ لهذا الغرض احتياطياً عاماً ترحل اليه مثل هذه الأرباح ، وتحتفظ بها في حساب الأرباح والخسائر أو في حساب آخر يطلق عليه اسم حساب التوزيع كما نرى في الميزانية الآتية .

الميزانية العامة

بتاريخ

الأصول		الخصوم ورأس المال	
١٠٠	الصندوق	رأس المصدر والمدفوع	
٢٥٦٠٠	الذمم	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٨٠٠٠	بضاعة بالمخازن	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٠٠٠٠	آلات	حساب الأرباح والخسائر	
٢٥٠٠٠	أراضى ومباني	٢٠٥٠٠	٢٠٥٠٠
		أرباح هذا العام	٣٢٠٠
		٢٣٧٠٠	٢٣٧٠٠
		٦٨٧٠٠	٦٨٧٠٠

ورصيد حساب توزيع الأرباح أو رصيد حساب الأرباح والخسائر الظاهر في الميزانية العامة على النحو المتقدم يعتبر احتياطياً رغم أننا لا نطلق عليه هذه التسمية ورغم أننا لا نحتفظ به لمواجهة أى طارئ معين .

والمفروض في مثل هذا الإحتياطى أنه يقوم بتدعيم ميزانية الشركة وتقوية مركزها المالى ، ولكن إذا كان لنا أن نستنتج شيئاً من وجود احتياطى كهذا بالميزانية العامة - لا سيما إذا كان مقداره عظيماً - فليس أماناً إلا نتيجة واحدة نصل إليها ، ذلك أن رأس مال الشركة لا بد

وأن يكون دون القدر الكافى - The company is under-capitalised

بما قد يدعو فى كثير من الأحيان إلى إضعاف مركزها المالى بدلاً من

تقويته : ففي مثل هذه الحالة نجد أن أموال الشركة كلها قد تحولت إلى

أصول غير حاضرة وأن رأس المال نفسه قد تجمد Capital is Frozen

فهى مصابة بفقر فى رأس مالها العامل ولن يقيلمها من عثرتها إلا قرض

تحصل عليه لتستطيع مواصلة أعمالها ومتابعة نشاطها .

وبدلاً من إبقاء الأرباح المتجمعة في حساب توزيع الأرباح أو في حساب الأرباح والخسائر كما سبق أن ذكرنا ، فإن بعض الشركات تعتمد أحياناً إلى تحويلها إلى حساب آخر تنشئه لهذا الغرض تطلق عليه إسم « حساب الاحتياطي العام » ، ولكن إنشاء مثل هذا الاحتياطي لن يغير شيئاً من وضع الشركة ما لم يقصد بذلك الإنشاء مواجهة طارئ معين أو حادث مرتقب ، وما لم يقابل هذا الاحتياطي أموال حاضرة موجودة ضمن الأصول . وعلى العموم فإن ظهور حساب الاحتياطي وحده بالميزانية العامة ، أو وجود أي حساب آخر يختلف عنه في إسمه ويتفق معه في مدلوله — كحساب الاحتياطي العام أو حساب المال الاحتياطي — لإشارة صارخة إلى تجمد رأس المال وحاجة الشركة إلى بعض الأصول السائلة .

الاحتياطي الخاص المستمر .

وعندما ينشأ الاحتياطي لمقابلة طارئ محدد بالذات ، فيطلق عليه في هذه الحالة أسم احتياطي خاص فاحتياطي اطفاء السندات : « Debenture Redemption Fund » ينشأ بطبيعة الحال بقصد رد قيمة تلك السندات عندما يحين موعد الاطفاء ، واحتياطي الاستهلاك « Amortization Fund » ينشأ بقصد استبدال أصل من الأصول القابلة للاستهلاك ، أما احتياطي توازن أو موازنة حصص الأرباح « Dividend Equalisation Fund » فينشأ — كما يدل عليه اسمه — لموازنة حصص الأرباح التي توزعها الشركة على مساهميها (بمعنى أن الشركة تستطيع عن طريق هذا الاحتياطي الذي أنشأته في السنين الخضر أو تستمر في دفع حصص الأرباح الممتازة عندما يصادفها عدد من السنين العجاف) . . . وهكذا .

وفي كل حالة من الحالات السابقة ، يجب أن يظهر من الأموال السائلة في جانب الأصول من الميزانية العامة ما يقابل ويوازي قيمة كل نوع من أنواع الاحتياطي الخاص المستمر « Sinking Fund » .

وغنى عن البيان أن نذكر في هذا المقام أن الاحتياطي نفسه - سواء
أكان عاما أم خاصا مستثمرا - يظهر بطبيعة الحال ، في جانب الخصوم
من الميزانية .

احتياطي الديون المدومة والمشكوك فيها :

أما احتياطي ، الديون المدومة والمشكوك فيها Bad and Doubtful
Debts Reserve فيختلف في طبيعته بعض الاختلاف عن باقي أنواع
الاحتياطي ، ولذلك فهو يعالج في الميزانيات العامة بطريقة خاصة .
وتنشأ هذه الاحتياطيات ومثيلاتها لدرء خسارة متوقعة الحدوث ، وبناء
عليه فهي تظهر في جانب الأصول من الميزانية العامة مخصومة من الأصل
الذي كون الاحتياطي من أجله .

وهكذا يظهر احتياطي الديون المدومة في شكل نسبة معينة في المائة
مخصومة من جملة الذمم : ٥ ٪ أو ١٠ ٪ مثلا أو أية نسبة أخرى تكون
المنشأة قد وصلت إلى تحديدها على ضوء مركز نشاطها وطبيعة أعمالها أو على
أساس ما تكبدته من خسائر فعلية نتيجة الديون التي سبق أن أعدمتها تلك
المنشأة في السنوات الأخيرة .

وإليك ميزانية عامة توضح ما تقدم : —

الميزانية العامة

بتاريخ

أصول		خصوم	
٣٥٤	الصندوق	٢٤٢٣	المطلوبات
	الذمم	٥٥٩٣	رأس المال
	٥٣٨٠ الجلة		
٤٨٤٢	٥٣٨ احتياطي ١٠٪		
٨٢٠	بضاعة بالمخازن		
٢٠٠٠	مباني حكر		
٨٠١٦		٨٠١٦	

الاحتياطي السري :

أما الاحتياطيات السرية «Secret Reserves» فسنكتفي بالإشارة إليها في بضعة أسطر - ذلك لأن مثل هذه الاحتياطيات لا تظهر في الميزانيات العامة فهي تخالف بذلك أصول المحاسبة وقواعد الضرائب كما أنها تخالف أيضاً النصوص الواردة بقانون الشركات .

وتتكون الاحتياطيات السرية بطرق مختلفة منها :-

(١) استهلاك أحد أو بعض أصول الشركة استهلاكاً تاماً فلا نجد لها أى ذكر بالميزانية العامة .

(ب) تقدير الأصول بما هو دون قيمتها الفعلية . The Under-valuation of Assets .

(ح) المبالغة في ذكر قيمة الخصوم The Overstatement of Liabilities

الفصل الخامس

الخصوم الأخرى

مقدمة — القروض العادية — الدائنون — القروض المصرفية .

مقدمة

تتضمن الخصوم التي تظهر في الميزانية تلك الديون التي يجب أن تؤديها المنشأة أو الشركة في آجال قصيرة .

والقاعدة العامة أن تقتصر الخصوم على المطلوبات المقيدة بالدفاتر والواجبة الأداء بصورة فعلية ، أما الإلتزامات الأخرى التي لم يتخذ بعد أى قرار بشأنها — كأنصبة الأرباح المستحقة لحملة أسهم الإمتياز المجمعة الأرباح — فقد تظهر أحيانا ضمن الخصوم في الميزانية ولكن على شكل مذكرة لا يصح أن يمتد الرقم الذي تحوبه إلى خانة المبالغ .

أما البنود التي تصادفنا في جانب الخصوم في عدد غير قليل من الميزانيات فتشمل القروض والدائنين المختلفين والقروض المصرفية .

القروض العادية :

وهذه على نوعين : فإما أن تكون القروض مضمونة أو موثقة Secured وإما أن تكون غير مضمونة أو غير موثقة Unsecured فنرى في المشروعات الفردية وفي شركات التضامن ، نرى أن صاحب المشروع أو الشركاء المتضامنين لا يمكنهم الحصول على القرض المطلوب إلا بعد أن يقدموا الضمان اللازم الذي يتمثل في رهن بعض الممتلكات أو إيداع عدد من الأوراق المالية أو ما إلى ذلك من الأعيان ذات القيمة .

هذه الممتلكات التي يوثقها صاحب المشروع ، أو الشركاء المتضامنون بصفتهم الفردية أو بطريق التكافل والتضامن تضمن الدائن رد قيمة السلفة التي قدمها والفوائد المستحقة عليها ، وعليه فيجب أن تربو قيمة الممتلكات على قيمة القرض وإلا قيل عنه إنه غير كامل الضمان أو إنه مضمون ضمانا جزئيا .

وفي الأحوال التي يكون فيها القرض موثقا بضمان على بعض الأموال الثابتة ، يتم الضمان عن طريق إيداع الوثائق الدالة على ملكية تلك الأموال أو بوساطة رهنها بشروط خاصة .

أما إذا كان القرض قد عقد بضمان عدد من الأوراق المالية ، فلا يتم الضمان إلا بإيداع الأسهم أو السندات أو الشهادات التي تثبت ملكيتها ، ليس هذا فقط بل ويجب أيضا أن يتم التنازل عن الأوراق موضوع الضمان بدون أى قيد أو شرط .

وأما إذا كان الضمان عقداً من عقود التأمين فإنه لا يتم إلا بالتنازل عن البوليصة نفسها لصالح المقرض وإيداعها طرفه .

والغرض من هذا كله — بطبيعة الحال — هو تقديم الضمانات الكافية للمقرض في حالة توقف المشروع أو شركة التضامن عن الدفع ، فما عليه في مثل هذه الحالة إلا أن يبيع الأموال الثابتة أو المنقولة موضوع الضمان ويستوفي من حصيلة البيع — ودون أى عناء — حقه كاملا غير منقوص . أما المتبقى بعد أداء القرض وفوائده وبعد دفع كافة المصروفات التي استلزمها عملية البيع فيجب أن يرد إلى الهيئة أو إلى الشخص مقدم الضمان .

هذا عن القروض التي تعقدتها المشروعات الشخصية وشركات التضامن أما شركات المساهمة فإنها تحصل على ما تحتاجه من قروض بوساطة ما تصدره من سندات ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا النوع من الأوراق في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

وقد جرت العادة على أن تظهر القروض المضمونة بعد القروض المصرفية
مصحوبة بمذكرة تبين طبيعة ومدى الضمان المقدم .
الرئوس المختلفة .

وبلى القروض المضمونة في الترتيب — من حيث وضعها في جانب
الخصوم من الميزانية العامة — القروض غير الموثقة unsecured loans
والدائنون التجاريون trade creditors وتظهر هذه المطلوبات بكامل
قيمتها الواردة بالدفاتر ، ما لم تجر العادة في المنشأة على احتساب نسبة معينة
تخصم من رقم المطلوبات ، وفي هذه الحالة تظهر القيمة الصافية بعد استقطاع
احتياطي الخصم المناسب ، شأنها في ذلك شأن احتياطي الخصم على الذمم
الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الرابع .

القروض المصرفية .

تقوم المصارف بخدمة الاقتصاد الأهلى في شتى نواحيه ، فهى تعمل
جاهدة على تنشيط الزراعة والصناعة والتجارة .

فبنوك الأراضي الزراعية وبنوك النسليف تقدم للمنشآت الزراعية
قروضا مختلفة لاستعمالها في شراء المواشى والآلات الزراعية أو في استغلال
واستصلاح الأراضي البور .

وتقوم البنوك الصناعية أو بنوك الاستثمار كما تسمى أحيانا بخدمة
المشروعات الصناعية سواء أكان ذلك من حيث تكوينها أم كان من حيث
تمويلها وضمانها .

أما بنوك الأعمال والإيداع والخصم وما إليها فتقوم باقراض الشركات
التجارية وتمدها بما تحتاج إليه من أموال بعد أن تحصل على بعض الضمانات .
هذا وقد تتساهل المصارف في بعض الأحيان فلا تطلب إلى هذه الشركات
تقديم أى ضمان إرتكائاً على ما تتمتع به من سمعة حسنة ومركز مالى متين .

الحسابات النظامية

وكيف تظهر في الميزانية

الفصل السادس

الحسابات النظامية Comptes d'Ordre

مقدمة — تعريف وخصائص الحسابات النظامية — الحسابات النظامية المختلفة — الحسابات النظامية وكيف تظهر في الميزانيات العامة

مقدمة

تسكلمنا في الفصول السابقة عن أصول المشرع وعن خصومه كما تظهر في الميزانية العامة ، وأشرنا إلى أن الأصول تشمل الرصد المدينة التي تتبع بعد إقفال الرصد الأخرى ، أما إلى حساب المتاجرة أو التشغيل ، وأما إلى حساب الأرباح والخسائر أو توزيع الأرباح ، كما أشرنا إلى أن الخصوم تشمل الرصد الدائنة التي لا يتم إقفالها في أحد تلك الحسابات .

تعريف وخصائص الحسابات النظامية:

أ. الحسابات النظامية أو الحسابات المعلقة Suspense A/c كما يسميها المحاسبون الإنجليز — فهي تلك الحسابات ذات الرصد المدينة بمبالغ معينة وتظهر في جانب الأصول من الميزانية العامة ، وتكون أيضاً ذات أرصدة دائنة بنفس المبالغ وتظهر بسميات متقاربة في جانب الخصوم .

الحسابات النظامية المختلفة:

فيما نرى مثلاً « اسم تأهين عضوية مجلس الإدارة » — Actions de Cautionnement des Administrateurs — بينما نرى هذه الأسهم ضمن الحسابات النظامية في جانب الأصول ، إذ نراها أيضاً

بنفس القيمة في جانب الخصوم ولكن باسم « أعضاء مجلس الإدارة — أسهم تأمين العضوية »

والحكمة في ذلك واضحة لا تحتاج إلى بيان : فإن هذه الأسهم — ولو أنها تمثل جزءاً من موجودات المنشأة — إلا أنها لا تدخل في نطاق الأموال المستثمرة التي تتملكها ، بل هي عبارة عن الأسهم التي يودعها لدى المنشأة أعضاء مجلس الإدارة ضماناً لحسن إدارتهم طبقاً لأحكام القانون فهذه الأسهم إذن ملك للأعضاء ، وحتم على الشركة أن تردّها إلى أربابها بعد انتهاء مدة عضويتهم في المجلس وبعد إخلاء طرفهم من أعباء المسؤولية التي كانوا يتحملونها إبان قيامهم بالاشتراك في أعمال الإدارة .

ويمكن تطبيق هذا التفسير أو ما يقرب منه على باقي البنود التي تشملها الحسابات النظامية التي تظهر في جانب الأصول من الميزانية العامة مثل (١) بنك — اعتمادات مستندية (٢) مودعو أوراق مالية بصفة تأمين (٣) ضمانات مقدمة من المنشأة (٤) ضمانات مقدمة من العملاء (٥) التزامات العملاء نظير أوراق تجارية مقبولة ، كما أن ذلك التفسير يمكن تطبيقه على البنود التي تشملها الحسابات النظامية التي تظهر في جانب الخصوم مثل (١) بنك اعتمادات مستندية (٢) مودعو أوراق مالية بصفة تأمين (٣) مودعو تأمينات بخطابات ضمان (٤) بنك — خطابات ضمان (٥) أوراق تجارية مقبولة لحساب العملاء .

الحسابات النظامية وكيف تظهر :

قلنا إن الحسابات النظامية تظهر دائماً بنفس القيمة مرة في جانب الأصول تحت مسميات معينة ، ومرة في جانب الخصوم تحت مسميات مقاربة لها .

وتظهر الحسابات النظامية في الميزانية العامة بأشكال مختلفة : فقد تظهر بشكل تفصيلي تحت هذا العنوان في كل من جانبي الأصول والخصوم ولكن أرقامها لا تمتد إلى خانة المبالغ الكلية ، كما نرى في المثال الآتي :

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

الميزانية العامة في

جانب الأصول	جنيه	جنيه
جملة الأصول الثابتة		١,٧٨٦,٠٠٠
جملة الخامات والبضائع الموجودة بالمخازن		٢,١٨٤,٠٠٠
مدينون مختلفون وأرصدة مدينة		٧٧٤,٠٠٠
أموال مستثمرة		١٤٩,٠٠٠
نقدية في الصندوق والبنك		١٥٤,٠٠
حسابات نظامية		
ضمانات مقدمة منا	٢٧,٠٠٠	
ضمانات مقدمة إلينا	٢,٠٠٠	
أسهم تأمين عضوية مجالس الإدارة	١٥,٠٠٠	
	٤٤,٠٠٠	٥,٠٤٧,٠٠٠

جانب رأس المال والخصوم	جنيه	جنيه
رأس المال		
١٢٥ ألف سهم عادى قيمة كل منها ٤ جنيهات		
مدفوعة بالكامل		٥٠٠,٠٠٠
إحتياطى قانونى		١٧٥,٠٠٠
إحتياطى خاص		٢,١٢٣,٠٠٠
دائنون مختلفون وأرصدة دائنة		١,٩٩,٠٠٠
حساب الأرباح والخسائر		٣٢٠,٠٠٠
حسابات نظامية		
مودعو تأمينات بخطابات ضمان	٢٧٠,٠٠٠	
بنك مصر - خطابات ضمان	٢٠,٠٠٠	
أعضاء مجلس الإدارة - أسهم تأمين العضوية	١٥٠,٠٠٠	
	٤٤٠,٠٠٠	٥٠٤٧,٠٠٠

والنظام السابق متبع أيضاً فى شركة الجوت المصرية ، غير أن مفردات الحسابات النظامية تظهر قيمتها فى خاتمة المبالغ الجزئية دون بيان مجموعها ، كما نرى فى الميزانية الآتية :

شركة الجوت المصرية - الميزانية فى

جانب الأصول	جنيه	جنيه
أصول ثابتة		١٢٨,٤٠٠
أصول متداولة وسائلة		٢١٠,٦٠٠
حسابات نظامية		
أسهم تأمين عضوية مجلس الإدارة	٧,٠٠٠	
اعتمادات مستندية	٣,١٠٠	
بنك - أوراق مالية مودعة بصفة أمانة	١,٠٠٠	
		٣٣٩,٠٠٠

جنيه	جنيه	جانب رأس المال والخصوم
		رأس المال المصرح به والمصدر
٢٥٠,٠٠٠		٦٢,٥٠٠ سهم سعر ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل
٣٣,٠٠٠		احتياطيات مختلفة
١٧,٧٠٠		دائنون متنوعون
٣٠٠		كوبونات لم تقدم للصرف
١٨,٧٠٠		بنك مصر والبنك البلجيكي والدولى
١٩,٣٠٠		حساب الأرباح والخسائر
		حسابات نظامية
٧,٠٠٠		أعضاء مجلس الإدارة - أسهم تأمين العضوية
٣,١٠٠		بنك - اعتمادات مستندية
١,٠٠٠		مودعو أوراق مالية بصفة تأمين
	٣٣٩,٠٠٠	

أما بنك التسليف الزراعى (الآن بنك التسليف الزراعى والتعاونى) فكان يتبع نظاما خاصا ، فقد كانت أصوله وخصومه تضم ، أسهم تأمين عضوية مجلس الإدارة ، و « أعضاء مجلس الإدارة - أسهم تأمين العضوية ، أما باقى الحسابات النظامية فتظهر جملة واحدة دون أى تفصيل ، وتضاف قيمتها الإجمالية هذه إلى مجموع جانبي الميزانية العامة على النمط التالى :

بنك التسليف الزراعى

الميزانية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

(مقدرة إلى أقرب ألف جنيه)

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
٦٣٦	نقدية بالبنوك		رأس المال
٣,٣٥٢	سلفيات زراعية مختلفة	١,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠ سهم سعر
٤٨	سلفيات لشراء مضارب للأرز		٤ جنيهات
٥٥٧	أسمدة وتقاوى وزكائب	٢,٠٠٠	سلفة من وزارة المالية
	موجودة بالشئون	١,٢٤١	حساب جارى وزارة المالية
٤٠٠	حسابات مدينة مختلفة	٧٥٩	حسابات دائنة مختلفة
٥٧	مبان	٥٠	حساب الأرباح والخسائر
٠٠	أثاث وأدوات	٦	أعضاء مجلس الإدارة -
٦	أسهم تأمين عضوية		أسهم تأمين العضوية
	مجلس الإدارة		
٥٠,٥٦		٥,٠٥٦	
١,٠١١	حسابات نظامية	١,٠١١	حسابات نظامية
٦,٠٦٧		٧,٠٦٧	

الكتاب الثانى

الميزانية

اختلاف صورها وأشكالها وطرق تنظيمها

تمهيد

عند التكلم عن الميزانيات العامة واختلاف صورها وأشكالها باختلاف المشروعات التي تنظم تلك الميزانيات - يجدر بنا أن نتبع التقسيم التالى حتى نستطيع الإلمام بالموضوع من كافة زواياه ونواحيه .

أولاً - تقسيم المشروعات من ناحية شكلها القانونى .

ثانياً - » » » » أغراضها .

ثالثاً - » » » » نوع العمل الذى تقوم به .

رابعاً - » » » » قوتها المالية والإدارية .

خامساً - » » » » الطريقة المتبعة فى تنظيم حساباتها

الختامية .

الفصل الأول

تقسيم الميزانيات

التقسيم الأول :

يمكن تقسيم الميزانيات من حيث الشكل القانوني للشروعات التي تنظمها إلى : —

- ١ — ميزانيات المنشآت الفردية .
- ٢ — » شركات التضامن .
- ٣ — » » التوصية البسيطة .
- ٤ — » » » بالأسهم .
- ٥ — » » المساهمة .
- ٦ — » الهيئات العامة .

التقسيم الثانى : من حيث الغرض —

- ١ — ميزانيات منشآت الإنتاج .
- ٢ — » البيوت التجارية .
- ٣ — » الشركات التي تقوم بخدمة من الخدمات المساعدة .
- ٤ — » البيوتات المالية .
- ٥ — » الملاهى .
- ٦ — » المنشآت المهنية .
- ٧ — » الجمعيات الخيرية والمنشآت .

التقسيم الثالث : من حيث نوع العمل -

- ١ - ميزانيات شركات الأراضي .
- ٢ - » المنشآت الزراعية .
- ٣ - » شركات التعدين .
- ٤ - » الاستغلال والشمير .
- ٥ - » المباني .
- ٦ - » الشركات الصناعية .
- ٧ - » شركات المقاولات .
- ٨ - » المنشآت الهندسية .
- ٩ - » التجارية .
- ١٠ - » الملاهي .
- ١١ - » المصارف .
- ١٢ - » شركات التأمين .
- ١٣ - » النقل .
- ١٤ - » المؤسسات التي تقوم بخدمات عامة .

التقسيم الرابع : من حيث القوة الادارية -

- ١ - ميزانيات الشركات المستقلة .
- ٢ - » » الأصلية .
- ٣ - » » التابعة .
- ٤ - » » المتحدة .
- ٥ - » » القابضة .

التقسيم الخامس : من حيث تنظيم مسابقتها الختامية -

١ - ميزانيات منظمة بطريقة الحساب الواحد .

٢ - ميزانيات منظمة بطريقة الحسابات المزدوجة .

وبالإضافة إلى ما تقدم فهناك طرق أخرى لتقسيم الميزانيات ولكن لما لا شك فيه أن الطرق الخمس السابقة الإشارة إليها هي أهمها جميعاً .

وليس هناك حدود فاصلة تفصل بين الميزانيات التي تتبع كل قسم من تلك الأقسام الخمسة . وإذا ما قمنا بفحص ميزانياتها العامة لوجدنا أنها متشابهة متداخل بعضها في البعض الآخر .

وهذا التداخل وذاك التشابك أمران لا مفر منهما ومع ذلك فيمكن الرجوع إلى التقسيم الذي يناسب الفاحص ويتفق مع وجهة نظره .

وسنتناول في هذا الكتاب بالشرح كل طريقة من الطرائق الخمس التي سبق الإشارة إليها ، ونحن إذ نفعل ذلك نلفت نظر القارئ إلى العوامل السائدة التي تتميز بها كل واحدة منها وإلى الميزانيات التي نأتي بها لتمثيل وإيضاح ما نذهب إليه .

الفصل الثاني

التقسيم الأول

وحتى نفي هذا التقسيم حقه من الشرح يمكن تقسيم الميزانيات العامة إلى ميزانيات تمثل :

- (١) المنشآت الفردية .
- (٢) شركات التضامن
- (٣) شركات التوصية البسيطة
- (٤) شركات التوصية بالأسهم
- (٥) شركات المساهمة
- (٦) الهيئات العامة

١ - المنشآت الفردية

يقصد بالمنشأة الفردية ذلك المتجر الخاص الذي يملكه شخص واحد يكون مسؤولاً عن إدارته وتقديم رأس المال اللازم لحسن سير العمل . وهذا هو المشروع التجاري في أبسط صورته وينتج عن ذلك أن ميزانية المنشأة الفردية تمثل الميزانية العامة في أبسط وأسهل صورها .

وترى في الصفحة التالية نموذجاً لأحدى ميزانيات المشروعات الفردية ونظرة عابرة إلى الأصول لا نجد ضمن بنودها بنداً يمثل « شهرة المحل » أو « الأموال المستثمرة » اللهم إلا إذا قام صاحب المحل فعلاً بشراء « شهرة المحل » ودفع قيمتها إلى الشخص الذي تنازل له عن ملكية المنشأة .

ولا يظهر عادة في جانب الخصوم سوى رأس المال والدائنون المختلفون
وقبلما نجد في هذا الجانب « مسحوبات البنك على المكشوف » أو بند
« القروض » أو « احتياطات الطوارئ » أو « احتياطات الخاصة المستثمرة »
ولا نجد أيضاً ضمن الخصوم « رصيد حساب الأرباح والخسائر » ، فالأرباح
التي حققتها المنشأة أو الخسائر التي منيت بها تضاف أو تخصم من حساب
رأس المال

ميزانية عامة للمنشأة فردية

الخصوم ورأس المال			الأصول		
دائنون مختلفون		٧٤٦٠	أراضي ومباني		٣٥٠٠
رأس المال			عدد وآلات		
في أول المدة	١٤٢٣٠		في أول المدة	٦٠٥٠	
+ أرباح السنة	٣٦٤٠		- استهلاك	٢٥٠	٥٨٠٠
	١٧٨٧٠		أثاث وثوابت		٢٣٠
- مسحوبات	١٥٠٠	١٦٣٧٠	بضاعة		٤٤٠٠
			مدينون مختلفون		
			القيمة الإجمالية	٩٧٢٠	
			- احتياطي الديون	٤٠٠	٩٣٢٠
			صندوق		٥٨٠
		٢٣٨٣٠			٢٣٨٣٠

ومما هو جدير بالملاحظة في مثل هذه الميزانيات أن كافة الأصول هي
ملك خاص لصاحب المنشأة لا ينازعه فيها منازع وله حق التصرف فيها
بالشكل الذي يراه .

أما ديون المشروع وتعهداته الظاهرة بجانب الخصوم فهو مسئول شخصياً عن أدائها لا من أموال المشروع فحسب بل ومن أمواله الخاصة . وهذا بالذات يفسر لنا الحكمة في أن ميزانية المشروع الفردى تكون في أغلب الأحيان خلواً من الإحتياطيات التى تظهر عادة في جانب الخصوم ، وكذلك بند الأموال المستثمرة نراه لا يظهر في جانب الأصول حتى ولو أتم صاحب المنشأة شراء جميع الأوراق المالية التى يملكها من الأرباح الفعلية التى حققها تلك المنشأة .

٢ - شركات التضامن

وتختلف ميزانية شركة التضامن عن ميزانية المؤسسة الفردية فى كون الأولى أكثر تعقيداً من الثانية وأنها تحوى بعض البنود التى لا نجد لها فى ميزانية المشروع الفردى وذلك فى جانب الأصول والخصوم سواء بسواء . وهذا التعقيد النسبى الذى نصادفه فى ميزانية شركات التضامن مرده إلى تقسيم بند رأس المال إلى أقسام يختلف عددها باختلاف عدد الشركاء المتضامنين وإلى ظهور الحسابات الجارية الدائنة فى جانب الخصوم والحسابات الجارية المدينة فى جانب الأصول من الميزانية .

وكذلك فإن ظهور بند «شهرة المحل» فى ميزانيات شركات التضامن رغم ندورته يكون أكثر شيوعاً منه فى المنشآت الفردية .

وقد نصادف أيضاً فى ميزانيات شركات التضامن بعض البنود التى لا تشملها ميزانيات المؤسسات الفردية نذكر منها على سبيل المثال القروض التى يقدمها أو يحصل عليها الشركاء وبعض الإحتياطيات العامة والإحتياطيات الخاصة والأموال المستثمرة .

واليلة صورة لاحدى ميزانيات شركة من شركات التضامن نورد لها فى الصفحة التالية :

نموذج ميزانية لشركة تضامن

الأصول		الخصوم ورأس المال	
شهرة المحل	٢٠٠٠	مطلوبات	٦٥٨٠
إيجارة طويلة	١٤٠٠	سلفة من الشريك ب	٥٠٠٠
أثاث	٣٥٠	احتياطي استهلاك الايجارة	١٠٠٠
ثوابت ومعدات	٨٣٠	احتياطي ضريبة الدخل	٥٠٠
بضاعة	٨٤٦٠	حسابات الشركاء	
ذمم	١٢٣٨٠	حساب جارى ب	
حساب جارى ا		رصيد قديم	١٣٢٠
رصيد قديم	٢١٨٠	+ أرباحه	٨٤٠
أرباحه	٨٤٠		٢١٦٠
	١٣٤٠	- مسحوباته	٥٠٠
مسحوباته	١٠٨٠	حساب جارى ح	
		رصيد قديم	١٠٤٠
		+ أرباحه	٨٤٠
			١٨٨٠
		- مسحوباته	٥٤٠
أموال مستثمرة (تكلفة)	١٥٠٠	حساب رأس المال	
نقدية بالصندوق والبنك	١٧٤٠	رأس مال ا	٥٠٠٠
		رأس مال ب	٥٠٠٠
		رأس مال ح	٥٠٠٠
			١٥٠٠٠
			٣١٠٨٠
			٣١٠٨٠

٣ - شركات التوصية البسيطة

وينقسم الشركاء في هذا النوع من الشركات إلى فئتين : فئة المتضامنين المسكفين بالادارة والمسؤولين عن الوفاء بكافة ديون الشركة والتزاماتها ، وفئة الموصين المبعدين عن الإدارة والتدخل في شئونها والمسؤولين فقط بقدر الحصص التي تعهدوا بتقديمها في رأس المال .

وما قيل عن ميزانيات شركات التضامن لا يختلف في قليل أو كثير عن ميزانيات شركات التوصية البسيطة اللهم إلا فيما يتعلق بضرورة تبيان رأس مال التوصية والحصص التي لم يقيم بأدائها الشركاء إن كان هناك مثل هذه الحصص .

٤ - شركات التوصية بالأسهم

أما شركات التوصية بالأسهم فتختلف عن شركات التوصية البسيطة في كون رأس المال لا يتمثل في حصص تختلف قيمتها باختلاف أنصبة كل شريك من الشركاء بل يكون مقسماً إلى أسهم ذات قيمة اسمية موحدة ، فهي والحالة هذه تعتبر شركة من شركات الأشخاص بالنسبة للشريك أو الشركاء المتضامنين ، وشركة من شركات الأموال بالنسبة للشركاء الذين قاموا بالاكتساب في أسهم رأس مال التوصية طبقاً للأسس والقواعد المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي .

وتختلف ميزانيات شركات التوصية بالأسهم عن ميزانيات شركات التضامن فيما يلي : -

- ١ - يكون رأس المال المصرح به والمصدر مقسماً إلى أسهم
- ب - لا يرسل رصيد حساب الأرباح والخسائر إلى رأس المال مباشرة أو إلى حسابات الشركاء الجارية بل يظهر هذا الرصيد في بند مستقل ضمن خصوم الميزانية إذا كانت النتيجة ربحاً أو ضمن الأصول إذا كانت النتيجة خسارة صافية .

ولا تظهر المسحوبات بهذه التسمية في ميزانيات شركات التوصية بالأسهم بل تعلى في حساب الأرباح والخسائر ضمن بند المهايأ ، فالمديرون — وهم الشركاء المتضامنون — يتقاضون مهايأهم بموجب عقود مع الشركة يتفق فيها على مقدار ما يسحبه كل شريك .

وكثيراً ما يظهر ضمن بنود الخصوم والأصول في ميزانيات هذه الشركات « القروض التي يقدمها المديرون ، أو القروض المقدمة إليهم وذلك أسوة بما نراه متبعاً في ميزانيات شركات التضامن .

أما بند « شهرة المحل » فيظهر ضمن الأصول في الأحوال التي تقتضى فيها تسوية الفروق الناشئة عن تقدير قيمة رأس مال الأسهم .

ويجد القارئ في الصفحة التالية صورة لميزانية إحدى شركات التوصية بالأسهم ، وبما هو جدير بالملاحظة في هذه الميزانية ومثيلاتها الحقائق المميزة الآتية :

(١) ضالة القيمة التي تمثلها أسهم رأس المال إذا ما قورنت بأسهم رأس المال في شركات المساهمة .

(٢) ضالة قيمة الأصول السائلة .

(٣) ندورة وجود « الاحتياطيات » ، إذا ما استثنينا احتياطي استهلاك بعض الأصول واحتياطي إطفاء القروض .

(٤) يقابل ضالة قيمة رأسمال الأسهم وضالة قيمة بعض الأصول السائلة ، يقابل هذه وتلك تضخم في قيمة رصيد حساب الأرباح والخسائر ، وينشأ هذا التضخم من احتجاز أرباح المنشأة وتجموعها سنة بعد أخرى وعدم توزيعها بالسكامل على حملة الأسهم اكتفاء بما يتقاضاه المديرون من مرتبات أو مكافآت أو « مهايأ » ، ورغبة منهم في إبقاء الأرباح

لزيادة قيمة رأس المال العامل ولاستثمارها في أغراض الشركة التجارية أو الصناعية
وبذلك تزدهر ويتسع نطاق أعمالها .

ميزانية عامة لشركة توصية بالأسهم

بتاريخ

الخـصـوم	جـنـه	جـنـه	الأصول	جـنـه	جـنـه
رأس المال			صندوق		٣١٢٠
٥٠٠٠ سهم عادي مدفوع			ذمم	٦٨١٢٠	
بالكامل قيمة السهم أربعة			إحتياطي الديون المدومة	٢٣٥٠	
جنيهاً مقسمة كالاتي :					٦٥٧٧٠
حصة التضامن ٥٠٠ سهم	٢٠٠٠		بضاعة باقية		٢٣٩٥٠
حصة التوصية ٤٥٠٠ سهم	١٨٠٠٠		عدد وآلات		
		٢٠٠٠٠	رصيد أول السنة	٦٢٤٠	
مطلوبات		٢٢٩٠٠	+ إضافات هذا العام	١٠٣٠	
سلفة من المدير		١٠٠٠٠		٧٢٧٠	
البنك قرض بضمان المباني			- استهلاك	١٦٥٠	
الحكر		٢٨٨٠			٥٦٢٠
إحتياطي استهلاك الحكر		٢٠٠٠٠	أراضي حكر	٢٤٢٨٠	
حساب الأرباح والخسائر			- استهلاك	١٢١٠	
رصيد أول المدة	٤٢٠٦٠				٢٣٠٧٠
+ أرباح هذا العام	٥٧٩٠		شهرة محل بقيمة الشراء		٣٠٠٠
		٤٨٧٥٠			
		١٢٤٥٢٠			١٢٤٥٢٠

٥ - شركات المساهمة

يمكن القول بأن ميزانيات شركات المساهمة هي أشد أنواع الميزانيات تعقيداً وأكثرها تضليلاً وبأنها أقلها صراحة ، فلا يمكن والحالة هذه الاعتماد عليها في التعرف على حقيقة المركز المالى لمثل هذه الشركات .

والعادة المتبعة في تنظيم هذه الميزانيات هي دمج بنود جانبيها بشكل بعيد عن كل نظام معقول أو منطق مقبول .

وفضلاً عما تقدم فقد جرت العادة على اتباع سياسة المغالاة في تقدير قيمة مختلف أنواع الأصول إذا ما استثنيت الأصول السائلة . وتتبع هذه السياسة أكثر ما تتبع عند تقدير بعض الأصول الثابتة وذلك علاوة على تجميعها ودمجها في بند واحد فترى الميزانية تجمع بين الأراضى والمباني والآلات والمكانن . وفى هذا الاجراء ما فيه من طمس لحقيقة المركز المالى للشركة .

وقد تمنع الشركة في التضليل فتقدر ما تملكه من أسهم في الشركات التابعة « Subsidiary » أو الشركات المتحدة « Associated » بسعر الشراء أو بقيمتها الاسمية ، وتضخم قيمة أصولها الوهمية كشهرة المحل وحق الاختراع وحق النشر والعلامات التجارية الخ . . . وهذا يتنافى مع ضرورة التزام جانب الدقة عند تحضير الميزانية .

ولا يستطيع التفريق بين البيانات الصحيحة والبيانات الخاطئة التى تحويها الميزانية الا خبير أمضى السنين الطويلة فى المران على هذا النوع من العمل ومع ذلك ، فيمكن الشخص العادى إذا ما وضع نصب عينيه الملاحظات التى أتينا عليها والقواعد الأخرى التى سنوردها فى هذا الكتاب — يمكنه أن يستخلص قدراً لا بأس به من المعلومات القيمة التى تفيده عند قراءة وفحص

ميزانيات هذا النوع من الشركات ، مهما حاولت طمسها أو إخفاءها
ويجدر بالقارئ أن يمعن النظر الى الميزانية الموجودة في الصفحة
التالية وهي لأحدى الشركات المساهمة ، وأن يعمل على مقارنتها بميزانيات
المشروعات الفردية وميزانيات شركات التضامن وشركات التوصية
بالأسهم .

٦ - الهيئات العامة

ونقصد بالهيئات العامة تلك المنظمات الحكومية وشبه الحكومية كمصلحة
الموانئ والفنارات وإدارة الغاز والكهرباء ومصاحبة السكة الحديد الخ . . .
هذه المنظمات تتبع عادة طريقة الحسابات المزدوجة في تصوير ميزانيتها ،
وسنوفى هذا الموضوع حقه فيما بعد ولذلك سنقتصر هنا على هذا القدر
من المعلومات .

ميزانية شركة مساهمة محدودة

جنيه	جنيه	أصول	جنيه	جنيه
رأس المال وخصوم				
رأس المال الإسمي		شهرة المحل' وعلامات		
١٢٥٠٠٠ سهم إمتياز		تجارية ورسومات		١١٢٠٠٠
٧٠٠٠٠٠ % ٧ سعر ٤ جنيهات		أراضي ومباني		
١٢٥٠٠٠ سهم عادي		(ملك وحكر)		٢٣٤٨٦٥
٥٠٠٠٠٠ سعر ٤ جنيهات		عدد وآلات وثوابت		
١٠٠٠٠٠		وأثاث ومحركات		٢٤١٧٢
رأس المال المصدر		أموال مستثمرة (سعر		
والمكتتب به		السوق ١١٠٤٦٠)		٨٦٣٢٤
٧٥٠٠٠ سهم إمتياز	٣٠٠٠٠٠	بضاعة		٢١٥١٦٣
١٠٠٠٠٠ د عادي	٤٠٠٠٠٠	أسهم في شركات		
		تابعة وحسابات مستحقة	٧٠٠٠٠٠	
حصص أرباح لم		لهذه الشركات		٥٤٠٠٠
تطلب بعد	٣٦٢	أسهم في شركات		
احتياطي عام	١٣٠٠٠٠	أخرى		١٢٠٠٠
احتياطي خاص	٥٠٠٠٠	ذمم وأوراق قبض		٣٦٢١٨٤
احتياطي الموظفين	٢٥١٨٧	تقديرة بالبنك وفي		٢٤٩٣٧
مطلوبات	١٨٠٣٤٠	الصندوق		
رصيد حساب توزيع				
الأرباح	٣٩٧٥٦			
	١١٢٥٦٤٥			١١٢٥٦٤٥
حسابات نظامية	٢٢١٦٦	حسابات نظامية	٢٢١٦٦	

الفصل الثالث

التقسيم الثاني

تقسيم المشروعات من حيث الأغراض التي من أجلها أنشئت

يمكن تقسيم المشروعات من هذه الناحية إلى :

- ١ - شركات الانتاج .
- ٢ - مشروعات تجارية .
- ٣ - شركات الخدمات المساعدة .
- ٤ - شركات مالية .
- ٥ - الملاهي .
- ٦ - الهيئات المهنية ،
- ٧ - الجمعيات الخيرية والمنتديات .

يشمل هذا التقسيم جميع أوجه النشاط البشرى ويختلف عن التقسيم السابق في كونه لا يميز بين المنشأة الفردية والهيئات الجماعية ولا يفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال ، فهذا التقسيم يعتمد في كلياته وجزئياته على نوع النشاط التي تقوم به المؤسسة .

وإن تقسيميا كهذا لجدير بالدراسة من ناحيته النظرية حتى تعم الفائدة ويزداد قسطننا من العلم والمعرفة .

وليس في النية هنا إلقاء الضوء على هذا التقسيم عن طريق التمثيل ببعض الميزانيات الخاصة بكل فرع من فروع هذه المجموعة ، ذلك لأن التقسيم الثالث - وسنتناوله بالشرح فيما بعد - ما هو في الحقيقة إلا صورة مكبرة

للتقسيم الذى نحن بصدده ، كما أن الميزانيات العامة التى سنأتى بها على سبيل المثال فى ذلك التقسيم يمكن تطبيقها على الشركات والهيئات واجتمعيات التى سبق أن أشرنا إليها فى صدر هذا الباب . فضلا عن ذلك فإن تكرار التمثيل قد يدعو إلى التطويل والملل .

١ - شركات الانتاج

ويشمل هذا النوع من الشركات جميع المشروعات الزراعية والصناعية والإنشاء والتعدين وبالاختصار يشمل جميع المؤسسات التى تقوم بعملية من عمليات الإنتاج الفعلى للبضائع سواء كانت من العمليات الاستخراجية أو التحويلية أو الإنشائية أو التحليلية .

وتتميز ميزانيات شركات الإنتاج بوجود العناصر الآتية :-

١ - منتجات مستخرجة أو تامة الصنع موجودة بالمخازن وقت تنظيم الميزانية .

ب - منتجات غير تامة الصنع وتحت التحضير أو أعمال قائمة .

ح - مواد خام باقية بالمخازن وقت الجرد .

د - ضخامة رقى الذمم والمطلوبات .

هـ - مكائن ثقيلة وآلات ملحوظة القدر .

و - علامات تجارية ورسومات وخلافه الخ . . .

ز - امتلاك أراضى شاسعة أو استئجارها لممدد طويلة فى حالة

المناجم والمحاجر .

ح - مباني ومصانع .

ط - وجود احتياطات وافية بالغرض .

ى - كفاية الأصول السائلة اللازمة لتغطية كافة المصروفات العمومية

٢ - مشروعات تجارية

وهذه تشمل - كما يدل عليها اسمها - المؤسسات التي تقوم بعمليات الشراء والبيع فحسب دون ما حاجة إلى استخراج أو تحويل أو إنشاء أو تحليل السلع التي تتعامل فيها ، ومن أمثلة هذه المشروعات تلك المؤسسات التي تقوم بتجارة الجملة ونصف الجملة والقطاعي وبتجارة الاستيراد والتصدير . وهناك بعض أصحاب الأعمال - كالناشر وصاحب المطعم - الذين يبيعون سلعهم بعد أن يتناولها بعض التعديل العرضي ، وهو لا يمكن إدخالهم ضمن هذه الفئة ، فئة القائمين بمشروعات تجارية .

والميزانيات العامة التي تمثل الحالة المالية لهذا النوع من المشروعات لا تحوى في العادة إلا قليلا من الأصول تشمل أكثر ما تشمل . البضاعة الباقية والأثاث والثوابت والمعدات والأصول السائلة ، وعلاوة على ما تقدم قد نجد أيضاً ضمن أصول الميزانية بعض البنود الأخرى كالذمم (إلا في الحالات التي تتم فيها كافة المبيعات على أساس النقد) والمباني والإيجارات الطويلة والعربات أو وسائل النقل الأخرى التي تقوم بتوصيل الطلبات للعملاء .

أما في جانب الخصوم من الميزانية فنجد المطلوبات ، وقد نجد بند « القروض » في بعض الأحيان .

٣ - شركات الخدمات المساعدة

وهي منشآت على جانب عظيم من الأهمية تعمل على « تشحيم عجلات » التجارة والصناعة ، وبدونها لا تلبث أن تتوقف حركة المبادلة والإنتاج . وتقوم تلك المنشآت بأعمال النقل والتخزين والوكالة والطباعة والإعلان وما إلى ذلك من الخدمات ذات الاتصال الوثيق بمثل هذه الأعمال .

ولا تحتفظ مثل هذه المنشآت بقدر من البضائع كما تفعل شركات الإنتاج
والمشروعات التجارية - ولكنها تمتلك من الأصول الثابتة ما يستنفد
الجزء الأكبر من قيمة رأس مالها العامل : فترى ضمن تلك الأصول مثلاً
الآلات الدقيقة الصنع والمكائن الضخمة والمباني وغير ذلك من الممتلكات
التي تساعد على أداء الغرض الذي قامت من أجله .

ولقيمة شهرة المحل أهمية خاصة في هذه المؤسسات ولو أن هذه القيمة
لا تظهر بميزانياتها العامة في كثير من الأحيان .

وتتميز هذه الميزانيات على وجه العموم بضالة رقى الذمم والمطلوبات
وارتفاع نسبي في قيمة الأصول السائلة نظراً لطبيعة العمل وما يتطلبه حسن
أدائه من ضرورة وجود قدر كاف من الأموال لتغطية المصروفات الثابتة
والمصروفات العامة التي تلزم هذه المنشآت بأدائها بصفة عاجلة ومستمرة .

٤ - الشركات المالية

إذا جاز لنا أن نقول عن المنشآت التي تسلكنا عنها في البند السابق ،
إذا جاز لنا أن نقول عن تلك المنشآت إنها تعمل على « تشجيع عجلات ،
التجارة والصناعة ، فلا أقل من أن نصف البيوت المالية (كالمصارف
وهيئات التأمين وشركات البناء) بأنها تلك المشروعات التي تزود المبادلة
والإنتاج بما يلزمهما من القوة المحركة .

وتتكون أصول هذه المؤسسات من الأصول السائلة والذمم بصفة
خاصة ولو أنها لا تخلو من بعض الأصول الثابتة كالمباني الفخمة والرياش
الوثيرة التي تشير إلى ما بلغته تلك المؤسسات من نجاح وثناء .

أما الخصوم فيتكون معظمها من مطلوبات محتملة لا تلزم المؤسسة
بأدائها إلا في حالة إفلاس أو إعسار بعض العملاء ، ويقابل هذا النوع من

المطلوبات في الجانب الآخر من الميزانية بعض البنود التي تمثل ضمانات يقدمها هؤلاء العملاء سواء أكانت كمبيالات أم بوالص تأمين أم أوراق مالية من الطراز الأول أم تأمينات ورهونات الخ ...

وحيث أننا سنتناول هذه الموضوعات بالتفصيل والشرح المستفيض في المبحث القادم (التقسيم الثالث) فسنقتصر في هذا المقام على ما أتينا به من معلومات .

هـ - المـلاهى

من الثابت أن الملاهى ودور التسلية لا تمتلك شيئاً من الأصول التي تصادفنا في غيرها من المؤسسات : فالأماكن والدور وكذلك الآلات والمعدات تكون في أغلب الأحيان مستأجرة ، كما هو الحال بالنسبة لدور السينما الموجودة في العواصم والأقاليم .

وتتميز ميزانيات الملاهى بانعدام كثير من أصولها الملموسة ، حتى النظم فقد لا ترى لها ذكراً في كثير من ميزانيات المؤسسات التي تمارس هذا النوع من النشاط البشرى . أما الأصول غير الملموسة أو الأصول الوهمية كما يطلق عليها أحياناً - كشهرة المحل وحقوق الطبع والتأليف - فتظهر أحياناً في الميزانية ولكن بقيمة متضخمة نتجت عن اتباع سياسة المغالاة في التقدير وقد يكون من العدل والانصاف أن تقرر بهذه المناسبة أن خصوم هذا النوع من المؤسسات تكون في العادة قليلة العدد تافهة القدر .

وقد يحدث أحياناً أن يدير الملهى أو دار التسلية شخص أو هيئة أو شركة تمتلك دار التمثيل أو السينما أو صالة العرض أو مكان الاجتماع أو الأراضي المقامة عليها هذه الممتلكات وتلك . وفي مثل هذه الحالة يظهر بند المباني أو الأراضي ضمن الأصول في الميزانية .

وعندما تمتلك المنشأة بعض الآلات والمعدات فيجب أن تظهر هذه أيضاً بالميزانية بعد تحميلها بالاستهلاكات المناسبة (أى بعد تثقيفها بنسبة مرتفعة من الاستهلاك) .

أما الأصول السائلة والاحتياطيات فقليلة العدد رغم ما تظهره الميزانية في كثير من الأحوال من تحقيق أرباح محترمة أو وجود حصص أرباح عالية موزعة أو تحت التوزيع .

٦ - الهيئات المهنية

من النادر جداً أن تتخذ إحدى الهيئات المهنية شكل شركة مساهمة ، والوضع السائد أن تتخذ هذه الهيئات شكل مشروع فردى أو شركة تضامن وهى على كل حال لا تمتلك بعض الأصول المتداولة والثابتة التى تصادفنا فى ميزانيات غيرها من المشروعات كبضاعة آخر المدة والمكان والآلات والأراضى والمباني .

والأصول التى تظهر فى ميزانيات هذه الهيئات تشمل الأثاث والأدوات الخاصة بالمهنة نفسها والذمم (وتكون أرقامها عالية فى أغلب الأحيان) وقدر لا بأس به من النقود الموجودة بالصندوق أو المودعة فى البنك ، كما وتشمل هذه الأصول بند « شهرة المحل » ، ولكن فى عدد محدود جداً من الميزانيات . أما الخصوم فلا تتعدى عادة رأس المال وبعض القروض .

٧ - الجمعيات الخيرية والمنتديات

وهذه هى جماعات البر والنوادر الرياضية والهيئات الاجتماعية والتعليمية - تلك الجماعات والهيئات التى ترمى إلى هدف إنسانى معين دون النظر إلى أية اعتبارات مادية أو فوائد شخصية .

ويتخذ هذا النوع من المؤسسات ، للقيام بأوجه نشاطه ، شكل جمعية من

الجمعيات الخيرية أو جماعة من جماعات البر والإحسان أو نادى من النوادى الرياضية وما إليها . وقد يكون بعضها على درجة عظيمة من الثراء بفضل ما يوقف عليها من ممتلكات وما تحصل عليه من اشتراكات وهبات وتبرعات ، وقد تجد بعضها الآخر يشق طريقه نحو البقاء بخطوات بطيئة متعاقبة فلا تحصل على اشتراكات الأعضاء إلا بعد بذل الجهود المضنية والمتواصلة من جانب بعض ذوى الغيرة والحمية من المشرفين على العمل أو القائمين به .

وتتفق كل هذه الجماعات والهيئات - كبرها وصغيرها غناها وفقيرها - فى شيء واحد ، ذلك أن ميزانياتها العامة لا تشمل بند رأس المال أو تأتى على ذكر أى ربح أو خسارة .

ويعمل عدم وجود رأس المال بالميزانية عدم حاجة الهيئات إليه عند تكوينها واعتمادها الاعتماد كله على الاشتراكات التى تجمعها من الأعضاء والهبات والاعانات التى تصلها من أهل الخير والمروءة وذوى النخوة والفضل . أما الأرباح والخسائر فتشمل بطبيعة الحال فى شكل فائض الإيرادات أو عجزها عن تعطيئة المصروفات . أما متجمعات الفائض فتظهر ضمن الخصوم فى الميزانية تحت اسم « زيادة الأصول على الخصوم » أو « فائض حساب الإيراد » أو « رحيد حساب الإيراد » أو تحت أية تسمية أخرى تحمل هذا المعنى ويستغنى بها عن ورود أى ذكر للأرباح أو الخسائر .

وفضلاً عن الأصول المتداولة التى تملكها المؤسسة والتى تظهر عادة فى ميزانيتها العامة ، نجد أنها تملك قدرأ لا بأس به من الأصول السائلة التى تتخذ — أكثر ما تتخذ — شكل سندات حكومية وأوراق مالية أخرى ذات حافة ذهبية .

هذه الأوراق وتلك السندات تمثل جزءاً من الاحتياطات العامة والاحتياطات الخاصة المستثمرة ، كما وتمثل أيضاً متجمع فائض الإيراد

الذى لا يمكن توزيعه فى هذا النوع من المؤسسات إلا بعد أن يقرر الأعضاء
فضها بصفة نهائية .

وخلافاً لما سبق أن ذكرناه ، سنورد فيما يلى نموذج ميزانية تمثل الحالة
المالية لإحدى هذه المؤسسات .

ميزانية نادى التجارة العليا

بتاريخ

خصوم	جنيه	جنيه	أصول	جنيه	جنيه
فائض الإيرادات -			نقدية بالبنك	٤٠٥٩	
رصيد مرحل	٤١٥٠		نقدية بالصندوق	١٤٥	
زيادة هذا العام	٤٠٦٧				٤٢٠٤
		٨٢١٧	أمول مستثمرة		٢٣٢٢
صندوق التعاون -			أثاث -		
رصيد مرحل	٩١٢		رصيد أول المدة	٢٥٦٧	
إضافات هذا العام	٤٠		- استهلاك ٢٠ %	٥١٤	
إعانة وزارة الشؤون	١٥٠			٢٠٥٣	
	١١٠٢		+ المشتري خلال العام	٢٠٨	
- إعانات منصرفه	٨٣				٢٢٦١
		١٠١٩	مكتبة (للتذكرة)		٢
دائون مختلفون	٢٥٠		مدينون مختلفون		١١١
مستحقات		١١١	تأمينات		٢١
			إشترابات وإيرادات		
			وإعانات مستحقة		٦٣٥
			إيجار مقدم		٤١
		٩٥٩٧			٩٥٩٧

الفصل الرابع

التقسيم الثالث

تقسيم المشروعات : من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به .

هذا التقسيم ما هو في الحقيقة إلا تكرار وترديد للتقسيم السابق مع بعض التطويل الذي يستلزمه الشرح والتفصيل من تقسيم الموضوع الواحد إلى عدد من الأقسام الفرعية .

وإتماما لهذا الغرض يمكن تقسيم طبيعة العمل الذي تقوم به المنشآت المختلفة إلى .

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| ١ - الأراضي | ٨ - الأعمال الهندسية |
| ٢ - الصناعات الزراعية | ٩ - بيوت الاتجار |
| ٣ - التعدين | ١٠ - الملاهي |
| ٤ - شركات الاستغلال | ١١ - المصارف |
| ٥ - شركات المبانى | ١٢ - التأمين |
| ٦ - الصناعة | ١٣ - النقل |
| ٧ - المقاولات | ١٤ - المهن الحرة |

وسنكتفى هنا بإيراد نموذج للميزانيات العامة لكل نوع من هذه الأنواع مع الإشارة إلى الخصائص التي تتميز بها كل ميزانية عن الأخرى .

١ - شركات الأراضي

تقدم لنا الميزانية الموجودة في الصفحة المقابلة مثالا لميزانيات هذا النوع من المنشآت .

والشيء الجدير بالملاحظة هو ما ينتظره قارئ الميزانية من احتواء الأصول على بند هام يتمثل في الأراضي الملك والأراضي المحكر التي تكون في حيازة الشركة ، بينما يقفز أمام عينيه في جانب الخصوم رقم الديون الموثقة برهن على تلك الأراضي .

وتظهر قيمة الأراضي والممتلكات حسب تقدير الخبراء المشمنين . أما زيادة هذا التقدير عن ثمن التكلفة الأصلية فتظهر في جانب الخصوم من الميزانية في بند « الإحتياطي العام » أو « إحتياطي إعادة تقدير الممتلكات » . أما عملية إعادة التقدير نفسها فتحدث في فترات معينة ، كل ثلاث أو خمس أو سبع سنوات أو أية مدة ثابتة أخرى تراها الشركة مناسبة للقيام بتلك العملية . وجدير بالشركة أيضاً أن تنشئ إحتياطياً مستثمراً خاصاً باستهلاك الأراضي المحكر التي تتناقص قيمتها بنسبة ثابتة ويقدر معلوم سنة بعد أخرى حتى تنعدم قيمتها تماماً بانتهاء أجل المحكر نفسه .

ميزانية شركة الأراضي العامة

بتاريخ

جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه	رأس المال والخصوم
		ممتلكات وحكر			٣٢٥٠ سهم ممتاز سعر ٤ ج
١٨٩١٥٥	٢٤٠٠٠	حسب تقدير الخبراء			٢٧٥٠ سهم عادي » » »
	٣٠٠٠	قروض بضمان رهن			الاحتياطي
٨٠٧		نان			احتياطي إعادة تقدير
	٦٧٥٧٨	بوليصة تأمين حياة			الممتلكات
١٧٧		المدير العام			مسحوبات من البنك
	١٨٨١٠	الذمم			باختصاص عام على جميع
	٢٢٨٩٣	إيجارات			الممتلكات
	١٣١٣	مدفوعات مقدمة	٦٢٧		برهن أول
٩٨٢	٣٩٧٩٣	مختلفة	٣١٣		قروض وفوائدها
٧٤٧	٣٦٥٩	أثاث بعد الاستهلاك	٤٢		مطلوبات
٢٠٨		أدوات بناء			احتياطي استهلاك الحكر
		نقدية في البنك			حساب الأرباح والخسائر
٦٣٦		والصندوق			رصيد الميزانية السابقة
	٢٢٧٨				٦٧٨ أرباح الأسهم الممتازة
	٢٦٠				٢١٠٠ الأسهم العادية
	١٤٠٦				٥٠٠ حساب الاحتياطي
	١٦٦٦				أرباح هذا العام
١٩٢٧١٢	٩٢٧١٢				

٢ - المشروعات الزراعية

وهنا أيضاً نجد أن أهم بند من بنود الأصول في الميزانية هو بند الممتلكات والأراضي الحكر - ويظهر هذا واضحاً من النموذج المبين في الصفحة التالية .

وتختلف ميزانيات هذا النوع من المشروعات عن ميزانيات شركات الأراضي في أن أصولها كثيراً ما تحوى بنوداً أخرى هامة : فهناك الذمم التي تنتج عن قيام هذه المنشآت بكثير من المعاملات التجارية والمالية ، وهناك حيوانات المزرعة وما إليها وهناك أيضاً العدد والآلات وعربات النقل الخفيفة والثقيلة الخ . . .

أما في جانب الخصوم فتبرز لنا القروض التي تحصل عليها المنشأة من المصارف ومن بعض الجهات الأخرى مما يظهر بجلاء مقدار حاجتها المستمرة إلى قدر كاف من النقود الحاضرة لمقابلة مصروفاتها العمومية .

شركة المشروعات الزراعية المساهمة

الميزانية بتاريخ

رأس المال والخصوم	جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
الأسهم			ممتلكات وأراضي حكر	٢٣٩٧٠	
١٧٥٠ سهم عادي سعر ٤			- استهلاك	٥٩٢٧	
جنيهاً مدفوعة بالكامل	١١٠٠٠				٨٠٣٣
٤٥٠٠ سهم عادي سعر ٤			عدد وآلات الخ ..		٤٨٦
جنيهاً دفع منها جنيهاً	٩٠٠٠		خيل وعربات		١٠٦
		٢٠٠٠٠	سيارات نقل		٦١١
قروض وفوائدها		٣٣٨٤	أموال مستثمرة		١٤١١
مطلوبات			ذمم بعد خصم الاحتياطيات		٢٩٥٧٤
بضائع	٥٤٦٦		مدفوعات مقدمة		٩٩
مصروفات	٥٧٥		إيجارات مستحقة لنا		٢٠
		٦٠٤١	حيوانات المزرعة		٩٨٠١
سلفة من البنك		١٧٤١٥	صندوق		١٧٤
حساب الإحتياطي		٦٠٠٠			
إحتياطي توازن حصص					
الأرباح		٤٦٩			
حساب الأرباح والخسائر					
رصيد غير موزع	٥٧٤				
صافي أرباح هذا العام	٦٤٣٢				
		٧٠٠٦			
		٦٠٣١٥			٦٠٣١٥

٣ - التعدين

والميزانية الظاهرة في الصفحة المقابلة هي ميزانية لمنجم من مناجم الفحم ويتضح منها أن « الأراضي » في هذه الحالة أيضاً هي أهم بند من بنود الأصول ويمثل رقبه قيمة الأراضي التي تحوى حقول هذا المعدن والبيوت الصغيرة التي يقطنها الموظفون .

ويلاحظ في الميزانية أن رقم الأراضي يتضمن أيضاً قيمة المصروفات التي تنفقها الشركة في شراء الآلات ومعدات التعدين - وهي بطبيعة الحال باهظة التكاليف .

وتتميز الميزانية بوجود القدر الكافي من الأصول السائلة لأداء مصروفات التعدين - وهي جد مرتفعة - وللمقابلة الالتزامات المحتملة والطارئة التي تقتضيها طبيعة هذا النوع من العمل الذي تكثر فيه الحوادث والمفاجآت .
وتتميز الميزانية أيضاً بارتفاع رقم الذمم يقابله في جانب الخصوم ارتفاع أكبر في رقم الديون المطلوبة من المنشأة والتي تتمثل في شكل سندات ومطلوبات ومبالغ مستحقة الأداء .

وخلافاً لما هو منتظر نجد أن رقم المواد الخام الموجودة بالمخازن وقت الجرد ضئيل جداً ، ولكن ، بعد إمعان الفسك نجد أن هذا أمر طبيعي بالنسبة لجميع شركات التعدين التي تقوم بوفاء التزاماتها أولاً بأول وفي أوقات متقاربة ، ولهذا السبب لا يتبقى بمخازنها وقت تحضير الميزانية إلا كميات ضئيلة من المعدن التي تقوم باستخراجها أو استنباطها من جوف الأرض - وبهذا القدر الضئيل الذي تحتفظ به الشركة ، تستطيع أن تواجه طلبات العملاء العاجلة والمفاجئة .

ولا عجب أن وجد قارىء الميزانية ضمن خصومها بند « احتياطي تعويض العمال ، فحوادث المناجم مروعة ومخزنة ولا يمكن تجنبها رغم توافر وسائل الاحتياط وضروب الوقاية .

(تابع) شركة الناجم المصرية المساهمة المحدودة

رأس المال والخصوم	جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
حسابات معلقة		٧٠٠٠	بجته «هـ» مقدرة بسعر التكلفة	٩٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
احتياطي تعويض للعمال		١٥٠٠٠	مواد خام كتقدير موظفي الشركة		٥٠٠٠
رصيد حساب الأرباح والخسائر		٤٣٢٠٠	أموال مستثمرة بسعر الشراء		٢٣٠٠٠٠٠
			قروض لموظفي الشركة		٣٠٠٠٠
			اتاة وإيجارات مدفوعة مقدماً		٥٠٠٠٠
			ذمم		٤٢٠٠٠٠
			تقدية بالبنك والصندوق		٣٤٠٠٠٠
		١١٢٩٠٠٠			١١٢٩٠٠٠

٤ - شركات الاستغلال والتشجير

هناك أنواع كثيرة من شركات الاستغلال والتشجير نذكر منها على سبيل المثال تلك المنشآت التي تقوم بالإفادة من المخترعات الجديدة وطرق التجهيز المستحدثة والمنشآت التي تقوم بتقسيم الأراضي وإعدادها للبناء وكذلك المنشآت التي تقوم باستغلال المناجم وما إلى ذلك من الأعمال التي تساعد على إنباء الثروة .

ومن أمارات هذه الأعمال أنها تكبد القائمين بها مصروفات باهظة عند بدء المشروع ، وأنها لا تأتي ولا ينتظر منها أن تأتي بأى عائد لعدة سنوات متتابعة .

والميزانية الظاهرة في الصفحة المقابلة هي ميزانية لشركة من الشركات التي تقوم بشراء الأراضي وتقسيمها وإعدادها بكافة الوسائل التي تجعلها صالحة للبناء والسكنى ، وهي تمثل الحالة المالية للمشروع وهو في منتصف الطريق بين مرحلتى الإنشاء والانهاء .

ونظرة واحدة إلى هذه الميزانية كافية لتبيان أن رأس المال وجميع القروض التي عقدتها الشركة والجزء الأكبر من الأرباح التي حققتها قد استنفدت هذا كله في شراء الأراضي وتقسيمها وتمهيدها وإعدادها .

والواقع أن الشركة قد صرفت في هذا السبيل ما يربو على مجموع قيمة رأس مالها وقروضها وأرباحها ، ويظهر ذلك جلياً من الميزانية نفسها فهي تشير إلى أن الشركة قد قامت فوق ذلك ببيع جزء من أراضيها .

وما هو جدير بالملاحظة في الميزانية التي نحن بصددنا انعدام رقم المطلوبات وضالة رقم الأصول السائلة ، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن جميع أموال الشركة قد استنفدتها العمليات الخاصة بنفس المشروع .

الشركة المساهمة للاستغلال والتشجير
الميزانية العامة بتاريخ

جنيته	جنيته	الأصول	جنيته	جنيته
		حساب شراء الأراضي		
		بشملها الأساسي وقصاقيمة		
		المبيعات		٢٤٥٢٠
	٢٥٠٠٠	شق الطرق ومد أنابيب		
		المجاري الخ ...		١٨٣٦
	١٨٠٠٠	مدينون مختلفون		١٤٤
		نقدية بالبنك		١٥٤
	٦٥٠٠			
	١٩٩			
	١٩٥٥			
	٢٦٦٥٤			٢٦٦٥٤
رأس المال والخصوم				
رأس المال المصرح به				
٦٣٥٠ سهماً عادياً بسعر				
السهم الواحد أربعة				
جنيته				
رأس المال المصدر				
٤٥٠٠ سهم مدفوعة				
بالكامل				
قروض موثقة برهن				
حسابات معلقة				
حساب الأرباح والخسائر				

٥ - شركات المباني

وبلاحظ هنا مرة أخرى أن أهم بند في أصول الميزانية هو بند الأراضي والمباني
أما في جانب الخصوم فنجد أن بند القروض التي عقدتها الشركة برهن الأراضي
والمباني ، يلي في الأهمية مباشرة بند رأس المال المكتتب به والمدنوح .

شركة المباني المصرية المساهمة المحدودة

الميزانية بتاريخ

رأس المال والخصوم	جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
رأس المال الإسمي —			أراضي ومباني		
٥٠٠٠ سهم عادى سعر			بسرر التكلفة	٣٢٨١٤	
السهم أربعة جنيهات		٢٠٠٠٠	مبالغ منصرفه أثناء العام	٢٢٠٩	
رأس المال والمدفوع					٣٥٠٢٣
٥٠٠٠ سهم عادى سعر			أدوات مكتب كما هو مبين		
أربعة جنيهات	٢٠٠٠٠		بميزانية العام الماضى		٥٣
— أقساط مستحقة	٨٥٠		ايجارات مستحقة		١٨٦
		١٩١٥٠	نقدية بالبنك		١٩٦
قروض برهن الأراضى					٣٥٤٥٨
والمباني	١٤٠٠٠		مصرفات تأسيس		٢٠٠
+ فوائدها المستحقة	٢١٠٠	١٦١٠٠	مصرفات خاصة بالرهن		٧١٦
مطلوبات مختلفة		٣٩٦٤	حساب الأرباح والخسائر		
			خسائر مرحلة	٢٨٩٧	
			أرباح هذا العام كما هو		
			مبين بحساب الإيراد	٥٧	٢٨٤٠
		٣٩٢١٤			٣٩٢١٤

٦ - الصناعة

نجد في هذه الحالة أن الأصول بارزة الأهمية تتكون من المكائن والآلات ورصد حسابات المواد الخام والبضائع غير تامة الصنع وتامة والبضائع الباقية بالمخازن ، وهذه وتلك تشير إلى مقدار حجم حركة الإنتاج أما حركة البيع والتوزيع فيشير إليها بطبيعة الحال رقم المدينين المختلفين .

ويلاحظ أيضاً في ميزانيات المنشآت الصناعية كفاية الأصول السائلة اللازمة لمقابلة مصروفاتها الثابتة الواجبة الأداء بصورة مستمرة .

أما أهم بند من بنود الخصوم فهو بلا شك بند « المطلوبات » .

شركة الصناعات الأهلية المساهمة المحدودة

الميزانية بتاريخ

جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه	رأس المال والخصوم
		أصول ثابتة بسعر التكلفة			رأس مال الأسهم
		- المبيعات والاستهلاك			٢٠٠٠٠ سهم امتياز ٥٪
		حكر	٨٩٠٠		مجمعة ومتقاسمة قيمة كل
		مكائن وآلات	٤٥٣٢٠		منها خمسة جنيهات
		ثوابت ومعدات	٣٢٤٦		١٢٠٠٠ سهم عادي سعر
		سيارات وعربات	٢١٤٧		خمس جنيهات
		شجرة محل ورخص			١٦٠٠٠
		وعلامات تجارية الخ.	٥٤٢٠		المصدر
				٦٥٠٣٣	١٤٠٠٠ سهم امتياز مجمع
		أموال مستثمرة بسعر الشراء		١٠٠٠	ومتقاسم ومدفوع بالكامل
		أصول متداولة			١١٩٠٠ سهم عادي سعر
		مواد خام ومواد غير تامة			٥ جنيهات مدفوعة بالكامل
		الصنع ومواد مصنوعة		١٢٩٥٠٠	٥٩٥٠٠
		وبضاعة بالمخازن	٤٨٢٧٢		خصوم متداولة واحتياطيات
		ذمم ناقصا الاحتياطي	٤٢٦٦٣		مطلوبات مختلفة
		بولىصة تأمين ضد استهلاك			٢٠٥٤٨
		الحكر قيمتها الحالية ٤٠٠ ج	٦١٠		احتياطي ضريبة الايراد
		مودعات (تأمينات)			٤١٧١
		ومدفوعات مقدمة	١٨٣٤		حصص أرباح مستحقة
		نقدية بالبنك والصندوق		٩٣٣٨٠	على أسهم الامتياز
				٢٧٥٣٢	٢٠٠٠
					٢٦٧١٩
					٣٠٧٢٦
					١٨٦٩٤٥
					حساب الارباح والخسائر
					١٨٦٩٤٥

٧ - المقاولات

تتميز الميزانيات الخاصة بأعمال المقاولات ببعض الأصول التي تفوق غيرها من حيث ضخامة القيمة فهناك الأعمال القائمة ، ويلبها في الأهمية بند الذمم ، ثم تأتي بعد ذلك قيمة الممتلكات من « ورش » « Workshops » وأمالك حرة .

وهذا يتمشى مع طبيعة أعمال المقاولات ، كما أننا نجد في الجانب الآخر - جانب الخصوم - أن أهم بند من بنود الميزانية هو الرقم الذي يمثل المطلوبات المختلفة .

شركة المقاولات المتحدة المساهمة المحدودة - الميزانية بتاريخ

جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
١٧٧٥		نقدية بالبنك		
٤٤		نقدية بالصندوق		
١٠٠٠		أوراق مالية بسعر الشراء		
		مدينون مختلفون		
٤٢٥٨		حسابات التجار		
١٤٣		مدفوعات مقدمة		
٤٤١٤	١٣	تأمين التليفون		
٩٨١		بضاعة بالمخازن كتقدير المديرين		
٨٦٤٩	٧٩٤	أعمال قائمة		
٦٨٦		أدوات ومهمات		
٦٥٥		سيارات بسعر الشراء ناقصاً		
		قيمة الاستهلاك		
	٩٠٤٥	ممتلكات		
		الورشه بسعر الشراء ناقصاً		
	٨٥٣	قيمة الاستهلاك		
٣١٣٦	٨٠٠	ممتلكات أخرى بسعر التكلفة		
٧٣٣		آلات بسعر الشراء - استهلاك		
٩٢		أثاث ومعدات		
٢٧		خيول وعربات		
٥٠٠		شهرة محل بثمن التكلفة		
		حساب الايراد		
	٢٧٦٤	أرباح هذا العام		
	١٩١١	خسارة السنة الماضية		
	٨٥٣			
٢٢٦٩٢	٢٢٦٩٢			

٨ - الأعمال الهندسية

وأهم البنود التي تتكون منها الأصول في مثل هذه المنشآت يمثلها بالترتيب - الممتلكات والورش (وتجد أن رقمها يفوق بشكل واضح أرقام جميع الأصول والخصوم بما فيها رأس المال) والمكائن والآلات والذمم والبضاعة الباقية والأعمال القائمة والأدوات .

أما في جانب الخصوم من الميزانية فنلاحظ فيه ضالة رقم رأس المال إذ لا ما قيس برقى السندات والقروض .

٩ - بيوت الاتجار

أما ميزانيات بيوت التجارة فلا يخفى أمرها على الطالب أو القارئ فلا بد أن يكون قد صادفه منها الكثير ، ولذلك لن نطيل الحديث في هذا الموضوع لا سيما وأن بنود الميزانية — كما يتضح من المثال المبين في الصفحة المقابلة — أن عددها جد محدود .

فالبنود الهامة التي يحويها جانب الأصول تتكون من الذمم والبضاعة الباقية وشهرة المجلد ، سواء كانت مشتراة فعلا أو أنشئت لعمل بعض التسويات الدفترية) .

وفي جانب الخصوم نلاحظ أهمية رقبى القروض والمطلوبات .

١٠ - الملاهي

ليس لهذه المنشآت أصول هامة إذا ما استثنينا الممتلكات والشوايت
وبعض الآلات .

والخصوم هي الأخرى محدودة العدد ويتكون أهم بنودها من
القروض .

ومما يلاحظ في هذه المنشآت أنها تعتمد إلى تجميع أرباحها سنة
بعد سنة .

شركة الملاهي الشعبية المساهمة
الميزانية بتاريخ

خصوم	جنيه	جنيه	أصول	جنيه	جنيه
رأس المال الاسمي —			أراضي ومباني		٧٥٠٠
٢٥٠٠ سهم عادي سعر			ثوابت ومعدات		٧٥٠
٤ جنيهات	١٠٠٠٠		تركيبات ومعدات كهربائية	٧٥٥	
			— استهلاك هذا العام	٧١	
رأس المال المصدر —					٦٨٤
١٦٢٥ سهما مدفوعا بالكامل		٦٥٠٠	ماكينة ديزل	١٣٨	
سلفة من البنك		١٢٥٧	— استهلاك	٧	
مطلوبات		٢٦٢			١٣١
حساب الأرباح والخسائر		١٢٣٢	عربة	٢٨	
			— استهلاك	٢	
					٢٦
			موجودات باقية عند الجرد		
			تذاكر مدفوع عنها الضريبة		
			وطاوع بريد ودمغة	١٣٥	
			شربون ووقود	١٠	
			شيكولاته وسجائر الخ..	٥٣	
			مختلفة	١٠	
					٢٠٨
			مدفوعات مقدمة		٣٨
			صندوق		١٤
		٩٣٥١			٩٣٥١

١١ - المصارف

تمثل الميزانية الواردة على صفحة ١٢٩ مؤسسة من المؤسسات المصرفية الكبيرة .

وأول ما يستلفت النظر في هذه الميزانية ضخامة أرقام ما تحويه من أصول سائلة وكذلك وجود بعض الحسابات النظامية .

وحرى بالمصارف أن تلزم جانب الحيطة وأن تتشبت بكافة وسائله : فأى إخفاق يصيبها بسبب إهمالها في التزام ذلك الجانب يزلزل أركان تلك المنشآت العتيدة ، ليس هذا فحسب ، بل ويعود أيضاً بأوخم العواقب على نظام البلاد الاقتصادى الذى يعتمد اعتماداً كلياً على ما تقدمه المصارف من خدمات .

وهكذا نجد أن ميزانياتها العامة تعكس لنا صورة واضحة لما تتخذه المصارف من أسباب الحيطة التى تعمل على تقوية وتدعيم وثبات مركزها المالى وكذلك نجد أن تلك الميزانيات تشير فى كثير من الأحوال إلى الأرباح الضخمة التى تدرها مهنة الصيرفة .

وقد تغالى بعض المصارف فى الاحتياط فتخفى حقيقة عدد من البنود التى تحويها الميزانية وتعتمد إلى دمج بعض الأصول أو الخصوم المتنافرة فى قلم واحد ، والبند الأول من جانب الخصوم فى ميزانيتنا النموذجية يوضح بجلاء صدق ما ذهبنا إليه .

وتظهر الميزانية فوق هذا وذاك حقيقة طبيعة الأعمال التى تقوم بها المصارف ، فنجد أن أهم البنود التى يحويها جانب الأصول هو دون شك

بند « القروض والاعتمادات » ، وهذه تسمية مستحدثة لعمليات تسليف النقود التي كان يقوم بها في وقت من الأوقات اليهود وجماعة المراكين (مع خلاف في نسبة الفوائد بطبيعة الحال) .

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الأموال التي يقدمها المصرف إلى عملائه في شكل « قروض واعتمادات » ، لا يملكها المصرف نفسه وإنما يملكها المودعون (قارن بين رقم هذا البند ورقم بند رأس المال المصدر من جهة وبند الحسابات الجارية من جهة أخرى) .

البنك التجارى الوطنى

الميزانية بتاريخ

خصوم بآلاف الجنيهات	جنيه	جنيه	أصول بآلاف الجنيهات	جنيه	جنيه
حسابات جارية ومودعات وحسابات دائنة أخرى واحياطيات مختلفة وحساب الأرباح والخسائر	٢٢٧٤٥٠		نقدية بالصندوق والبنك المركزى		٤٥٥٩٣
حسابات جارية مع البنوك الأخرى التابعة	٢٣٣١٤		رصيد البنوك المحلية وشيكات تحت التحصيل		١٥٦١١
كمبيالات مقبولة لحساب العملاء		٣٥٠٧٦٤	نقدية مستحقة لدى الطاب أو بعد مدة قصيرة		٣٠١٠٥
رأس المال —		٦٤٣٧	كمبيالات مضمومة		٣٧٦٠٤
المصرح به :			أموال مستثمرة —		
٣ مليون سهم سعر السهم			أوراق حكومية	٨٠١٥٠	
الواحد خمسة جنيهات	١٥٠٠٠		أوراق مضمونة	٤٢٣٧	
المصدر —			أوراق أخرى	٣٥٢	٨٤٧٣٩
٢,٤٠٠,٠٠٠ سهم مدفوع			أسهم البنوك التابعة		٨٤٢٧
بالكامل بسعر ٥ جنيهات		١٢٠٠٠	قروض واعتمادات —		
احتياطى عام		١٠٠٠٠	مقدمة للعملاء وغيرهم	١٤٣٢٦٠	
			أرصدة لحساب البنوك التابعة	١٤٢٥	١٤٤٦٨٥
			تعميدات العملاء نظير كمبيالات مقبولة		٦٤٣٧
			مبانى وممتلكات بضمن الشراء ناقصا الاستهلاك		٦٠٠٠
		٣٧٩٢٠١			٣٧٩٢٠١

١٢ - شركات التأمين

لا شك في أن أهمية هذه المنشآت قد زادت زيادة كبيرة في عصرنا الحديث ، كما أن عملياتها قد تنوعت وعظم أثرها في حياتنا الاقتصادية رغم ما يكتنفها من صعوبة في تفهم بعضها وغموض في بعضها الآخر . ولهذا السبب بالذات أصدرت الحكومات في عدد غير قليل من البلاد المتحضرة ظائفة من القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم تلك المشروعات من ناحية ، وترعى إلى صيانة مصالح المستأمنين من ناحية أخرى .

والميزانية العامة التي يراها القارئ على الصفحة المقابلة هي إحدى ميزانيات شركة مصر للتأمين . وقد أوردناها هنا على سبيل المثال باعتبارها ميزانية الشركة الأولى للتأمين في القطر . وبما هو جدير بالملاحظة أنها تشمل احتياطات فروعها الأربعة (فرع الحياة وفرع الحريق وفرع التأمين البحري وفرع الحوادث والتأمينات المختلفة) ، كما يلاحظ أيضاً احتواؤها على بعض الحسابات النظامية .

ويلاحظ أيضاً أن ٣٨ ٪ من مجموع الأصول يتمثل في أموال الشركة المستثمرة في سندات مصرية وأوراق أخرى من الدرجة الأولى وأن حوالي ٢٥ ٪ من هذا المجموع مستثمر في إقامة العمارات الضخمة في العاصمة . ويلى هذين البندين في الأهمية بند القروض وبند النقدية وبند المدينين والرصد المدينة ، وتمثل هذه الأصول مجتمعة ٢٧ ٪ من جملة الميزانية . أما البند الذي يسترعى النظر في جانب الخصوم فهو بلا شك بند احتياطي فرع التأمين على الحياة ، * الذي يمثل وحده أكثر من ٦٢ ٪ من مجموع الميزانية ، وهذا يدل على ما لفرع الحياة من أهمية خاصة .

وتشبه ميزانيات شركات التأمين ميزانيات المصارف في أمرين .

الأول : ضالة رأس المال إذا ما قورن رقبه بأرقام بعض الخصوم الأخرى .

الثاني : ضخامة الأرباح التي يدرها هذان النوعان من أنواع المشروعات .

* يشمل « احتياطي فرع الحياة » Life Fund فيما يشمل ، جملة المبالغ التي دفعها المسأمنون والأقساط المستحقة عليهم وقت تنظيم الميزانية .

شركة مصر للتأمين

الميزانية العمومية في

الخصوم	جنيته	جنيه ٤	الأصول	جنيته	جنيه
رأس المال المكتتب به			عقارات	١١٩٧٤١١	
٥٠٠٠٠ سهم سعر ٤ جنيهات		٢٠ ٠٠٠	الاستهلاك	١٤٩٢٩	
احتياطي قانوني		٧٧٧٠	الاستثمارات		١٠٥٦٤٨٢
احتياطي عام		٢٠٠٠٠٠	سندات مصرية وأوراق من		
احتياطي الفروع -			الدرجة الأولى		
فرع الحياة	٢٦٦٤١٠٥		القروض		١٦٢٩٠٨١
فرع الحريق	١٢١٨٨٧		الأثاث		٦٥٢٦٠٤
فرع التأمين البحري	٣٥٥٢٨		استهلاك	٣٩١٠٤	
فرع الحوادث والتأمينات المتنوعة	٢٥٩٢٤٣			٣٦٩٢٨	١٢١٧٦
		٣٠٨٠٧٦٣			

(تابع) شركة مصر للتأمين

الخصوم	جنيته	جنيته	الأصول	جنيته	جنيته
احتياطي التعويضات تحت التسوية		٢١٠٦٥٠	المكتبة	٩٤٥	
دائنون ورصيد دائنة		٣٩١٤٤٧	استهلاك	٣٨٦	
حساب الأرباح والخسائر -			مدينون ورصيد مدينة		١٠٩
المرحل بعد التوزيع	٢٢٥٤		النقديّة -		٤١٤٦٥٩
أرباح العام الحالي	٩٥٢٣٠		بالبنوك	٤٨٢٢٩٩	
		٩٧٤٨٤	بالصندوق	١٠٧٠٤	
حسابات نظامية			حسابات نظامية		٤٩٣٠٠٣
مجلس الادارة - تأمين العضوية	١٣٠٠٠		اسهم تأمين عضوية مجلس الإدارة	١٣٠٠٠	
بنك مصر - خطابات ضمان	٦٣٦٢		خطابات ضمان	٦٣٦٢	
		٤٢٥٨١١٤			٤٢٥٨١١٤

١٣ - شركات النقل

يتضح من الميزانية الظاهرة في الصفحة التالية أن أهم البنود التي يتضمنها جانب الأصول من الميزانية هو بلا شك بند «السيارات» اللازمة للمشروع حتى يقوم بمختلف أوجه نشاطه ويلى هذا البند من حيث الأهمية الأصول السائلة والذمم .

وفي جانب الخصوم نرى أن القلم الوحيد الجدير بالذكر هو قلم «الاحتياطي» سواء أكان عاما أم خاصا بالاستهلاك . وليس هذا بمستغرب ، فان النقص المستمر في قيمة هذه السيارات يتطلب ولا شك إنشاء مثل هذا الاحتياطي .

شركة سيارات بنى سويف والقيوم - الميزانية بتاريخ

جنيه	جنيه	أصول	جنيه	جنيه	خصوم
		سيارات بسعر الشراء +			رأس المال الإسمي
		الإضافات ناقصا قيمة			رأس المال المصدر -
		الاستهلاك	٣٠٥ .		٦٠٠٠ سهم بسعر ٥ جنيهات
		إضافات جديدة	١٠٧٧٠		مدفوعة بالكامل
			٤١٢٧٠		احتياطي عام
		- الاستهلاك	٦٧٧٠		خاص الاستهلاك
				٣٤٥٠٠	مطلوبات
		خزان للبنزين ومضخة			حساب الأرباح والخسائر -
		بسعر الشراء - رصيد			رصيد قديم
		بعد استنزال الاستهلاك	٣٠٥		- حصص أرباح
		- استهلاك ١٠ %	٣٠		
				٢٧٥	+ أرباح هذا العام
		عدد وأدوات	٣٥		
		ذمم	١٢٩١٠		
		أثاث بعد الاستهلاك	١١٠		
		زيت وبنزين وخلافه	١٢٥		
		أموال مستثمرة بسعر			
		الشراء (قيمتها ٢١٣٨٥)	٢٠٠٠٠		
		مدفوعات مقدمة	٩٠٠		
		نقدية بالبنك	١٦٢٣٥		
		نقدية بالصندوق	١١٥		
				٨٥٢٠٥	
					٨٥٢٠٥

١٤ - الخدمات

تشمل هذه الفئة جميع الهيئات المهنية كالأطباء والمحامين والمحاسبين ومن إليهم ، وتشمل كذلك تلك المؤسسات التي لم تنشأ للقيام بعمل من الأعمال الإنتاجية أو التجارية ، وإنما كان الغرض من إنشائها أداء بعض الخدمات لجمهور المتعاملين . ويمكن إدخال مؤسسات النقل ضمن هذه الفئة ، غير أن تلك المؤسسات تختلف في كونها تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة لشراء الآلات ومعدات النقل المختلفة وكلها باهظة التكاليف . والميزانية التي أمامنا تمثل الحالة المالية لبيت من بيوت المحاسبة . وما يلاحظ على هذه الميزانية قلة عدد أصولها التي تشمل فقط الأثاث والصندوق والذمم . أما في جانبها الآخر فقلما نجد بنداً واحداً يمثل خصماً من الخصوم .

مكتب (محاسب قانوني)

الميزانية بتاريخ

جنيه	جنيه	أصول	جنيه	جنيه	رأس مال وخصوم
٨٧٢		نقدية بالبنك			رأس المال —
٢٠		صندوق المصروفات		٢٠٦٦	الرصيد القديم
		النثرية		١٨٣٧	الأرباح
١٥٤٠		ذمم		٣٩٠٣	
٢٣٧		أثاث (بما فيه الأدوات الكتابية)		١٢٥٠	المسحوبات
	٢٦٥٣				
٢٢	٣٨	مدفوعات مقدمة			مصرفات مستحقة
٢٦٩١	٢٦٩١				

الفصل الخامس

التقسيم الرابع

وكذلك يمكن تقسيم الشركات من حيث قوتها المالية والإدارية إلى :

- ١ - الشركة المستقلة
- ٢ - الشركة التابعة
- ٣ - الشركة الأصلية أو الشركة الأم
- ٤ - الشركة القابضة
- ٥ - الشركة المتحدة

١ - الشركة المستقلة

يقال عن الشركة إنها مستقلة « Primary » متى كانت :

- أ - غير تابعة
- ب - لا تسيطر على
- ج - غير متصلة

بأية منشأة أو هيئة أو شركة أخرى .

والميزانيات التي أوردناها في هذا الكتاب كانت جميعها لهذا النوع من الشركات ، فلا حاجة بنا إذن إلى زيادة الخوض في هذا الموضوع .

٢ - الشركة التابعة

٣ - الشركة القابضة

٤ - الشركة الأصلية

يحسن بنا أن نتناول بالشرح هذه الشركات الثلاث معاً وذلك للعلاقات الوثيقة التي تربطها ببعضها وتجعل من الصعب التحدث عن كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى .

ولم ينص قانون الشركات المصرى أو مشروعه الجديد على « الشركة القابضة » أو « الشركة التابعة » ، بخلاف التشريع الانجليزى الذى أتى على ذكر هذين النوعين فى القسم ١٢٧ من قانون سنة ١٩٢٩ المعدل بالقسم ١٥٤ من القانون الصادر فى سنة ١٩٤٨ .

القانون القديم :

ينص هذا القانون على أنه :

- ١ - إذا احتوت أصول إحدى الشركات على أسهم فى شركة أخرى .
 - ب - وكانت نسبة الأسهم التى تملكها الشركة القابضة وقت إقفال الدفاتر وتنظيم الميزانية تربو على خمسين فى المائة من أسهم رأس المال التى أصدرتها الشركة الأخرى ، أو .
 - ح - كانت الأسهم التى تملكها تخول لها الحق فى أكثر من ٥٠ ٪ من جملة عدد الأصوات فى الشركة الأخرى ، أو .
 - د - كان الشركة القابضة حق تعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة فى الشركة الأخرى سواء تم هذا التعيين بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .
- فإن الشركة الأخرى هذه تعتبر « شركة تابعة » .

القانون الجديد :

أما القانون الجديد فقد نص على أن الشركة تعتبر تابعة « Subsidiary » لشركة أخرى إذا ما توافرت الشروط الآتية توافراً تاماً و كلياً :

١ - إذا كانت هذه الشركة الأخرى عضواً في الشركة التابعة وتسيطر على تكوين مجلس إدارتها ، أو .

ب - إذا كانت الشركة الأخرى تملك أكثر من نصف قيمة أسهم رأس المال الفعلي في الشركة التابعة ، أو .

ج - إذا كانت الشركة الأولى تابعة لإحدى الشركات التي تتبع الشركة الأخرى .

وهكذا نرى أن قانون سنة ١٩٤٨ كان دقيقاً في تعريف كل من الشركة القابضة « Holding Company » والشركة التابعة ، كما أنه قد أشار إشارة صريحة إلى ذلك النوع من الشركات الذي يتبع إحدى الشركات التابعة والذي يطلق عليه بالإنجليزية اسم « Sub-subsidiaries » .

نستنتج مما تقدم أنه يمكن تعريف الشركة القابضة بأنها تلك الهيئة التي تعتبر عضواً في هيئة أخرى وتسيطر عليها سيطرة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التصويت أو طريق انتخاب غالبية أعضاء مجلس الإدارة .

وبالرجوع إلى ميزانية الشركة القابضة الواردة بصفحة ١٤١ نلاحظ أن أسهم الشركات التابعة قد وردت ضمن الأصول في بند مستقل عن السلفيات المقدمة إلى إحدى هذه الشركات ، كما نلاحظ أن مطلوبات الشركة التابعة قد فصّلت عن بند الدائنين المختلفين الظاهر في جانب الخصوم من الميزانية .

وتقدر أسهم الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة بسعر التكلفة أو بقيمتها الاسمية ، وقد تظهر في الميزانية بالقيمة التي قدرها لها مراقبو الحسابات أو بمبلغ ضئيل على سبيل التذكير فقط لا يتعدى الجنيه الواحد .

وظهور أسهم الشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة على هذا النحو يريد إيهاماً وتعقيداً ويجعلها غير صادقة في تمثيل المركز المالي لتلك الشركة

وهكذا لا يستطيع فاحص الميزانية الوصول إلى رأى صائب دون أن يرجع إلى الميزانيات الخاصة بكل شركة من شركاتها التابعة .

أما الشركة الأصلية « Principal Company » أو الشركة الأم « Société Mère » كما يشير إليها التشريع الفرنسى - فهى تلك الشركة التى عملت وساعدت على تكوين وتأسيس شركة أو شركات أخرى تابعة ، وتكون مالكة فى نفس الوقت لتسعة أعشراء رأس مالها على الأقل . وقد جرت العادة على أن يكون المديرون القائمون بإدارة الشركة أو الشركات التابعة هم أعضاء أيضاً فى مجلس إدارة الشركة الأصلية .

وهكذا نرى أن ميزانية هذا النوع من الشركات لا يختلف فى كثير أو قليل عن ميزانيات الشركة القابضة .

٥ - الشركات المتحدة

أما الشركات المتحدة « Associated Companies » فتتفق مع الشركات المستقلة فى أن أعضائها غالباً ما يكونون غير مساهمين فى شركة من الشركات الأخرى ، وتختلف عنها فى اتحاد هيئة الإدارة بإحدى الشركات بعدد من الهيئات الإدارية الأخرى فى الشركات المماثلة . والنتيجة الحتمية لهذا أن تصبح المنشآت المتحدة تحت سيطرة هيئة إدارية موحدة تديرها كلها - رغم إستقلالها المظاهر - تصبح وكأنها شركة واحدة .

ولا تختلف ميزانيات الشركات المتحدة عن ميزانيات الشركات القابضة . فيجب أن تظهر « أسهم الشركات المتحدة » منفصلة عن المبالغ التى فى ذمتها أو المبالغ المطلوبة لها .

واليك ميزانية لإحدى الشركات القابضة :

شركة « مصر » المساهمة المحدودة

الميزانية بتاريخ

الحصوم	جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
رأس المال الاسمي	٣٠٠٠٠٠		تملكات وحكر بسعر التكلفة		٦٠٠٠٠
رأس المال المصدر —			أثاث (بسعر التكلفة ناقصاً الاستهلاك)		٥١٦٠
١٥٠٠٠ سهم أمتياز مجمع ٧٪			أموال مستثمرة لحساب احتياطي استهلاك الحكر		١٠٥٢
بسعر ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل	٦٠٠٠		الشركات التابعة (بالتقدير)		
٢٠٠٠ سهم أمتياز ١٠٪			شركة المساهمة — أسهم	٨٨٠٠٠	
بسعر ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل	٨٠٠٠		« — «	٣٢٠٠٠	
بسعر ٣٠٠٠٠ سهم عادي سعر ٤ جنيهات			« — «	٤٨٠٠٠	
مدفوعة بالكامل	١٢٠٠٠٠		« — «	١٢٠٠٠	
		٢٦٠٠٠٠٠			

١
٣
١

وإليك ميزانية الشركات القابضة : (تابع)

خصوم	جنيه	جنيه	الأصول	جنيه	جنيه
حخص أرباح لم تطلب		٨٦٤			١٨٠٠٠٠
دائون مختلفون		١٥٣٦	شركة متحدة (بالتكلفة) -		
مطلوبات الشركة التابعة		٤٠٠٠	أسهم شركة هـ المساهمة		٤٠٠٠
احتياطي استهلاك الحكر		١٠٥٢	سلفة للشركة التابعة ب		٩٩٢٠
حساب الأرباح والخسائر -			تقديرية بالبنك والصندوق		٢٧٥١٢
رصيد منقول	١٠٣٦٨				
- حصة نهاية للأسهم العادية	٦١٣٦				
	٤٢٢٢				
+ أرباح هذا العام	٣٣٠٦٨				
- حخص أرباح أسهم الامتياز	٣٧٣٠٠				
وأرباح مؤقتة وزعت على حملة					
الأسهم العادية	١٧١٠٨				
	٢٠١٩٢				
	٢٨٧٦٤٤				٢٨٧٦٤٤

الفصل السادس التقسيم الخامس

يفرق هذا التقسيم بين فئتين من الميزانيات تختلفان باختلاف الطريقة التي تتبع في تحضيرها ، وهما :

١ - طريقة الحساب الواحد ٢ - طريقة الحسابات المزدوجة .
والطريقة الأولى هي بلا جدال أكثر شيوعاً من الثانية ، فهي الطريقة المتبعة في تنظيم غالبية الميزانيات العامة ، ولا أدل على صحة هذا القول من أن جميع الميزانيات التي أتينا عليها في هذا الكتاب - إذا ما استثنينا الميزانية التي سنوردها في هذا الفصل - تنتمي إلى هذه الفئة .

وتضطر بعض الهيئات إلى اتباع طريقة الحسابات المزدوجة في تحضير ميزانياتها ، تلك هي الهيئات شبه الحكومية التي تقوم بأداء إحدى المنافع العامة كشركات السكك الحديدية وشركات المياه وشركات الغاز والكهرباء الخ والميزانيات العامة المنظمة على أساس الحسابات المزدوجة ما هي في الحقيقة إلا جمع بين حسابين منفصلين ، حساب رأس المال وحساب الإيراد والغرض من تنظيم الميزانية بطريقة الحسابات المزدوجة هو التمييز والفصل بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الأخرى التي تعمل على إيجاد الإيرادات والمحافظة عليها .

ويمكن القول بأن المصروفات الرأسمالية هي تلك المصروفات التي يقصد بها حيازة الأصول الثابتة كالأراضي والآلات والقاطرات وما إليها ، في حين أن المصروفات الإيرادية تشمل :

- ١ - المصروفات العمومية كالتصليحات والتجديدات والأجور الخ ...
- ب - شراء الأصول المتداولة كالمواد اللازمة لعملية الإنتاج والمهمات التي تعيد المنشأة بيعها للعملاء .

وهكذا تستنفد الشركة رأس مالها المستثمر « Invested Capital » (ويشمل رأس مالها الفعلي زائداً رأس مالها الاعتباري) في حيازة ما يلزمها من الأصول الثابتة التي تظهر دائماً في حسابات الشركة مقدرة بسعر الشراء فهي في هذه الحالة لا تخضع لقواعد وأسس الاستهلاك المعروفة .

وقد يظهر بحساب رأس المال أحياناً بعض الأرباح الرأسمالية كعلاوة إصدار الأسهم والسندات . وتظهر تلك الأرباح بقيمتها الصافية بعد استئصال كافة المصروفات التي استنزمتها عملية الإصدار .

أما حساب الإيراد فيشبه إلى حد كبير حساب الأرباح والخسائر لا يفرقهما عن بعضهما سوى خلو الأول من البنود الخاصة باستهلاك الأصول . والمثال الذي أتينا به في صفحة ١٤٤ يوضح لنا الطريقة التي تتبع في تصوير حساب رأس المال والميزانية العامة لأحدى شركات المياه .

ويلاحظ هنا أن رصيد حساب الإيراد ورصيد حساب رأس المال قد ظهرا في الميزانية العامة : الأول إلى جانب الخصوم باعتباره رصيـداً للأرباح الصافية التي حققتها الشركة ، والثاني إلى جانبها الآخر باعتباره مثلاً لأصولها الثابتة .

والفرق بين هذين الرصدين — رصيد حساب الإيراد ورصيد حساب رأس المال — يكون عبارة عن مجموع الأصول الحاضرة والأصول المتداولة ناقصاً قيمة الخصوم السائرة « Current Liabilities » وهي تلك الخصوم الواجبة الأداء للغير في غضون المدة التجارية المقبلة .

والنقد الوحيد الذي يمكن أن يوجه إلى طريقة الحسابات المزدوجة هو إهمال الاستهلاك إهمالاً تاماً فتظهر أصولها الثابتة بسعر الشراء لا بقيمتها الحالية الحقيقية بالغاً ما بلغت حالتها من السوء ومهما انعدمت فائدتها أو قيمتها الاقتصادية . وهكذا تكون الميزانية العامة المنظمة على هذا الأساس غير صحيحة ولا يمكن أن تمثل حقيقة المركز المالي للمنشأة .

شركة المياه المساهمة المحدودة
حساب رأس المال

منه	جنيه	المنصرف	جنيه	ليه
١٢٠٤٢٧	إلى حساب تكاليف و ابوزالمياه	١٠٠٠٠٠	من حساب الأسهم	
١٨٥٠	» » الانشاءات	١٠٠٠	» » السلفة	
			» » علاوة الإصدار	
		٢٦٥٦	(ناقصا المصروفات)	
		٩٦٢١	من حساب جديد	
١٢٢٢٧٧		١٢٢٢٧٧		

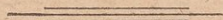
الميزانية العامة بتاريخ

جنيه	أصول	جنيه	خصوم
٢٤٨٠	نقدية بالبنك	١٤١٦٢	رصيد الإيرادات الصافية
٣٥	نقدية بالصندوق	٣١٤٨	مطلوبات
٣٤٥٠	أموال مستثمرة	١٣٠	فوائد مستحقة
٥٠٦	ذمم		
٣٤٨	بضائع ومهمات		
٩٦٢١	رصيد حساب رأس المال		
١٧٤٤٠		١٧٤٤٠	

الكتاب الثالث

المیزانیات

قراءتها وخصها ونقدها



الفصل الأول

قراءة وتحليل الميزانيات العامة

Reading and Analysing Balance Sheets.

مقدمة — أهمية قراءة الميزانيات بالنسبة للمستثمر — أهمية هذه القراءة بالنسبة لرجال الأعمال ورجال الصناعة — قراءة الميزانيات أمر هين — تحليل وفحص الميزانيات — تقسيم بنود الميزانية العامة إلى مجموعات متناسقة .

مقدمة :

قراءة الميزانيات العامة ليس بالموضوع الذى يفيد منه المستثمرون فحسب بل هو من المواضيع التى تعود دراستها بأكبر النفع على رجال الأعمال ورجال الصناعة على حد سواء .

ورغم ما لهذا الموضوع من أهمية بالغة ، فاننا لانجد خارج نطاق الدائرة الفنية البحتة — دائرة هيئة المحاسبين والخبراء ومن اليهم — لاجد إلا أفراداً قلائل يستطيعون تفهم أية ميزانية عامة فى يسر وسهولة . أما الجهرة الكبرى من رجال الأعمال وأرباب الصناعات ، فانها مع الأسف الشديد تنكمش خوفاً وتنخلع قلوبها جزعاً عندما تواجههم أية ميزانية عامة — بالغاً ما بلغت سهولتها — ذلك لأن تلك الجهرة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الميزانية العامة ما هى إلا بيانات إحصائية قام بجمعها وصياغتها تلك الطائفة من السحرة التى تعرف باسم « المحاسبين » .

الأهمية قراءة الميزانيات بالنسبة للمستثمر :

والذى نلاحظه فى جماعة المستثمرين أنهم يشعرون بثقة عمياء فى المعلومات التى يدلى بها السماسرة ، وفى العون الذى يتلقونه أو الآراء التى يستجدونها من

مديرى المصارف أو مروجى الشركات . وعلى أساس هذه الآراء وذلك الغون وتلك المعلومات ، يجازف المستثمرون بأموالهم فى شراء الأسهم وشهادات القروض والسندات المختلفة وما إلى ذلك من الأوراق المالية المتعامل بها فى الأسواق والبورصات .

وهنا تحدث المعجزة : فان تلك الثقة العمياء التى يضعها جماعة المستثمرين فى هؤلاء ، هى ثقة تصادف أهلها فى جل الأحوال إن لم يكن فى كلها ، فلا تضيع الأموال التى تستغل على هذا النحو . ومع ذلك ، فان لذة كبرى تفوت على أمثال هؤلاء المستثمرين ، وهى لذة الاعتماد على النفس واستعمال الفطنة المقرونة بالروية والحكمة فى اختيار الأوراق موضوع الاستغلال . والاتكال على الغير ليس من الأمور المستحبة ، فضلا عما فيه من بعض المخاطرة : ذلك لأنه ليس من المعقول ولا هو بالشئ المنتظر أن رجلا له أعماله الهامة ومشاغله العديدة — كمدير المصرف مثلا — ليس من المعقول ولا هو بالشئ المنتظر أن يعنى رجل كهذا بابداء النصيح والارشاد لأحد العملاء عناية هذا العميل نفسه بانتقاء الأوراق التى يستثمر فيها أمواله . والحكمة فى ذلك واضحة : إذ أن للمستثمر وحده من الحافز المادى ومن سعة الوقت ما يساعده على دوام اليقظة ويمكنه من حسن الاختيار .

أهمية القراءة بالنسبة لرجال الأعمال والصناعة .

أما عن الفئة الأخرى ، ونقصد بها كبار رجال الأعمال الذين يقومون بإدارة المشروعات التجارية والمنشآت الصناعية ، فكان المنتظر أن يهتم هؤلاء بتعرف مدى تقدم هذه المنشآت وتلك المشروعات والتأكد من سلامة مركزها المالى كما تظهره ميزانياتها العامة .

ولكننا مع الأسف الشديد نجد أن عدداً غير قليل من مديرى الشركات التجارية والصناعية يذيل تلك الميزانيات بتوقعه دون تفهم لطبيعة ماتحويه من بنود . وما يقال عن مديرى الشركات ، يقال بالأحرى عن

صغار المشتغلين بالأعمال التجارية والصناعية : فالمشاهد أنهم يتركون هذه المسائل ونحوها إلى المحاسبين وإلى رجال مصلحة الضرائب أو إلى الخبراء في هذه الشؤون .

قراءة الميزانيات أمرهين :

ومع ذلك فإن قراءة الميزانيات العامة هي في الواقع من أهون الأمور وأسهلها ، فالمسألة لا تحتاج هنا - بخلاف ما تستلزمه دراسة ديسك الدفاتر وأصول المحاسبة - إلى سنوات عديدة من التحصيل والمران . فدراسة الميزانية شيء ورسمها وتنظيمها شيء آخر يختلف عنه كل الاختلاف . والواقع أن ليس هناك ما يمنع أى شخص متوسط الإدراك والذكاء من أن يتخير أية ميزانية من الميزانيات العامة ، وأن يتفهم مختلف ما تحويه من بنود ، كما وأن ليس هناك ما يمنع مثل هذا الشخص - بعد مران قليل - من الوصول إلى قراءة ما بين أسطر تلك الميزانية في سهولة ويسر ومهتعة .

تحليل وفحص الميزانية :

سنعرض في هذه العجالة بعض القواعد الخاصة بهذا الموضوع ثم نطرحها بعد ذلك على بساط البحث ، ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا لحظة واحدة أن المسألة تعتمد أولاً وقبل كل شيء على قوة أدراك فاحص الميزانية وعلى صحة تقديره للأمر . وعلى ذكائه ومواهبه الطبيعية الكامنة .

ولكى نصل إلى حكم صحيح على أية ميزانية تعرض علينا ، يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى نوع العمل الذى تقوم به المنشأة صاحبة الشأن ، وإلى المبادئ التى تراعى عادة عند تقدير ممتلكاتها الموضحة بالميزانية العامة ، وفى إظهار أو إغفال بعض البنود سواء كان ذلك فى جانب الأصول أو كان فى جانب الخصوم .

ف نجد مثلاً فى المشروعات الهندسية - وفى غيرها من المشروعات المماثلة - أن المـكـائـن والآلات تستهلك بذلك القدر الذى تسمح به مصلحة الضرائب ، فى حين أن تلك المشروعات وشيلائها تعنى عناية خاصة بما فى حوزتها من مكائن وآلات ، الأمر الذى ينتجم عنه - حتماً - تفوق قيمتها الانتاجية الحقيقية عن قيمتها الظاهرة بالدفاتر . وليس بالشئ الغريب أن نرى بعض المـكـائـن والآلات التى أمعن المشروع فى استهلاكها حتى ظهرت فى الميزانية العامة بقيمة إسمية ضئيلة . ليس بالغريب أن نرى نفس هذه الآلات وتلك المـكـائـن تبلغ بالإنتاج الى ذروته ولا تختلف فى كثير أو قليل عن المـكـائـن والآلات الجديدة الموجودة فى غيرها من المشروعات المماثلة .

وهناك مثال آخر نستطيع أن نسرده فى هذا المقام : ذلك ما نجده فى شركات إنشاء المساكن Housing Companies التى تقوم بشراء الأراضى وتعمل على تخطيطها وتقسيمها وإقامة المباني المعدة للسكنى عليها ، ثم تعرض هذه المساكن للبيع بعد إتمام عملية البناء .

فقد جرت العادة فى مثل هذه الشركات - عند تحضير الميزانية العامة - أن تقدر الأراضى والمباني الباقية دون بيع بثمن تكلفه شراء الأراضى زائداً ومصروفات التخطيط وإنشاء الطرق وإقامة المباني الخ ... ناقصاً بمجموع المبالغ التى حصلت عليها الشركة من المساكن التى قامت ببيعها .

ولتقريب هذا الموضوع إلى الأذهان ، انضرب لذلك مثلاً عملياً فنفرض أن شركة من شركات إنشاء المساكن اشترت مساحة معينة من أراضى البناء أقامت عليها عشرين منزلاً . فإذا كان ثمن شراء الأراضى قد بلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ، وإذا وصلت تكاليف إنشاء المنزل الواحد الى ٥٠٠ جنيه ، وإذا فرض أن الشركة قد صرفت ٢٠٠٠٠ جنيه أخرى فى تخطيط الطرق وتوصيل المساكن بالمجارى وبالمياه والغاز والكهرباء ، فيكون مجمل ما صرفته الشركة :

أراضي	٥٠,٠٠٠	...	...	...	...	جنيه
طرق ومجارى الخ	٢٠,٠٠٠	...	...	...	...	
عشرون منزلا سعر ٥٠٠٠ جنيهه	١٠٠,٠٠٠	...	...	...	...	
الجملة	١٧٠,٠٠٠	...	...	...	...	

ولنفرض بعد ذلك أن الشركة تمكنت من التصرف بالبيع في خمسة عشر منزلاً بسعر ١٠٠٠٠ جنيه للمنزل الواحد، أى أنها باعتها جميعاً بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري.

وبما أن العرف قد جرى في هذا النوع من الشركات على تقدير المنازل الخمسة الباقية - في الميزانية العامة - ببلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فقط (١٧٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠) أى بسعر ٥٠٠٠ جنيه مصرى للمنزل الواحد فيمكننا والحالة هذه أن نلخص مدى المغالطة في هذا التقدير .

ومع ذلك فلا يمكن للفاحص أن يكشف هذا الخطأ لأن الشركة تغفل عادة ذكر عدد المنازل الباقية عندما تقوم بتنظيم ميزانيتها العامة .
فعلينا إذن ألا نتجاهل مثل هذه الاعتبارات الهامة ، كما يجب - عند تفسير بعض البنود التي تحويها الميزانية العامة ومحاولة قراءة ما بين سطورها - أن نرجع دائما الى العرف الجاري وإلى القواعد المعروفة والمبادئ التي تراعى في تنظيمها ، وبذلك فقط نستطيع أن نكشف خباياها وأن نصل إلى معرفة الوقائع التي أرادت المنشأة سترها عمدا أو دون قصد ، وأن نتعرف على حقيقة مركزها المالى ودرجة متانة الدعائم القائمة عليها تلك المنشأة ومدى مقدرتها على تحقيق ما تصبو إليه من أرباح .

تقسيم بنود الميزانية الى مجموعات متناسقة :

من الحقائق الثابتة أن لكل بند من بنود الميزانية أهميته ودلالته ، وسواء ظهر البند ضمن أصول المشروع أو ظهر ضمن خصومه ، فهو بلاشك يظهر أمراً معيناً أو يشير على الأقل الى وجوده ، وفاحص الميزانية النابه

يستطيع — بعد القليل من المران — أن يكشف الغطاء عن تاريخ المشروع وأن يتعرف على حقيقة مركزه .

وبنود الميزانية الجديرة بالفحص والتحليل تأتي من حيث أهمية مدلولاتها على الترتيب التالي :

- ١ — رأس المال . ٢ — رصيد حساب الأرباح والخسائر .
 - ٣ — الاحتياطات ٤ — الأصول السائلة . ٥ — القروض .
 - ٦ — الذمم . ٧ — المطلوبات . ٨ — البضائع الباقية بالمخازن والأعمال القائمة . ٩ — الأصول الثابتة . ١٠ — شهرة المحل .
- فالبنود رقم (١) ، (٢) ، (٣) تدل على حجم المشروع ومثانه دعامة . والبنود رقم (٤) ، (٥) ، (٦) تشير إلى مركزه النقدي : Cash Position مركزه من حيث توافر الأموال السائلة والنقدية اللازمة لانظام العمل وحسن سيره — والبنود رقم (٦) ، (٧) ، (٨) ترمز إلى مدى اتساع نطاق أعمال المشروع — أما البنود رقم (٩) ، (١٠) فيوضحان مقدار ما تملكه المنشأة من مرونة أو مقدار ما هي مصابة به من جمود ، هذا ويمكن التعرف على درجة اليسر في المشروع من البنود (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) .
- والآن نرى لزاما علينا أن نتناول ببعض الشرح كل مجموعة من هذه المجموعات حتى نصل إلى أقصى ما يمكن استنتاجه من فحص وتحليل :
- أولا — بنود الميزانية بصفتها الفردية .

ثانيا — البنود التي تتكون منها كل مجموعة من هذه المجموعات بوصفها وحدة متماسكة متجانسة .

الفصل الثاني

حجم المشروع وثبات دعائه

مقدمة — علاقة رأس مال المشروع بثبات مركزه — ريع الأسهم
دليل صادق على ما يتمتع به المشروع من استقرار — رأس المال
المستثمر في المشروع ورصيد حساب الأرباح والخسائر
والاحتياطيات — ملاحظات عامة .

مقدمة :

ذهبنا في الفصل السابق إلى فحص البنود الخاصة برأس المال (بما فيه رأس المال الإعتباري) ، وحساب الأرباح والخسائر أو غيره من الحسابات الماثلة لحساب توزيع الأرباح أو حساب الإيراد أو أى حساب آخر يمثل أرباحاً أو خسائر متجمعة ، والاحتياطيات (بما فيها الاحتياطيات الخاصة المستثمرة) — ذهبنا إلى القول بأن فحص هذه البنود يكشف لنا عن حجم المشروع وثبات دعائه .

علاقة رأس مال المشروع بثبات مركزه .

يجدر بنا في هذا المقام ألا نحاول اقناع القارئ بوجود علاقة قوية ومستديمة بين ضخامة رأس مال المشروع وبين ثبات مركزه واستقرار أركانه ، فكم من شركة أنشئت برءوس أموال ضخمة ، ومع هذا فكان مآلها إلى الفناء إما عن طريق التصفية أو عن طريق الإفلاس . وسنأني هنا — على سبيل المثال لا الحصر — بأسماء بعض الشركات التي كان مآلها إلى ذلك المصير المحزن :

١ — البنك المصرى Bank of Egypt Ltd. وكان رأس ماله ٦٢٥,٠٠٠ جنيه انجليزى .

٢ — شركة بواخر البوستة المصرية The Egyptian Mail Steamship Co. Ltd. وكان رأس مالها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى .

٣ — شركة بيرة الأهرام Brasserie des Pyramides وكان رأس مالها المدفوع مليونين من الفرنكات الفرنسية .

ومع ذلك فيمكن القول بصفة عامة بأنه كلما زاد حجم المشروع وعظم قدر رأس ماله المستثمر ، كلما كان مركزه حقيقيا بالثبات والاستقرار .

وهذا يعمل ارتفاع أسعار أسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة إذا ما قورنت بأسعار أسهم الشركات المماثلة التى تقل عنها من حيث ضخامة رقم رأس مالها الظاهر بميزانيتها العامة . وارتفاع الأسعار فى سوق الأوراق المالية ينجم عنه حتما هبوط متناسب فى مقدار الربيع « Dividend Yields » الذى تغله تلك الأسهم .

ربيع الأسهم دليل صادق على ثبات المشروع واستقراره .

لا شك فى أن الربيع الذى تغله الورقة — علاقة مباشرة بما يتمتع به المشروع من استقرار وأمان . ويمكن اعتمادنا على هذا الدليل أكثر من اعتمادنا على ارتفاع أو انخفاض الأسعار فى سوق الأوراق المالية ، للتعرف على مدى ذلك الاستقرار والأمان .

ونقصد هنا بالربيع ذلك القدر الذى تغله الورقة منسوباً إلى ثمن شرائها : فمثلاً إذا كان السهم من سهوم بنك مصر (قيمته الاسمية ٤٠٠ قرش صاغ ويباع فى سوق الأوراق المالية بسعر ١٧٠٠ قرش) ، إذا كان هذا السهم يغل ربحاً قدره ٨٥ قرشاً فى السنة فإن هذا الربيع لا ينسب إلى قيمة السهم

الإسمية (٨٥ : ٤٠٠ أى $\frac{1}{21}$ %) بل يجب أن ينسب إلى قيمته السوقية فيكون ٥ % فقط (٨٥ : ١٧٠٠) .

وهذا يفسر ما سبق أن ذهبنا إليه من أن ارتفاع الأسعار في سوق الأوراق المالية ينجم عنه حتما هبوط متناسب في مقدار الربيع الذي تغله الأوراق موضوع الاستثمار . ونضيف هنا إلى ذلك أنه كلما انخفضت نسبة الربيع، كلما دل هذا على زيادة ما يتمتع به المشروع من ثقة وأمان وثبات واستقرار . أضف إلى ما تقدم أن تسعيرة الأوراق المالية تتأثر دائما بكثير من العوامل الخارجية ، فهي تعتمد في تقلبات أسعارها على مقدار حصص الأرباح التي يوافق المساهمون في جمعيتهم العامة السنوية على توزيعها ، كما أنها تعتمد في تلك التقلبات على شهرة المنشأة أو الهيئة مصدرة الأوراق . أما الربيع - على النقيض مما تقدم - فيعتمد اعتماداً كلياً على ثبات مركز هذه الهيئة أو تلك المنشأة وعلى ما تتمتع به من ضمان واستقرار .

لذلك نجد أن الأموال المستثمرة في الأوراق التي تتمتع بأوفى نصيب من الضمان - كسندات الحكومات وقروض البلديات - لا تغل إلا ريعاً ضئيلاً إذا ما قيس بالربيع الذي تغله أنواع الأوراق الأخرى .

وبفحص إحدى نشرات الأسعار الرسمية التي أصدرتها أخيراً لجنة سوق الأوراق المالية بالقاهرة ، نرى فيما يلي بعض الأسعار المتداولة لسندات الحكومات وقروض البلديات Fonds d'Etats et Emprunts Municipaux

القرض الوطني $\frac{1}{3}$ % ١٠٢٩٠

قرض الجمهورية اليونانية ٤ % ١٤١٠

قرض بلدية الاسكندرية ٤ % ٩٧٠٠

والربيع الحقيقي لهذه الأوراق هو ٣,١ % بالنسبة للقرض الوطني ،

٣,٨٪ بالنسبة لقرض الجمهورية اليونانية ، ٤,١٪ بالنسبة لقرض بلدية الإسكندرية أى بمتوسط قدره ٣,٦٪ .

وبفحص هذه النشرة أيضاً نرى الأسعار الآتية متداولة لبعض أوراق

شركات النقل والترع Sociétés de Transport et Canaux

٣٠٠	شركة الأمانديوس العمومية
٢٣٥	شركة سكك حديد الاسكندرية والرمل
٥٢٠	شركة قناة المنزلة
٤٥٠	شركة مصر للطيران
١٢٠٠	شركة مصر للنقل والملاحة

وبما أن آخر ربح صافى وزع على المساهمين فى هذه الشركات الخمس

كان ١٦,٦ ، ٨,٧٤ ، ٣٤,٠ ، ١٧,٦ ، ٤٤ قرشاً على التوالى — فيكون ريع هذه الأسهم ٥,٥٣٪ بالنسبة لشركة الأمانديوس العمومية ، ٣,٧١٪ بالنسبة لشركة سكك حديد الاسكندرية والرمل ، ٦,٥٤٪ بالنسبة لشركة قناة المنزلة ، ٣,٩١٪ بالنسبة لشركة مصر للطيران ، ٣,٦٧٪ بالنسبة لشركة مصر للنقل والملاحة أى بمتوسط قدره ٤,٦٧٪ .

وفيما يلى أسعار بعض أسهم الشركات الصناعية Sociétés Industrielles

كما هو وارد بنفس نشرة الأسعار الرسمية اليومية الموضوعة من لجنة البورصة بالقاهرة :

٧٠٠	شركة السكر والتكرير المصرية
٢٤٣٠	شركة الطوب الأبيض الرمل المصرى
١٨٥٠	شركة مصر للغزل والنسيج
١٢٥٠	شركة مصر لنسيج الحرير
١٣٥٠	شركة مضارب الأرز

وبما أن آخر ربح صافى وزع على مساهمى هذه الشركات كان ٢٣,٢٧ قرشا
عن كل سهم من أسهم شركة السكر والتكوير المصرية ، ٩٠ قرشا عن كل
سهم فى شركة الطوب الأبيض الرملى المصرى ، ١٣٢ قرشا عن كل سهم
من سهام شركة مصر للغزل والنسيج ، ٨٨ قرشا للسهم الواحد فى شركة
مصر لنسيج الحرير ، ٧٩,٢ قرشا عن السهم فى شركة مضارب الارز —
فتكون نسبة الربح الحقيقى ٣,٣٤ ٪ ، ٦,٢٩ ٪ ، ٧,١٣ ٪ ، ٧,١٣ ٪ ،
٧,٠٤ ٪ ، ٥,٨٧ ٪ على التوالى أى بمتوسط قدرة ٥,٩٣ ٪ .

نرى من الأمثلة التى أتينا عليها كيف أن نسبة الربح ترتفع
وتتخفض فى كل مجموعة من الأوراق تبعاً لنقص وزيادة مقدار الضمان
الذى تتمتع به : فنجد مثلاً أن الأوراق الحكومية وقروض البلديات —
وهى من الأوراق المضمونة — تغل ريعاً ضئيلاً ، فى حين أن الأوراق
التي تشتري بقصص — المضاربة — كأسهم الشركات الصناعية — تغل نسبة
كبيرة من الربح حتى تعوض المجازفة التى يقدّم عليها الأشخاص الذين
يستثمرون أموالهم فى تملك مثل هذه الأوراق .

رأس المال المستثمر ومساب الأرباح والخسائر والاهتياطات .

لبعد الآن إلى موضوعنا السابق — موضوع فحص البند الخاص برأس
المال — فنقول إنه يجدر بنا أولاً وقبل كل شيء أن ننظر بعين الاعتبار
إلى مقدار الأموال المستثمرة فى المشروع .

فلو كان رأس المال المستثمر ضئيلاً بالنسبة إلى ما للمشروع من علاقات
تجارية (مجموع الذمم والمطلوبات) ، أو كان ضئيلاً بالنسبة إلى جملة أصوله ،
فيحق لنا — والحالة هذه — أن نشكك فى ثبات مركز ذلك المشروع .

والميزانية الآتية مثال لما ذهبنا إليه :

الميزانية العامة

بتاريخ

جنيه	الأصول	جنيه	الخصوم ورأس المال
١٥٠٠٠	أراضى حكر	١٢٩٤٥	سلفة من البنك
٢٢٥٠٠	مكائن وآلات		٢٥٠٠٠ قروض
٣٠٥٠	عربات	٢٧٥٠٠	٢٥٠٠ فوائد مستحقة عليها
١٣٢٠	أثاث وثوابت	٩١٢١٥	مطلوبات
٣٢٤٨٠	بضاعة باقية	١٥٠٠	رأس المال
٥٧٣١٥	ذمم	٢٣٦٠	+ أرباح
١١٩٠	مدفوعات مقدمة	٣٨٦٠	
٤١٥	نقدية بالصندوق	١٦١٠	٢٢٥٠ - المسحوبات
١٣٣٢٧٠		١٣٣٢٧٠	

ففي هذه الميزانية نجد أن نسبة رأس المال إلى مجموع الذمم والمطلوبات ضئيلة جداً : فهي لا تتعدى ١,١ ٪ (١٦١٠ : ١٤٨,٦٠٠) ، وهي كذلك ضئيلة إذا ما قورنت بجملة الأصول (١٢٣,٢٧٠) فهي في هذه الحالة لا تتعدى ١,٢ ٪ .

أما إذا كان رأس المال كبيراً ومتناسباً مع جملة الأصول (والتناسب هنا يختلف باختلاف نوع العمل الذي يقوم به المشروع وباختلاف الجهة التي يتركز فيها نشاطه) فيجب في هذه الحالة أن نراعي ما لرصيد حساب الأرباح والخسائر وما لمقدار الاحتياطيات من أهمية خاصة وذلك قبل أن نحكم بصفة قاطعة على مدى ثبات أركان المشروع .

فقد يحدث أن يكون رأس المال المستثمر كبيراً ، ومع ذلك فربما نجد في بعض الأحيان أن رأس المال قد هلك كله أو معظمه ، وفي هذا ما فيه من الدلالة على فشل المشروع وعدم استقراره .

ويمكن التعرف على مثل ذلك الوضع دون عناء بفحص رصيد حساب الأرباح والخسائر .

فإذا كان الرصيد مدينياً - ويظهر رقمه في هذه الحالة إلى جانب الأصول من الميزانية العامة - فهذا يشير للتو إلى أن المشروع قد صادفته ظروف غير مواتية فتراكمت خسائره عاما بعد عام ، كما أنه يشير بالتالى إلى عدم ثباته وتزعزع أركانه .

وإليك ميزانية لمشروع كهذا :

الميزانية العامة لشركة

بتاريخ

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
٥٢٠٠	تقديية في الصندوق والبنك		رأس المال المصرح به والمصدر
٢٣٠٤٠٠	مدينون مختلفون	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ سهم بسعر ٤ جنيهات
٣٤٨٠٠	بضاعة باقية	٤٠٠٠٠	سلفة من البنك
٢٩٦٠٠	مكائن وآلات	٢٧٢٠٠٠	دائنون مختلفون
٢٨٠٠٠	أراضى ومبانى		
	حساب الأرباح والخسائر		
	٧٤٤٠٠ رصيد قديم		
٨٤٠٠٠	٩٦٠٠ خسائر هذا العام		
٤١٢٠٠٠		٤١٢٠٠٠	

يلاحظ في هذه الميزانية أن رأس المال البالغ قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه قد هلك معظمه ، وإذا استبعدنا منه جملة الخسائر المتراكمة فلا يتبقى من هذا المبلغ الكبير إلا ١٦,٠٠٠ فقط .

يلاحظ أيضاً أن المشروع قد منى بخسائر فادحة لعدة سنوات متتالية وأن خسائر هذا العام وحده قد بلغت ٩,٦ ٪ من رأس المال المصدر .

أما إذا كان رصيد حساب الأرباح والخسائر دائناً وظهر رقبته إلى جانب الخصوم من الميزانية العامة تبعاً لذلك ، فيجب أن نغني بفحص رقم هذه الأرباح ودراسة المفردات التي يتكون منها رقمها .

فلو كانت الميزانية العامة لا تظهر تلك المفردات ، وكان رقم الأرباح نفسه ضئيلاً ، وكان تقرير مجلس الإدارة والحسابات التي تنشر على المساهمين خلواً من تفصيل حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح ، فإن في هذا وذاك ما يدعو إلى الشك في ثبات مركز الشركة .

ونجد في الميزانية التالية مثالا لذلك .

الميزانية العامة لشركة

بتاريخ

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
١١٥,٠٠٠	أموال حكر	١٥٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به —
٩٦,٠٠٠	أموال حرة	١٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠ سهم سعر ١٠ ج
٨٧,٠٠٠	مبان	٢٣,٠٠٠	قروض موثقة برهن
١٧,٨٠٠	معدات	٣٥,٠٠٠	مطلوبات مختلفة
٩,٤٠٠	نقدية بالبنك	١٦,٠٠٠	سلفة من المديرين
		١,٢٠٠	تأمينات مودعة لدينا
			أرباح وخسائر
٣٢٥,٢٠٠		٣٢٥,٢٠٠	

وبما يلاحظ على هذه الميزانية :

— أولا — حاول مديرو الشركة تحسين مركزها النقدي والمالي فنجحوا
سلفة قدرها ٣٥٠٠٠ جنيه .

ثانياً — بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر في هذه الميزانية
١٢٠٠ جنيه ، ولسنا ندرى ، فربما كان هذا الرصيد كله أو جله مرحلا من
العام الماضي . ومع ذلك ، فإن الرصيد نفسه غير واضح المعالم ويعد ضئيلا
جداً بالنسبة إلى رأس المال : فنسبته لا تتعدى في هذه الحالة ٨,٠٪ .

هذا وليس لظهور رصيد دائن كبير لحساب الأرباح والخسائر ما يقطع
دائماً بنجاح أعمال الشركة وثبات مركزها .

وكل ما يدل عليه وجود مثل هذا الرصيد في جانب الخصوم من
الميزانية العامة ، هو أن الشركة لديها أرباح متجمعة من السنوات الماضية .
ولكن ، ألا يحدث أن يكون تجمع الأرباح هذا نتيجة لبعض إعتبارات
خارجة عن إرادتها ؟ ألا يحدث أن تكون تلك الشركة قد أصيبت بفقر
شديد في أصولها السائلة فلم تستطع توزيع ما حققته من أرباح إلى مستحقيها
من المساهمين ؟ ألا يحدث هذا عندما تستثمر الشركة كل ما تمتلكه من نقود
في شراء الأراضي وإقامة المباني وتجديد المكائن والآلات والمعدات وحيازة
براءات الاختراع وما إلى ذلك ؟ ألا يحدث هذا وذاك في الوقت الذي
تظهر فيه تلك الأصول وغيرها في الميزانية العامة بثمن الشراء رغم انعدام
قيمة بعضها ، ورغم ما منيت به الشركة من عدم التوفيق في حيازة بعضها الآخر ؟
والميزانية الآتية توضح بعض ما ذكرنا :

ميزانية شركة

بتاريخ

الأصول		رأس المال والخصوم	
جنيه		جنيه	
٣ ٩٠٠	نقدية في الصندوق	٢٨٠٠٠	رأس المال المصرح به والمصدر
١٢ ٩٠٠	نقدية بالبنك	٢٨٠٠٠	سهم سعر ١٠ جنيهات
١٦٨٠٠		٣٦٨٠٠	مطلوبات
٤٨٠٠٠	ذمم		حساب الأرباح والخسائر
٢٤٠٠٠	احتياطي ٥٪	١١٤٠٠٠	رصيد قديم
٤٥٦٠٠٠		٣٩٠٠٠	أرباح هذا العام
١٠٠٠٠٠	البضاعة الباقية كمتقدير المديرين	١٥٣٠٠٠	
١٥٦ ٠٠٠	مكائن		
٧ ٨٠٠	استهلاك ٥٪		
١٤٨٢٠٠			
٨٠٠٠٠	أراضي ومباني بثمن الشراء		
٨٠١٠٠٠		٨٠١٠٠٠	

ويلاحظ في هذه الميزانية ما يأتي :

- ١ - ضخامة رصيد حساب الأرباح والخسائر .
- ٢ - عدم كفاية النقدية حتى لتوزيع أرباح هذا العام وحده .
- ٣ - ضالة نسبة استهلاك المكائن .
- ٤ - تقدير الأراضي والمباني بثمن الشراء .

وإذا ما تبين لنا أن رصيد حساب الأرباح والخسائر رصيد محترم ، وأن رأس المال المستثمر في المشروع كبير ومتناسب مع علاقاته التجارية وجملة أصوله ، إذا ما تبين لنا هذا وذاك ، وجب علينا أن نرى بعد ذلك ما إذا كانت الاحتياطات العامة متناسبة مع رقم رأس المال والاحتياطات

الحاجة كافية ومتناسبة مع قيمة الأصول موضوع الاستهلاك . أقول يجب علينا أن نرى هذا كله قبل أن نبدي رأياً في مدى ثبات مركز المشروع واستقراره . فإذا كان الإحتياطى العام (الإحتياطى القانونى والإحتياطى فوق العادة إن وجد) متناسباً في ضخامته مع رقم رأس المال، وإذا كانت الإحتياطيات الخاصة كافية لتغطية كل ما يصيب الأصول من ضعف واضمحلال في قواها الإنتاجية . إذا كانت هناك إحتياطيات بهذا القدر أو بما يربو عليه مع وجود أموال سائلة في جانب الأصول تتناسب مع هذا القدر أو ذاك ، فيمكن والحالة هذه أن نحكم - ونحن مطمئنون - بثبات مركز الشركة بعض النظر عن ضآلة أو ضخامة رصيد حساب الأرباح والخسائر (الدائن طبعاً) ، لا سيما إذا كانت هذه الشركة إعتادت توزيع حصص أرباحها على أساس سعر الفائدة السائد في الأسواق أو أكثر منه .

وليك ميزانية عامة من هذا القبيل :

ميزانية شركة

بتاريخ

جانب الأصول	جنيه
أراضى ملك	٤٨٠ ٠٠٠
أراضى حكر	٢٦٠ ٠٠٠
مبانى	٥٠ ٠٠٠
مكائن وآلات	١٨٠ ٠٠٠
بضائع باقية	٦٣٤ ٠٠٠
مدينون مختلفون	٩١٠ ٠٠٠
أموال مستثمرة مقدرة بثمن الشراء (قيمتها السوقية ٧٤٢٠٠٠) نقدية في الصندوق ونقدية بالبنك	٦٨٨ ٠٠٠ ٥٥ ٠٠٠
	٣٧٠٧ ٠٠٠

جانب رأس المال والخصوم	جنيه	جنيه
رأس المال المصرح به والمصدر		
١٠٠,٠٠٠ سهم امتياز ٥٪ سعر ١٠ جنيهات	١٠٠٠٠٠٠	
١٥٠,٠٠٠ سهم عادي سعر ١٠ جنيهات	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
الاحتياطي العام		٤٠٠٠٠٠
احتياطي استهلاك المباني		١٨٢٠٠٠
احتياطي استهلاك المكين والآلات		٥٠٠٠٠
دائنون مختلفون		١٤٦٠٠٠
حساب الأرباح والخسائر		
رصيد قديم	٤٠٨٠٠٠	
- أرباح وزعت		
٥٠,٠٠٠ على أسهم الامتياز ٥٪		
١٥٠,٠٠٠ على الأسهم العادية	٢٠٠٠٠٠	
	٢٠٨٠٠٠	
+ أرباح هذا العام	٢٢١٠٠٠	٤٢٩٠٠٠
		٣٧٠٧٠٠٠

وبما يلاحظ في هذه الميزانية :

- ١ - ضخامة رأس مالها المستثمر .
- ٢ - الاحتياطي العام بلغ ١٦٪ من رقم رأس مال الأسهم .
- ٣ - احتياطي استهلاك المباني تبلغ نسبته ٢٦,٢٪ من قيمتها .
- ٤ - المكين والآلات وقيمته ١٨٠٠٠٠ جنيهه بلغ احتياطي استهلاكها ٥٠٠٠٠ جنيهه أى بنسبة ٢٧,٨٪ .
- ٥ - الاحتياطيات العامة والخاصة وجملتها ٦٣٢٠٠٠ جنيهه يقابلها - في جانب الأصول - أموال مستثمرة مقدرة (بسعر الشراء) بمبلغ ٦٨٨٠٠٠ جنيهه .

٦ - الأرباح التي وزعتها الشركة على الأسهم العادية بلغت نسبتها ضعف نسبة الأرباح التي وزعت على أسهم الامتياز . ولا شك في أنها أعلى من سعر الفائدة السائد في الأسواق .

ملاحظات عامة :

يجدر بنا قبل أن ننتهي من بحث هذه المجموعة المتناسكة من بنود الميزانية العامة ، أن نذكر بعض الملاحظات الخاصة بهذا الموضوع :

أولاً - يشمل رأس المال المستثمر Invested Capital تلك الخصوم التي يتكون منها رأس المال الاعتباري ، كالسندات والسندات الموثقة برهن وما إلى ذلك . ورغم أن كل هذه البنود تدخل ضمن نطاق « القروض » ، إلا أن الأموال التي يحصل عليها المشروع عن هذا الطريق تستغل وتستثمر في سبيل إنجازه وتوظيف دعائمه وتوسيع نطاق أعماله .

ثانياً - يحدث في بعض الأحيان أن تعتمد المنشأة إلى شطب رصيد الخسائر المتجمعة ، والظاهرة قيمته في جانب الأصول من الميزانية العامة ، وذلك بتعديل رأس مالها وتخفيضه .

فلو فرضنا مثلاً أن رأس المال المصدر مكون من ٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل ، وأن جملة الخسائر المتجمعة تبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولو فرضنا أن المنشأة أرادت أن تتخلص من هذا الرصيد المدين لحساب الأرباح والخسائر ، فما عليها - إلا أن تخفض رأس المال من ٥٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ جنيه وذلك بجعل قيمة السهم الواحد ثمانية جنيهات بدلاً من عشرة . وهذا التخفيض لا يمكن أن يتم بطبيعة الحال إلا بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التي يتطلبها القانون .

ففي هذه الحالة لا يظهر رصيد الأرباح والخسائر في الميزانية العامة رغم الخسارة الفادحة التي سبق أن منيت بها المنشأة ، فهي إذن لا تظهر لنا

ماحدث . ومع ذلك ، فيمكن الاستدلال على الحقيقة إذا ما قارنا هذه الميزانية بالميزانيات الأخرى التي سبق تنظيمها .

هذا ويمكن أيضاً تعديل رأس المال بزيادته . ذلك بأن يحول إليه رصيد الأرباح المتجمعة أو بعض الاحتياطيات ، فتصدر الشركة بمقدار الزيادة أسهم منحة توزعها على المساهمين كل حسب نصيبه في الأرباح . وبهذه الطريقة تستبعد من ميزانيتها العامة الرصيد الدائن لحساب الأرباح والخسائر (أو بعض الاحتياطيات) ، وتزيد في نفس الوقت من قدر رأس مالها المصدر والمكتتب به .

ثالثاً - تنصب هذه الملاحظة على الميزانيات التي يغفل فيها تفصيل حساب الأرباح والخسائر أو حساب التوزيع : فلا يذكر لرصيد هذا الحساب أو ذاك إلا رقم واحد أصم لا يفسر لنا الوضع الحالي للأرباح التي حققتها المنشأة هذا العام ، ولا يستدل منه على مدى العلاقة التي تربطه بأرباح العام المنصرم .

وفي هذا مافيه من إخفاء لكثير من الحقائق الهامة . وهذا وحده يكفي لاثارة الشكوك حول ثبات مركز المنشأة رغم ما يحيط بميزانيتها العامة من مظاهر براقة لامعة .

الفصل الثالث

الوضع النقدي للشروع

CASH POSITION

مقدمة — الأصول السائلة وأهميتها — القروض ودلائلها
أوراق القبض والذمم — الذمم وعلاقتها ببعض بنود الميزانية

مقدمة :

أتينا في فصل سابق على بيان بنود الميزانية التي يمكن اعتبارها من الأصول السائلة ، وذكرنا أن تلك البنود تشمل النقدية التي في الصندوق والنقدية التي بالبنك ، كما أنها تشمل الأموال المستثمرة التي يمكن التصرف فيها بالبيع وقت الحاجة دون أى عناء .

وثبات مركز أية منشأة لا يعتمد فقط على ضخامة رأس مالها وقوة احتياطياتها ووفرة أرباحها — وهى العوامل التي شرحناها في الفصل الثاني من هذا الكتاب — بل أنه يعتمد أيضاً على وضعها النقدي . لذلك كان لزاماً علينا أن ننظر بعين الاعتبار إلى :

(١) الأصول السائلة وكفائتها .

(ب) القروض ودلائلها .

(ح) الذمم وما إليها .

الأصول السائلة وأهميتها :

ليس هناك من سبيل إلى إنكار ما للوضع النقدي للشروع من أهمية خاصة ، ولا أدل على ذلك من دقة الظروف وخرج المواقف التي تنتاب

المشروعات التي لا يتوافر لديها رأس المال السائل اللازم لاستمرار حركة العمل وأداء كافة المصروفات العامة والمصروفات الأخرى المستديمة التي تقتضيها تلك الحركة .

فالأجور يجب أن تصرف في موافقتها ، كذلك يجب دفع الإيجار والعوائد والغاز والنور والمياه والوقود والإصلاحات وغير ذلك من المصروفات الضرورية والمصروفات الطارئة التي لا تدخل تحت عداؤه وحصر . كل هذه المبالغ يجب أن تؤدي في الوقت المناسب إلى أربابها ، سواء أتوافر لدى المشروع المال اللازم لذلك الأداء أم لم يتوافر . وفي حالة عجزه عن دفع ما هو مطلوب إليه أدائه ، فلا شك في أن حركة العمل سوف يصيبها الشلل ، وقد تتعرض في كثير من الأحيان إلى بعض المضاعفات الحادة فتتوقف تلك الحركة توقفاً تاماً .

فالمال بالنسبة للمشروع هو عصب حياته وقلبه النابض : فلنا أن نتصور قاطرة تسير دون وقود أو كهرباء ، ولنا أن نتصور زراعة تنمو وتزدهر دون أن تصيبها قطرة ماء ، ولكن - في عهدنا الاقتصادي الحاضر - ليس لنا أن نتصور مشروعاً يبقى لحظة واحدة دون مال ، لافرق في ذلك بين المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية أو المهنية أو غيرها .

وليس لهذه المشروعات أو تلك أن تنتظر ميسرة حتى تحصل على حاجتها من المال ، بل يجب أن يكون هذا المال حاضراً لديها وموجوداً دائماً وقت الطلب .

وإذا كان المال موجوداً ولكن في شكل من الأشكال التي تجعله صعب المنال أو التحصيل ولو لفترة وجيزة ، فإن المنشأة - بالغاً ما بلغ مدى اتساع دائرة أعمالها ومهما بعدت شهرتها وتوطدت أركانها - لا بد وأن تعاني من أسباب الاضطراب ما تعانيه حتى يتسنى لها الحصول بإحدى

الوسائل على كفايتها من المال السائل اللازم لضمان حسن سير العمل وانتظامه
فكم من مشروع كان مآله إلى الإفلاس رغم يسره ، وكم من منشأة
أجبرت على تصفية أعمالها نتيجة لنقص بجائى فى أموالها السائلة اللازمة
لأداء مطالبها الملحة .

وهذا بالذات هو السبب الذى يحدو بكثير من الشركات إلى تكوين
احتياطيات مستثمرة فى أصول سائلة : فلا تحوى حفظتها سوى أوراقا
مالية من الطراز الأول وعقوداً (بوالص) لدى كبريات شركات التأمين ،
حتى تتمكن من تحويل هذه العقود وتلك الأوراق إلى أموال حاضرة فى
يسر زائد ودون أية خسارة .

وخلاصة القول أن توافر الأصول السائلة فى المشروع ضرورة لازمة
ودليل قاطع على سلامة وضعه النقدى .

القروض ودلائلها :

وفى حالة إنعدام أو عدم كفاية الأصول السائلة ، فليس هناك أدنى
شك فى أن المشروع سوف يضطر — إن عاجلا وإن آجلا — إلى البحث
عن سلفة يعقدها مع أحد المصارف ، أو قرض يحصل عليه من أى مصدر
من المصادر الأخرى : فيمكن الحصول عليه من بعض الشركاء (فى شركات
الأشخاص) أو من المديرين (فى الشركات الخاصة) أو من غير
هؤلاء وهؤلاء

لذلك كان لزاما علينا أن نبحث عن القروض — وما فى حكمها — فى
الميزانية العامة ، فان وجدت هذه ضمن بنودها ، كان فى هذا ما يشير إلى
ضعف الوضع النقدى بصفة عامة .

وهناك من يقول بأن وجود القروض فى الميزانية العامة لا يستدل
منه فى كل الأحوال على ضعف الوضع النقدى ، بل هو — على النقيض

الفصل الرابع

حجم المشروع ومدى علاقاته التجارية

THE TRADING

مقدمة — الذمم — المطلوبات وعلاقتها بالذمم — البضاعة
الباقية وعلاقتها بالأرباح — الأعمال القائمة — الخلاصة

مقدمة :

يمكن القول بأن التجارة في وقتنا الحاضر لا تقوم إلا على أساس قوى من الائتمان : فالمعاملات التجارية التي تتم نقداً لا تتعدى بعض الصفقات الشخصية البسيطة أو بعض الشؤون المنزلية التي لا يقيم لها أى وزن أو اعتبار . وما دام الأمر كذلك ، فيجب أن يكون للمؤسسة التجارية أموال في ذمة الغير — اللهم إذا استثنينا ذلك العدد القليل من تجار التجزئة الذين يتعاملون على أساس النقد — كما يجب أن تكون هناك أموال يطالب بها الغير نفس هذه المؤسسة .

وفي الميزانية العامة تظهر تلك الأموال التي للمؤسسة في ذمة الغير ، وهذه الأموال التي يجب أن تؤديها المؤسسة للغير تحت اسم « ذمم » و « مطلوبات » هذا ويحق لنا أن نستنتج أنه كلما زاد رقم هذين البندين ، كلما كان في ذلك دلالة كافية على كبر حجم المشروع من ناحية ، وعلى اتساع نطاق أعماله التجارية من ناحية أخرى .

الذمم :

أما فيما يتعلق برقم الذمم الظاهر في الميزانية ، فيجب أن نأخذ حذرنا وننتأكد من أن المنشأة قد استقطعت منه القدر الكافي لمقابلة الديون

المعدومة والمشكوك فيها ، ولمواجهة الخصم الذى اعتادت أن تسمح به
لعملائها تعجيلا لدفع ما عليهم فى حدود المهلة المتفق عليها للاتفاف بمثل
هذا الخصم .

فإذا كان رقم الذمم يشمل بعض الديون التى مضت عليها مدة طويلة
دون تحصيل ، فيمكن اعتبار قيمتها من الديون الرديئة التى لا ينتظر أداؤها ،
كما يمكن اعتبار ذلك الرقم مغالى فى تقديره فى حدود جملة المبالغ التى كان
يجب شطبها .

فلو فرضنا مثلاً أن القيمة الدفترية للذمم كانت ١٠٠٠٠ جنيهه ، وكانت
تتضمن ٢٥٠ جنيهها لدين مضى عليه أكثر من ست سنوات ، وديوناً أخرى
بمجموعها ٢٠٠٠ جنيهه مضى عليها حوالى أربع سنوات ، وديوناً ثالثة جملتها
٣٠٠٠ جنيهه مضى عليها ما يزيد عن السنتين ، أما الرصيد المتبقى بعد ذلك كله
وقدره ٤٧٥٠ جنيهها فيمثل ديوناً مضى على قيدها فى الدفاتر سنتان أو أقل .

لو فرضنا هذا كله ، فلن نكون بعيدين عن الصواب لو اعتبرنا مبلغ
الـ ٢٥٠ جنيهها ديناً معدوماً ، وكذلك نعتبر ضمن الديون المعدومة ٥٠ ٪
من الديون التى مضى عليها حوالى أربع سنوات ، ولن نكون مغالين فى
تقديرنا لو اعتبرنا أن مبالغ الـ ٣٠٠٠ جنيهه ربعه غير قابل للتحصيل ، وأن
٥ ٪ من جملة الديون التى مضى على قيدها بالدفاتر أقل من سنتين هى النسبة
المعقولة التى تحسب الديون المعدومة على أساسها .

وهكذا يجب علينا أن نخصم ما يأتى من مبالغ الـ ١٠٠٠٠ جنيهه الظاهر
فى دفاتر المنشأة : —

(أ) الدين الذى مضى عليه أكثر من

٢٥٠ جنيهها

ست سنوات وقدره

(ب) ٥٠ ٪ من مجموع الديون التى مضى

١٠٠٠ جنيهه

عليها حوالى أربع سنوات

(ح) ٢٥٪ من جملة الديون التي مضى عليها ما يزيد عن السنتين . . .	٧٥٠ جنيهاً
(ز) ٥٪ من الديون التي مضى على قيدها بأدق سنتين أو أقل . . .	٢٢٧,٥٠٠ جنيهاً
فتكون الجملة	<u>٢٢٣٧,٥٠٠ جنيهاً</u>

وعليه فتكون القيمة الحقيقية للذمم عبارة عن ١٠٠٠٠ جنيه ناقصاً ٢٢٣٧,٥٠٠ جنيهاً أى مبلغ ٧٧٦٢,٥٠٠ جنيهاً لا غير .

المطلوبات وعروضها بالذمم :

أما المطلوبات فيجب أن تقدر بكامل قيمتها الدفترية ، اللهم إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي تعتمد فيها المنشآت على تكوين احتياطي للخصم المكتسب .

ومن الأمور المعترف بصحتها أنه كلما ارتفع رقم المطلوبات كلما قابل ذلك إرتفاع مناسب في رقم الذمم ، وهذا ما نشاهده في بعض المنشآت ولا نشاهده في بعضها الآخر .

ففي المنشآت التي ينطبق عليها هذا الوضع — وبعبارة أخرى — في تلك المنشآت التي تربو فيها جملة ما لها من ديون في ذمة العملاء على مجموع ما هو مطلوب منها للوردين ، يمكن أن نقس مدى النجاح الذي أصابته أو الفشل الذي منيت به بكبر أو ضالة الفرق بين رقمي الذمم والمطلوبات .

ولإيضاح ما تقدم ، نفرض أن المبالغ المطلوبة للوردين بلغت في جملتها مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه — وعلى هذا الأساس ينتظر أن يصل رقم المدينين إلى حدود ٢٣٠٠٠ جنيه في المشروعات التجارية ، أما في المشروعات الصناعية فيجب أن يقفز هذا الرقم إلى حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه حتى تتمكن

المنشأة من تغطية أجور العمال والنفقات الأخرى المتعلقة بعملية الإنتاج .
وليس في هذا القول من عجب إذا ما تذكرنا أن أثمان السلع في الصفقات
المجزية يجب أن تشمل كافة التكاليف ونسبة معقولة من الأرباح .

أما إذا كان الفرق بين رقم الذمم والمطلوبات ضئيلاً ، أو كان رقم
الثانية يربو على رقم الأولى ، فإن مثل هذا الوضع يتخذ قرينة تشير إلى
فشل المشروع من الناحية التجارية ، كما وأنه يعتبر دليلاً على أن هذا المشروع
دائب على إتباع سياسة المغالاة في المتاجرة Overtrading في أي ناحية
من نواحيها . ويستثنى من ذلك - بطبيعة الحال - تلك المشروعات التي
لا تتعامل إلا على أساس النقد ، كالمخازن الكبيرة التي تقوم بتجارة التجزئة
وتتعامل رأساً مع المستهلكين .

البضاعة الباقية وعطوفتها بالأرباح .

ومع ذلك فليس لنا أن نستنتج في جميع الحالات التي يكون فيها رقم
الذمم أقل من رقم المطلوبات ، ليس لنا أن نستنتج أو نستدل من ذلك
على أن المشروع لا بد وأن تكون قد أصابته بعض الخسائر .

وبالعكس ، فقد يكشف حساب الأرباح والخسائر عن أرباح صافية
محترمة رغم ما أشرنا إليه من نقص في رقم الذمم . وهذا كثيراً ما يحدث
عندما تتضخم المبالغ التي تمثل البضاعة الباقية وقت الجرد .

وتضخم رقم هذه البضاعة يؤدي حتماً إلى زيادة الأرباح الإجمالية ،
وبالتالي إلى إظهار ذلك القدر من الأرباح الصافية الذي يشير من ناحية
المحاسبة البحتة إلى نجاح المشروع واتساع أعماله التجارية .

والحقيقة التي لا مرأى فيها هي أن وجود هذا الرصيد الضخم من البضاعة
وقت الجرد ، أن دل على شيء فإنما يدل على أن المشروع قد اتبع سياسة
المغالاة في الشراء Over-purchasing أو المغالاة في عملية إنتاج السلع

Over-production وهذا معناه أن الأرباح التي حققها المشروع ما هي إلا أرباح مفرقة في بضائع أكثرها فائض عن حاجة المبيعات .

ولا يخلو مثل هذا الوضع من بعض الأخطار : فأى هبوط يطرأ في السوق على أسعار السلع موضوع التعامل لا بد وأن يتبعه هبوط في رقم البضاعة الباقية ، فينخفض بذلك رقم تلك الأرباح الوفيرة التي سبق للمشروع تحقيقها عن طريق التقدير — ليس هذا فحسب — بل وقد تتحول أيضاً هذه الأرباح الوفيرة إلى خسارة مؤكدة .

أما إذا حدث وكان رقم الذمم منخفضاً إذا ما قورن برقم المطلوبات ، وكان هذا الانخفاض مقروناً بانخفاض آخر في رقم البضاعة الباقية عند الجرد — إذا حدث هذا وذاك — فيكون فيهما من الدلالة ما يكفي للتأكد من فشل المشروع ومن إصابته ببعض الخسائر .

الاعمال القائمة

نرى في الميزانيات العامة الخاصة بالمهندسين والمقاولين والمشروعات التي تقوم بأعمال البناء ، نرى أن البضاعة الباقية يحل محلها في تلك الميزانيات بند يطلق عليه اسم « الأعمال القائمة » .

ومع ذلك ، فإن الملاحظات التي سبق إبدائها فيما يتعلق بالبضاعة الباقية لا يمكن تطبيقها على الأعمال القائمة : فهي هنا أقرب في طبيعتها إلى الذمم منها إلى البضاعة الباقية ، والواقع أن بند الأعمال القائمة يمثل ذلك الجزء الذي نفذ فعلاً من المقاولات أو المشروعات الهندسية التي لم يتم تسليمها بصفة نهائية في تاريخ اقفال الدفاتر وتنظيم الميزانية . وبما أن مثل هذه الأعمال لم يتم تنفيذها فلا يمكن المطالبة بقيمتها . وكل ما يستطيع المهندس أو المقاول عمله هو المطالبة بدفعة على الحساب قد تصل أحياناً إلى ٨٠ ٪ من قيمة الجزء الذي تم انجازه .

ويجب أن نأخذ في الحسبان - عند فحص رقم الأعمال القائمة - ما تتبعه بعض المنشآت من إضافة ذلك القدر من الأرباح المنتظرة الذي يتناسب مع ما أُنجز من تلك الأعمال ، والنقد الموجه إلى إضافة تلك الأرباح إلى رقم الأعمال القائمة ينحصر في أنه قد يصيب السوق ارتفاع في أجور اليد العاملة أو في أسعار المواد الخام ، وقد توقع على المنشأة بعض الجزاءات لإخلالها بشروط التعاقد وخاصة ما كان منها متعلقاً بموعد التسليم ، ولا شك أن توقيع هذه الجزاءات وارتفاع تلك الأسعار تحول الأرباح المنتظرة إلى خسارة مؤكدة ، أو على الأقل تعمل على اقتطاع الجزء الأكبر من تلك الأرباح .

وبناء على ما تقدم من اعتبارات ، يجب على فاحص الميزانية عند النظر في بند « الأعمال القائمة » أن يستبعد منه ذلك القدر الذي يراه مناسباً لمقابلة ما قد يطرأ على المنشأة من ظروف غير موانية .

هذا ويمكن - في الأعمال الهندسية وفي المشروعات التي تقوم بالمقاولات وأعمال البناء - يمكن اعتبار رقم « الأعمال القائمة » مقياساً صحيحاً لمدى النجاح الذي أصابته مثل هذه المشروعات وبرهاناً قاطعاً على ضيق أو اتساع دائرة أعمالها .

وبما لا يدع مجالاً لأي شك أن ضالة رقم « الأعمال القائمة » الظاهر في الميزانية العامة معناها قلة عدد العقود التي أبرمتها المنشأة ونفاذه شأن العمليات التي تقوم بتنفيذها .

الخلاصة

وتلخيصاً لما أسلفنا ذكره في هذا الفصل ، يمكن القول بأنه إذا ما أردنا الاستدلال على حجم المشروع ومدى علاقته مع العملاء من ناحية ومع

الموردين من ناحية أخرى ، فما علينا إلا أن نرجع إلى الميزانية العامة
ونفحص البنود الخاصة بالذمم والمطلوبات والبضاعة الباقية والأعمال القائمة
(إن وجدت) ونعنى بقراءتها بصفتها مجموعة متناسكة متكاملة .

والقاعدة العامة أنه كلما ارتفع رقم هذه البنود ، كلما دل ذلك على
نجاح المشروع من الناحية التجارية . أما إذا كانت أرقامها ضئيلة - وخصوصاً
فيما يتعلق برقم الذمم وما في حكمها - فهذا معناه فشل ذلك المشروع في تكوين
شهرة له وفي إنشاء علاقات قوية مع الغير .

ومع ذلك فيجب ألا ننسى أن هذا الاستنتاج ، كغيره من باقي
الاستنتاجات التي نصل إليها عند فحص بنود الميزانية ، لا يجب أن يؤخذ
كقاعدة عامة مسلم بصحتها أو كحكم لا يمكن مناقشة حيوياته ، ويجدر بنا
في مثل هذه الأحوال أن نحكم عقولنا في تطبيق هذه الأحكام وتلك
القواعد ، وأن نفرق بين مختلف الحالات الشخصية وما يحيط بكل منها من
ظروف خاصة .

الفصل الخامس

مرونة المشروع

FLEXIBILITY.

مقدمة - أهمية المرونة وإمكان التغير والتحويل - دراسة
العوامل الواجب توافرها - الأصول الثابتة - الأصول الوهمية .

مقدمة .

كثيراً ما يحدث أن يضطر المشروع - تحت ضغط الحوادث - إلى
تغيير كل أو بعض الأغراض التي أنشئ من أجلها .

وقد يكون مرد هذا الاضطراب إلى تغيير في الأزياء ، أو إلى تحول
عن بعض العادات الشائعة ، وقد يكون مرده إلى ظهور مخترع حديث أو
الوصول إلى كشف جديد ، كما وقد يكون سببه وقوع حادث غير مرتقب
أو طارئ لم يكن في الحسبان .

ولا شك أنه قد صادفنا الكثير من الأحداث التي يمكن إعتبارها
مصادفاً لما ذهبنا إليه ، ونذكر من هذه الأحداث - على سبيل التمثيل
فقط - التغييرات الآتية التي طرأت فغيرت مجرى حياتنا من الناحيتين
الاقتصادية والعمرانية :-

(١) الإقلال من استعمال أغطية الرأس (طرايش الرجال وقبعات
السيدات) .

(ب) استخدام الحرير الصناعي في مختلف الصناعات وإحلاله محل
القطن الممتاز والحرير الطبيعي .

- (خ) تحويل شركات الجراموفون إلى إنتاج أجهزة الراديو .
(د) إحلال السيارات والدراجات الهوائية (الموتوسيكلات) محل العربات التي تجرها الجياد .
(هـ) استخدام المكهرباء والغاز في الإضاءة والتدفئة وطهي الطعام وكى الملابس بدلا من البترول والفحم والخشب .
(و) تحويل المحال المعدة لبيع الخمر إلى مقاهى ومطاعم للطبقات المتوسطة والعامة .
(ز) تحويل الملاهى ودور التمثيل وقاعات الموسيقى إلى دور للصور المتحركة .

أهمية المرونة وامكان التحويل والتغيير .

وإذا ما أصبحت الحاجة ماسة إلى تغيير مجرى حياة الشركة أو المنشأة وتحويلها عن أغراضها الأساسية التي أنشئت من أجلها ، فإن « المرونة » أو عبارة أخرى إمكان حدوث هذا التغيير ، لها أهميتها وخطورتها ووزنها . ولا يمكن أن يتم مثل هذا الإجراء فى شركات المساهمة إلا إذا كان هناك نص صريح فى عقودها الإبتدائية يميز حدوث هذا التغيير أو التحويل . ولذلك فقد جرت العادة على أن يكون بند العقد الخاص بالغرض من إنشاء شركة المساهمة شاملا لاوسع مجموعة من مختلف الأعمال - وهذا ما نراه متبعاً حتى بالنسبة لأكثر المؤسسات تفاؤلا بالمستقبل : فنرى مثلاً أن مصرفاً من المصارف المعروفة فى مصر قد وضع البند الخاص بأغراضه على النحو الآتى :-

« يقوم هذا البنك لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بكافة أعمال البنوك والخصم وإعادة الخصم والعالة على أن تؤخذ هذه الألفاظ

بأوسع معانيها ، وبالتسليف بتأمينات أو ضمانات أو بدون ذلك ، وبقبول الأمانات والودائع الخاصة بالأوراق المالية أو البضائع مهما كان نوعها ، وإصدار الشيكات والبنونات والتعهدات . ويمكن للبنك أن يتدخل أو يشترك على أى وجه كان فى أعمال البنوك وفى الأعمال التجارية أو الصناعية أو أى أعمال أخرى تمانلها أو يكون من شأنها المعاونة على تحقيق غرض البنك سواء كان فى مصر أو فى الخارج . وله كذلك أن يندمج فى هذه الأعمال أو يلحقها به أو يشتريها . ويمكن أيضاً أن يقتنى العقارات المتعلقة بالغرض السالف الذكر وأن يشترك فى كافة الأعمال العقارية .

وأما من أمثلة غريبة لبعض الشركات المساهمة التى تسجلت للقيام بغرض معين ، فإذا بها - تحت ضغط الظروف أو جرياً وراء الربح السهل الميسور - ترى نفسها مضطرة إلى القيام بأعمال تخالف أغراضها الأساسية تمام المخالفة : فهناك مثلاً إحدى الشركات التى كونت أولاً بقصد إنشاء بعض المطاعم ، ثم تحولت بعد ذلك إلى وكالة من وكالات استئجار وتأجير المباني والعقارات وهناك شركة بدأت بصناعة الخبز والفطائر ، وهى تقوم الآن فوق ذلك بصناعة السيارات على نطاق واسع . وهناك شركة أخرى بدأت بالتجارة فى الأثاث ثم انتهت كمؤسسة هامة من المؤسسات التى تقوم بأعمال المقاولات والنقل . وهناك شركة رابعة كانت تقوم بصناعة الجبس ، ولما نصب معين هذه المادة حولت نشاطها إلى صناعة الطوب الأبيض .

ومع ذلك ، فلا يمكن للشركات المساهمة - كما سبق أن ذكرنا - أن تغير شيئاً من وظائفها وأغراضها إلا إذا كان بعقد الشركة الإبتدائى نص صريح يميز إمكان حدوث هذا التغير .

أما فى المشروعات الفردية وفى شركات التضامن أو التوصية فلا يشترط وجود مثل هذا النص الصريح ، ويكون إمكان حدوث هذا التغير من عدمه متوقفاً على مجرد رغبة صاحب المشروع نفسه ، أو على اتفاق الشركاء

المتضامين بإجماع الآراء أو عندما تتوافر تلك النسبة المنصوص عنها في عقد الشركة .

دراسة العوامل الواجب توافرها :

على أن هناك عوامل هامة يجب أن تتوافر وأن تؤخذ في الحسبان وأن تكون موضعاً للاعتبار قبل الشروع في إجراء أى تغيير أو تعديل في طبيعة أعمال المؤسسة أو في غرض من أغراضها ، ويستوى في ذلك المشروعات الفردية وشركات الأشخاص بأنواعها المختلفة والشركات المساهمة المحدودة المسؤولة .

وستكون العوامل المشار إليها موضعاً لدراستنا في هذا الفصل ، إذ يتوقف على هذه الدراسة معرفة مقدار مرونة المشروع ، أو قياس مدى

صلابته « Rigidity »

وتشمل هذه الدراسة النوعين الآتين من الأصول

أولاً - الأصول الثابتة .

ثانياً - الأصول الوهمية .

الأصول الثابتة .

من المسلم به أن في جميع الأحوال التى ينفق فيها المشروع الأموال الطائلة في شراء الأراضى أو المناجم أو المحاجر ، أو يصرف المبالغ الضخمة في تشييد المباني أو اقتناء المكين والآلات أو في الحصول على أى أصل آخر من الأصول الثابتة - من المسلم به أن في جميع تلك الأحوال ومثيلاتها، لا تملك المنشأة عمل أى تغيير أو إدخال أى تعديل جوهرى في أغراضها: إذ أن مثل هذا التعديل وذلك التغيير لابد وأن يحدث انقلاباً كبيراً يتسبب عنه للمنشأة نفسها خسارة فادحة لا قبل لها على تحملها ، لا سيما إذا كانت

تلك الأراضي والمباني والآلات وما إليها من الأصول الثابتة التي لا تصلح سوى للأغراض الأساسية التي سبق أن أنشئ المشروع من أجلها .

لذلك كان لزاماً علينا - عند فحص الميزانية العامة لأية منشأة أن ندرس

١ - رقم الأصول الثابتة من حيث ضخامته أو ضآلته .

٢ - طبيعة الأعمال التجارية أو الصناعية التي يقوم بها المشروع في

الأونة الحاضرة .

وعلى ضوء هذه الدراسة نستطيع أن نتوصل في سهولة ويسر إلى

معرفة مدى صلاحية تلك الأصول إذا ما رؤى تحويل أغراض المشروع

التجارية أو الصناعية إلى أغراض أخرى مشابهة أو غير مشابهة .

فلو كانت قيمة الأصول الثابتة هذه كبيرة إذا ما قورنت بمجموع قيم

الأصول المتداولة زائداً مجموع قيم الأصول الحاضرة أو السائلة ، فيمكن

والحالة هذه وصف المشروع بأنه مصاب بالصلابة والجمود . وهذا معناه أنه

إذا ما استدعى الأمر قيام مثل هذا المشروع بأعمال أخرى تخالف أعماله

المعتادة ، فسوف يضطر ولا شك إلى بيع أصوله الثابتة القديمة أو تعديلها

أو تحويلها حتى تنفي بالأغراض الجديدة . وهذا التحويل والتعديل أو ذلك

البيع سوف يني المنشأة حتماً بخسارة فادحة ، وقد يجعل الشروع في إجراء

أى تغيير في أغراضها ضرباً من المحال .

والاستثمار الأموال في شراء أسهم مثل هذه المنشآت يعد من الاستثمارات

ذات القيمة المتناقصة : فخص الأرباح التي توزع على هذه الأسهم ، تشمل

ضمن ما تشمل ، فائدة على رأس المال المستثمر واسترداداً لجزء من رأس

المال نفسه . وتكون هذه الحالة أكثر وضوحاً في تلك المنشآت التي تنقص

فيها قيم أصولها الثابتة عاماً بعد عام ، كما هو الحال في الشركات التي تقوم

باستغلال المناجم والغابات والمحاجر أو استنباط البترول من آباره وذلك

عندما يكون معينها قد قارب على النضوب .

الأصول الوهمية :

هذه الأصول — كما رأينا في أحد الفصول السابقة — تشمل شهرة المحل وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج وما إلى ذلك من البنود المشابهة ويجدر بنا في هذا المقام أن نبدأ ببحث موضوع شهرة المحل .

يندر ما تظهر شهرة المحل في الميزانية العامة بقيمتها الفعلية : فهي في أغلب الأحوال تكون عبارة عن مجرد أرقام يلجأ المحاسب إلى وضعها لتتوازن الحسابات من الناحية الدفترية . وقد سبق أن تكلمنا في هذه النقطة بالذات وأوضحناها في الكتاب الأول عندما تناولنا بالبحث موضوع « الأصول » .

ومع ذلك ، فسواء كانت قيمة شهرة المحل قيمة حقيقية أو قيمة صورية وسواء أكان رقمها ظاهراً في الميزانية العامة أم كان رقمها غير ظاهر ، فليس هناك من شك في أن شهرة المحل تلعب دوراً متزايد الأهمية في عدد غير قليل من المشروعات التجارية والمهنية .

فدور النشر والمكتبات مثلاً ، وكذلك الجرائد والمجلات ومكاتب المحاماة والخبرة الحسابية والضرائبية ، لا تقوم لها قائمة ولا يمكن أن يطول أمد بقائها إلا إذا توافر لديها هذا العامل الهام ، عامل الشهرة .

وكثيراً ما يحدث أن تكون هذه المشروعات ومثيلاتها قد حصلت على « شهرة المحل » ، عن طريق الشراء الفعلي لهذا الأصل ، فلا عجب إذن أن يحوى جانب الأرصدة المدينة من ميزانياتها العامة أرقاماً عالية تمثل هذا البند العظيم الأهمية .

ومن الواضح أن في وجود هذا البند بأرقامه العالية ضمن الأصول ما يدل بشكل واضح على جمود المشروع : فبجرد التفكير الجدى في تحويله عن غرضه الأصلي ينبنى عليه حتماً هدم الشهرة القديمة من أساسها وتستلزم

العمل على إيجاد وتكوين شهرة جديدة للأعمال التي سيقوم بها المشروع في وضعه بعد إتمام عملية التحويل .

وكل ما يقال عن شهرة المحل يمكن أن يطبق بجذافيره على باقي الأصول الوهمية الأخرى كالرسوم والنماذج والعينات وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر إلخ ...

فإذا ما شرعت المنشأة في تغيير أغراضها ، بدأت قيمة أصولها الوهمية في التضاؤل من تلقاء نفسها وبشكل مستمر حتى تصل إلى العدم تماماً . وهذا خلافا لما يحدث بالنسبة للأصول الثابتة : فالآلات مثلاً — عندما تنعدم قيمتها الإنتاجية — يمكن التصرف فيها عن طريق البيع ، ولو كان هذا بوصفها نفاية أو « خردة » .

وهكذا نجد أن مرونة المشروع — وبعبارة أخرى سهولة تحويله من غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى إذا ما دعت إلى ذلك التحويل ضرورة تبين في ميزانيته العامة عند ما تقل مصروفاته الرأسمالية التي أنفقها في شراء أصوله الثابتة ، وعند ما تنعدم أهمية أصوله الوهمية إذا ما وجدت مثل هذه الأصول ضمن بنود الميزانية .

ومن الغريب أن صفة الجمود ، تلك الصفة غير المرغوب فيها والتي تقلل كثيراً من شأن المشروعات التجارية والصناعية ، لا يصاب بها إلا المؤسسات أو الشركات التي دفعت ثمنها غالياً فأطاحت بالجزء الأكبر من رأس مالها في شراء وحيازة ما تملكه من أصول ثابتة أو وهمية .

الفصل السادس

درجة اليسر في المشروع

SOLVENCY

الاعسار ودلائله — مقياس درجة اليسر — المثال الأول
المثال الثاني — المثال الثالث — المثال الرابع

الاعسار ودلائله

إذا تعدى مجموع قيمة خصوم مشروع ما مجموع قيمة أصوله ، فليس هنالك أقل صعوبة في الاستدلال على إعسار ذلك المشروع ، أو بعبارة أخرى ، على عدم مقدرة على الوفاء بجميع مطوباته وبالتالي على عدم استطاعة حصول دائنيه — أو بعض دائنيه — على كل ما لهم في ذمة المشروع من حصيلة بيع أصوله .

وتكون النتيجة الحتمية لمثل هذا الوضع هي إشهار إفلاس المشروع إذا كان في شكل مؤسسة فردية ، أما إذا كان على شكل شركة من شركات الأشخاص أو شركات الأموال ، فيكون مصيرها المحتوم إلى إجراء تصفية إجبارية .

ومع ذلك فيمكن التأكد من وصول بعض المشروعات إلى مثل هذا المصير حتى ولو كانت ميزانياتها العامة تظهر كفاية مجموع قيمة أصولها للوفاء بكافة ما عليها من خصوم ، ويحدث هذا في المؤسسات التي لا تلزم جانب الاعتدال بل تغالى في تقدير قيمة أصولها الظاهرة بالميزانية ، أو في تلك المنشآت التي تفاجأ بضرورة أداء بعض المطوبات غير المنظورة ، أو في

المشروعات التي تتجمد أصولها أو تكون سيولتها دون القدر السكافي لمقابلة الطلبات المفاجئة ، كما يحدث هذا الوضع عند ما تتعثر السوق المالية ويتقيد الائتمان بشتى القيود ، أو حينما تطرأ على المشروع ظروف تجعله غير قادر على مقابلة التزاماته المالية .

مقياس درجة اليسر

والطريقة المأمونة للوصول إلى معرفة درجة اليسر التي يتمتع بها المشروع هي أن نترك جانباً بند رأس المال في جانب الخصوم من الميزانية وأن نترك في جانب الأصول البنود الآتية دون أى تغيير أو تعديل أو تعديل فى أرقامها

(أ) الأصول الوهمية إن وجدت .

(ب) الأصول الثابتة .

(ح) البضاعة الباقية أو الأعمال القائمة .

فيتبقى بعد ذلك القروض والمطلوبات فى أحد جانبي الميزانية يقابلها فى الجانب الآخر الأصول الحاضرة والذمم ، وإذا ما فاق مجموعهما معاً مجموع القروض والمطلوبات ، فلن نكون بعيدين عن الصواب لو استنتجنا من هذا الوضع مقدرة المنشأة على الوفاء بجميع تعهداتها والتزاماتها ، وأنها تتمتع بدرجة من اليسر تتناسب مع مدى ضآلة أو عظم الفرق بين مجموع هذين البندين من بنود خصوم الميزانية وبين مجموع البندين المقابلين لهما فى جانب الأصول ، أما إذا كانت الأصول الحاضرة والذمم غير كافية لتغطية قيمة القروض والمطلوبات . ففي ذلك ما يدل على إعسار المشروع وعلى عدم مقدرة على الوفاء - وليس لنا أن نخدع فى حالة كهذه بمظهر الميزانية مهما كان .

المثال الأول

ولإيضاح ما ذهبنا إليه نأتى بالميزانيات الأربع الآتية على سبيل المثال :

الميزانية الأولى

جنيته	الأصول	جنيته	رأس المال والخصوم
١٠٠٠	نقدية بالصندوق		رأس المال
٢٨٠٠٠	مدينون		٥٠٠٠ سهم سعر أربعة
٣٠٠٠٠	بضاعة باقية	٢٠٠٠٠	جنيهاً
٩٠٠٠	آلات	٢٥٠٠٠	سندات
٢٢٠٠٠	حساب الأرباح والخسائر	٣٠٠٠٠	موردون
		١٥٠٠٠	سلفة من البنك
٩٠٠٠٠		٩٠٠٠٠	

نجد في هذه الميزانية أن جملة الأصول برمتها تبلغ ٦٨٠٠٠ جنيه في حين أن التزامات المنشأة تبلغ في جملتها ٧٠٠٠٠ جنيه (السندات والموردون وسلفة البنك) ، فالإعسار في هذه الحالة واضح أمره ولا يحتاج إلى شرح أو بيان أو تعليق .

المثال الثاني :

الميزانية العامة

جنيته	الأصول	جنيته	الخصوم ورأس المال
٨٠	نقدية بالصندوق	٢٥٠٠	مطلوبات
١٢٠٠	نقدية في البنك	٦٥٠٠	رأس المال
٣٨٢٠	مدينون		
٢٤٠٠	بضاعة		
١٥٠٠	إيجارة طويلة		
٩٠٠٠		٩٠٠٠	

أما في هذه الميزانية — فنرى على النقيض من سابقتها — أن قيمة الأصول تفوق جملة المطلوبات ، ونظرة عاجلة تكفي للحكم على مقدار ما تتمتع به هذه المنشأة من يسر ومقدرة على الوفاء الكامل بجميع التزاماتها وتعهداتها .

فنجسد أن الأصول السائلة وحدها (الصندوق والبنك) تربو في جملتها على نصف قيمة المطلوبات ، كما ونجد أن الأموال التي للمنشأة في ذمة الغير تتعدى قيمة ما هو مطلوب منها للدائنين ، فليس هناك إذن أدنى شك في سلامة مركزها المالى من حيث مقدرتها على أداء ديونها كاملة غير منقوصة .

المثال الثالث :

الميزانية العامة

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
١٠٠	نقدية بالصندوق		رأس المال المصرح به المصدر
٢٤٩٠٠	مدينون	٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠ سهم سعر ٤ ج
٢٢٠٠٠	بضاعة	١٨٠٠٠	احتياطي استهلاك المباني
٢٥٠٠٠	مكائن وآلات	٢٢٠٠٠	سلفة من البنك
٣٨٠٠٠	مبان	٢٠٠٠٠	مطلوبات
٢٥٠٠٠	شهرة محل	٥٠٠٠	حساب الأرباح والخسائر
١٣٥٠٠٠		١٣٥٠٠٠	

هذه الميزانية هي مثال ناطق لتطبيق ما سبق الإشارة إليه في هذا الفصل واعتبرناه مقياساً صادقاً لدرجة اليسر في أى مشروع من المشروعات .

وأول ما نلاحظ في هذه الميزانية أن جملة الموجودات الظاهرة بجانب الأصول تربو على جملة ما هو مطلوب بمبلغ ٩٣٠٠٠ جنيه (فسلفة البنك

والمطلوبات يبلغ مجموعهما ٤٢٠٠٠ جنيه في حين أن الأصول المبيّنة في الميزانية تبلغ قيمتها الإجمالية ١٣٥٠٠٠ جنيه) ، وهذا ما يجعلنا — لأول وهلة — نحكم ليسر المشروع وبمقدرته على الوفاء لاسيما وأن الميزانية تثبت وجود احتياطي قدره ١٨٠٠٠ جنيه وأرباح صافية بلغت قيمتها ٥٠٠٠ جنيه .

ولكن . . . يجدر بنا ، قبل الوصول إلى هذا الحكم السريع ، أن نطبق المبدأ الذي أشرنا إليه في هذا الفصل والذي نستطيع بوساطته معرفة مدى اليسر الحقيقي الذي يتمتع به أى مشروع من المشروعات التجارية أو الصناعية . فيجب علينا إذن أن نصل إلى معرفة مجموع الأصول السائلة والذمم (أو الأعمال القائمة) ثم نقارنه بمجموع القروض — إن وجدت — والمطلوبات على اختلاف أنواعها ومسمياتها .

وبفحص الميزانية التي نحن بصددنا نصل إلى النتيجة الآتية : —

بيان	جنيه
أصول سائلة (نقدية بالصندوق)	١٠٠
ذمم	٢٤,٩٠٠
مجموع الأصول السائلة والذمم .	٢٥,٠٠٠
سلفة من البنك	٢٠,٠٠٠
مطلوبات	٢٠,٠٠٠
مجموع سلفة البنك والمطلوبات .	٤٢,٠٠٠

وهكذا نرى أن مجموع الأصول السائلة والذمم لا يكفي لأداء كافة المبالغ المطلوبة . وبناء عليه ، وطبقا للقواعد العامة الموضوعية ، يحق لنا أن نشك في مقدرة هذه المؤسسة على الوفاء .

وللوصول إلى رأى حاسم في هذا الموضوع ، يجب أن نقوم بدراسة
أوفى حتى نتحقق من صحة الشكوك التي أثارها حول سير المؤسسة ومقدرتها
على الوفاء .

ولنبداً أولاً بعرض بند « الاحتياطي » الظاهر في الميزانية على شكل
احتياطي خاص مستثمر : فوجوده على هذه الصورة ضمن الخصوم يفهم
منه أنه قد أنشئ خصيصاً بقصد إعادة إقامة المباني ، وقد يفهم منه أيضاً أن
هذا الاحتياطي قد حجز من الأرباح بدلاً من استهلاك المباني نفسها —
وفي كاتما الحاليتين نخرج بنتيجة واحدة ، ذلك أن المنشأة قد غالت في تقدير
هذا الأصل بقيمته الظاهرة في الميزانية .

يلاحظ علاوة على ماتقدم أن شهرة المحل مقدرة بمبلغ خمسة وعشرين
ألفاً من الجنيهات . قد يكون لهذا الأصل قيمة حالية حقيقية ، ومع ذلك
فلن نكون بعيدين عن الصواب لو وصلنا إلى الحكم على هذه الشهرة بأنها
قيمة صورية أنشئت وظهرت في حسابات المؤسسة لا شيء سوى توازن
جانبي ميزانيتها العامة .

ولو أن الأرقام التي تمثل الذمم المقيدة بالدفاتر والبضاعة الباقية والدائنين
التجارين تشير إلى وجود حركة تجارية لا بأس بها ، وتشير بالتالي إلى أن
لشهرة المحل بعض القيمة الفعلية ، غير أن هذا كله لا يمكن أن يمنعنا من
الجزم بأن رقمها الظاهر في الميزانية العامة — كما سبق أن ذكرنا — ما هو
في الواقع إلا مجرد تسوية أجريت في الدفاتر بقصد موازنة بعض الحسابات ،
ولن نكون بعيدين عن الصواب لو فرضنا أن القيمة الحقيقية لشهرة المحل
تقل كثيراً عن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ ج الظاهر بالميزانية ، بل ولن نكون مغالين
لو اعتبرنا أن ذلك المبلغ لا يمكن أن يصل إلى ٥٠٠٠ جنيه بأى حال من
الأحوال ، وأنه سوف ينعدم تماماً إذا ما اضطرت المنشأة إلى عمل تصفية إجبارية .

وستكون من نتيجة إجراء هذا التعديل وتنفيذه - خفض رقم شهرة المحل إلى ما دون الـ ٥٠٠٠ جنيهه أو حذفه تماماً من الدفاتر - وينبى على ذلك أن يحى رصيد حساب الأرباح الموجود فى جانب الخصوم ، ليس هذا فحسب ، بل وسيتحول هذا الرصيد الدائن إلى رصيد مدين يظهر فى جانب الأصول باعتباره خسائر منيت بها المنشأة .

هذا عن شهرة المحل ، أما عن البضاعة فيمكن القول بأن الفرق الطفيف الذى يربوبه رقم الذمم (٢٤,٩٠٠ جنيهه) على رقم المطلوبات (٢,٠٠٠ جنيهه) يستدل منه بطريقة واضحة لاتدع مجالاً للشك على أن المشتريات لاتتناسب فى كميتها وكثرتها مع حاجيات السوق والحركة التجارية بصفة عامة وحركة المبيعات بصفة خاصة . وبناء عليه ، نستطيع أن نستنتج أن القيمة الحالية الحقيقية للبضاعة الباقية لا بد وأن تكون أقل بكثير من قيمتها السوقية ، وأن هذه البضاعة بالذات - فى أية تصفية إجبارية لن يصل المتحصل من بيعها إلى الرقم الظاهر فى الميزانية العامة (٢٢,٠٠٠ جنيهه) ، بل سيكون حتماً دون هذا الرقم وربما يبلغ نصفه ، لاسيما ونحن نعلم حق العلم أن جزءاً من هذه البضاعة الباقية سوف لا يمكن التصرف فيه بالبيع لإصابته بالقدم ولبقائه فى مخازن المنشأة سنة بعد سنة دون تصريف .

أما عن المكين والآلات فليس هناك من أدنى شك فى أن قيمتها - إذا ما اضطرت المنشأة إلى إجراء تصفية إجبارية - سوف تقل كثيراً وبنسبة واضحة عن الرقم الظاهر بالميزانية ، وقد لا يتعدى هذا الرقم فى حالة كهذه قيمة الحديد الخردة Scrap Iron إذا ما صادف المؤسسة قسط من الحظ . وعلى هذا فلا يجوز الاعتماد على أكثر من ١٠ ٪ من القيمة المقدرة لهذا الأصل فى الميزانية العامة (١٠ ٪ من ٢٥,٠٠٠ جنيهه = ٢,٥٠٠ جنيهه) .

وأخيراً نجد أن البند الخاص بالمباني — كما سبق أن بينا — قد غالت الميزانية العامة كثيراً في إظهار قيمته : فهو ولا شك يتضمن زيادة حدها الأدنى مبلغ الإحتياطي الظاهرة قيمته في جانب الخصوم والبالغ قدره ١٨,٠٠٠ جنيه ، فيكون المتبقى بعد ذلك ٢٠,٠٠٠ فقط (٢٨,٠٠٠ جنيه ١٨,٠٠٠ جنيه) أعنف إلى ما تقدم أنه في أية حالة من حالات التصفية ، فلن تستطيع الشركة التصرف في المباني إلا بحوالي خمسين في المائة من هذه القيمة الأخيرة ، وقد يكون التصرف فيها بأقل من النسبة المذكورة وذلك تبعاً لحالة المباني نفسها من حيث العناية السابقة باصلاحها أو إهمال القيام بما كانت تحتاجه من إصلاحات .

المثال الرابع :

الميزانية الثالثة بعد التعديل

جنيه	الأصول	جنيه	رأس المال والخصوم
١٠٠	نقدية في الصندوق	٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠ سهم سعر أربعة جنيهات
٢٠٠٠٠	ذهم	٢٠٠٠٠	مطلوبات
١١ ٠٠	بضاعة	٢٢٠٠٠	سلفة من البنك
٢٥٠٠	مكائن وآلات		
١٠٠٠٠	مباني		
٥٠٠٠٠	شهرة المحل		
٦٨٤٠٠	حساب الأرباح والخسائر		
١١٢٠٠٠		١١٢٠٠٠	

والميزانية المرسومة آنفاً ما هي إلا تعديل للميزانية المبينة في المثال الثالث ، وهي تظهر بشكل واضح ما ينتظر تحصيله من بيع الأصول المختلفة

وتبين حقيقة مركز الشركة المالى إذا ما دعا داع إلى حل المشروع أو العمل على تصفيته بأية وسيلة من الوسائل .

وبما يلاحظ فى الميزانية التى نحن بصددھا أن رقم العجز — رصيد حساب الأرباح والخسائر الظاهر ضمن الأصول — البالغ قدره ٦٨٤٠٠ ج يكفى لهلاك جل رأس المال إن لم يكن كله ، وأن الحصيلة الناتجة من بيع مختلف الأصول التى تملكھا الشركة قد تكفى وقد لا تكون كافية لأداء ما على الشركة من مطلوبات والتزامات .

وإذا أخذنا فى الحسبان مصروفات التصفية التى يجب أن تؤدى أولا وقبل كل شئ من حصيلة بيع تلك الأصول ، لحق لنا أن نتساءل عن مصير المطلوبات وأن نشك فى مقدرة هذه المؤسسة على دفعها بكامل قيمتها ، ومن ثم يمكن الحكم عليها بأنها فى حالة إعسار أو فيما يقرب من هذه الحالة . وهذا الذى ذهبنا إليه يدل على صحة النظرية التى أشرنا إليها فى صدر هذا الفصل والقاللة بضرورة استبعاد رقم رأس المال من جانب الخصوم مقابل استبعاد ممتلكات الشركة الثابتة والوهمية والبضاعة الباقية الموجودة فى جانب الأصول .

مصطلحات خاصة بالمبذانيات « عربية وإنجليزية »

Royalty	إتاوة
Debenture Redemption Fund	إحتياطي إطفاء السندات
Sinking Fund	إحتياطي خاص مستثمر
Secret Reserve	إحتياطي سرى
Dividend Equalisation Fund	إحتياطي موازنة الأرباح
Amalgamation	إدماج
Original Shares	أسهم أصلية
Preference Shares	أسهم امتياز
Founders' Shares	أسهم تأسيس
New Shares	أسهم جديدة
Maximum Shares	أسهم ذات حد أقصى
Ordinary Shares	أسهم عادية
Redeemable Shares	أسهم قابلة للاستهلاك
Participating Shares	أسهم متقاسمة الأرباح
Cumulative Shares	أسهم مجمعة الأرباح
Bonus Shares	أسهم منحة
Consolidated Shares	أسهم موحدة
Deferred Shares	أسهم مؤخرة
Fixed Assets	أصول ثابتة
Tangible Assets	أصول حقيقية
Liquid Assets	أصول سائلة
Floating Assets	أصول متداولة
Intangible Assets	أصول وهمية
Redemption	إطفاء — استهلاك

تابع المصطلحات

Reconstruction	إعادة إنشاء
Re - evaluation	إعادة تقدير
Reorganisation	إعادة تنظيم
Work in Progress.	أعمال قائمة
Bankruptcy	إفلاس
Commitments	التزامات
First Preference	امتياز أول
Investments	أموال مستثمرة
Securities	أوراق مالية
Quoted Securities	أوراق مالية مسعرة
Lease	إيجارة طويلة

ب

Patents	براءات اختراع
At Cost	بسعر التكلفة
At Par	بسعر المساواة
Goods on Approbation	بضائع تحت القبول
Forced Realization	بيع جبرى

ت

Telephone Deposit	تأمين التليفون
Below Par	تحت سعر المساواة
Collection	تحصيل
Compulsory Liquidation	تصفية إجبارية
Voting	تصويت

تابع المصطلحات

ح

Profit and Loss a/c.	حساب أرباح وخسائر
Revenue a/c.	حساب إيراد
Manufacturing a/c.	حساب تشييل
Appropriation a/c.	حساب توزيع الأرباح
Trading a/c.	حساب متاجرة
Suspense a/c.	حساب معلق - حساب نظامي
Dividends	حصص أرباح
Copyright	حقوق طبع
Leasehold	حكر

د

Stock Book	دفتر جرد
------------	----------

ر

Nominal Capital	رأس مال إسمي
Share Capital	رأس مال الأسهم
Quasi Capital	رأس مال إعتباري
Fluid Capital	رأس مال سائل
Working Capital	رأس مال عامل
Paid- up Capital	رأس مال مدفوع
Invested Capital	رأس مال مستثمر
Registered Capital	رأس مال مسجل

تابع المصطلحات

ر

Issued Capital	رأس مال مصدر
Authorised Capital	رأس مال مصرح به
Called - up Capital	رأس مال مطلوب دفعه
Subscribed Capital	رأس مال مكتتب به
Designs and Patterns	رسومات وعينات
First Mortgage	رهن أول

س

Debentures	سندات
Government Stocks	سندات حكومية
Mortgage Debentures	سندات رهن
Bonds	سندات قرض

ش

Entity	شخصية معنوية
Principal Company	شركة أصلية
Subsidiary Company	شركة تابعة
Sub - subsidiary Company	شركة تابعة التابعة
Partnership	شركة تضامن
Limited Partnership	شركة توصية
Limited „ by Shares	شركة توصية بالأشهم
Private Company	شركة خاصة

ش

Public Company	شركة عامة
Holding Company	شركة قابضة
Associated Company	شركة متحدة
Limited Company	شركة مساهمة محدودة
Principal Company	شركة مستقلة
Goodwill	شهرة محل
Dishonoured Cheque	شيك مرفوض

ص

Rigidity	صلابة — جمود
----------	--------------

ع

Trade Marks	علامات تجارية
-------------	---------------

ف

Above Par	فوق سعر المساواة
-----------	------------------

ق

Memorandum of Association	قانون الشركة النظامي
Assessor	قرض مضمون

م

Secured Loan	مضمن
Reconciliation Statement	مذكرة تسوية

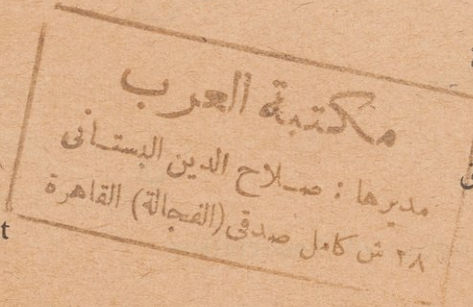
تابع المصطلحات

م

Flexibility	مرونة
Preliminary Expenses	مصرفات أولية
Revenue Expenditure	مصرفات إيرادية
Formation Expenses	مصرفات تأسيس
Flotation Expenses	مصرفات ترويج
Overhead Charges	مصرفات ثابتة
Capital Expenditure	مصرفات رأس مالية
Running Expnses	مصرفات عمومية
Legal Charges	مصرفات قضائية
Over - trading	مغالة في الاتجار
Over - production	مغالة في الانتاج
Over - purchasing	مغالة في الشراء
Freehold	ملك

ن

Scrap	نفاية — خردة
Cash at Bank	نقدية بالبنك
Cash in Hand	نقدية بالصندوق
Cash in Transit	نقدية بالطريق



A.U.B. LIBRARY

لیلیٰ، حسن

فحص ونقد الميزانيات

فحص ونقد الميزانيات
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01029036

DATE DUE

[illegible]

